

فَلَيْسَ ذَلِكَ
لِقَوْلِهِمْ وَاللَّهُ يُخَوِّفُ
مَنْ يَشَاءُ

تأليف

الإمام محمد بن عبد الوهاب



فائز

الفِرَاحُ وَالْجَاوِزُ

تأليف

السيد محمود الهاشمي

● اسم الكتاب:	قاعدة الفراغ والتجاوز
● المؤلف:	السيد محمود الهاشمي
● الناشر:	مكتب السيد محمود الهاشمي
● الطبعة:	الأولى
● طبع على مطابع:	مركز النشر - مكتب الاعلام الاسلامي
● تاريخ النشر:	شعبان ١٤٠٨
● طبع منه:	٣٠٠٠ نسخة

- حقوق النشر محفوظة للناشر -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرست

٩ مقدمة الكتاب
١٣ تمهيد

المقدمة

١٧ ١- تعريف القاعدة
١٨ ٢- الفراغ والتجاوز قاعدة فقهية لا اصولية
٢١ ٣- الفراغ والتجاوز اصل عملي لا امانة
٢٢ المنهج المشهور في التمييز بين الامارات والاصول العملية
٢٥ المنهج المختار في التمييز بين الامارات والاصول العملية

ادلة قاعدة الفراغ والتجاوز

٢٩ الدليل الاول- الاجماع
٢٩ الدليل الثاني- افادة القاعدة للظن
٢٩ الدليل الثالث- التمسك باصالة الصحة
٣٠ الدليل الرابع- التمسك بالسيرة
٣١ الدليل الخامس - التمسك بادلة نفي العسر والخرج
٣٣ الدليل السادس- التمسك بالاخبار الخاصة

وحدة القاعدة وتعددتها

٤٣ المحاولات المذكورة للتوحيد بين القاعدتين
 المحاولة الاولى- ما ذهب اليه الشيخ الاعظم (قده) من ارجاعها الى قاعدة واحدة جامعة
٤٤ بين القاعدتين
 المحاولة الثانية- ما ذهب اليه المحقق الثاني (قده) من ان المجمع هو قاعدة الفراغ
٥٥ فقط

المحاولة الثالثة- ما ذهب اليه جملة من الاعلام من رجوع قاعدة الفراغ

- الى التجاوز ٦٠
- المقام الاول- البحث الثبوتي ٦٠
- بيان المختار في التوحيد بين القاعدتين ٦٣
- المقام الثاني- البحث الاثباتي ٧٤
- النقطة الاولى- ادلة القائلين بتعدد القاعدتين ٧٤
- النقطة الثانية- تحديد موضوع القاعدة ٨٠

عموم القاعدة لغير باب الصلاة والطهور

- الجهة الاولى- في عموم روايات الفراغ ٩٥
- الجهة الثانية- في عموم روايات التجاوز ٩٨

تطبيقات مختلف بشأنها

- الامر الاول- تطبيق القاعدة في باب الطهارات الثلاث ١٠٧
- الجهة الاولى- كيفية تطبيق القاعدة في باب الوضوء ١٠٧
- الجهة الثانية- في الحاق الغسل والتيمم بالوضوء في عدم جريان القاعدة فيه ألا بعد الدخول في الغير ١٢٢
- الجهة الثالثة- في جريان قاعدة الفراغ في الشك في صحة بعض اجزاء الوضوء أو الغسل أو التيمم ١٢٢
- الامر الثاني- اختصاص القاعدة بموارد الاذكربة ١٢٧
- الامر الثالث- تطبيق القاعدة في باب الاجزاء ١٥١
- الجهة الاولى- في كفاية الدخول في مقدمات الغير ١٥٤
- الجهة الثانية- في كفاية الدخول في الجزء المستحب المترتب ١٦٠
- الجهة الثالثة- هل تجري القاعدة في اجزاء الاجزاء أم تختص بالاجزاء الاصلية؟ ١٦٤
- الجهة الرابعة- هل تجري القاعدة في الركعتين الاوليتين من الفريضة أم لا؟ ١٧٠
- الجهة الخامسة- هل يشترط الدخول في الجزء المترتب المتصل أم يكفي الدخول في الجزء المترتب ولو كان منفصلاً عن المشكوك ١٧١
- الامر الرابع- تطبيق القاعدة في باب الشروط ١٧٥
- الامر الخامس- تطبيق القاعدة في باب الموالاة ١٨٥
- الجهة الاولى- في الموالاة المعتبرة شرعاً ١٨٧

- الجهة الثانية- في الموالاة المعتبرة عقلاً. ١٨٩
- الامر السادس- تطبيق القاعدة عند الشك في عنوان العمل. ١٩١
- الامر السابع- تطبيق القاعدة على الواجبين المترتبين. ٢٠١
- البحث الاول- في جريان قاعدة التجاوز لتصحيح صلاة العصر المترتبة على الظهر. ٢٠٣
- البحث الثاني- في جريانها للتعبد بالفراغ عن صلاة الظهر. ٢٠٧
- الامر الثامن- القاعدة رخصة أم عزيمة. ٢١١
- الامر التاسع- عموم القاعدة للشك في الوظيفة الاضطرارية والظاهرية. ٢١٥
- الامر العاشر- تطبيق القاعدة في موارد من العلم الاجمالي. ٢٢٣
- المسألة الاولى- اذا علم انه اما ترك جزءً مستحباً أو واجباً. ٢٢٥
- المسألة الثانية- اذا علم انه ترك احد جزئين كلاهما ركن في مركبين مستقلين مترتبين بعد فوات محل تداركهما. ٢٢٦
- المسألة الثالثة- اذا علم انه ترك احد جزئين كلاهما ركن وكان العلم بترك احدهما في محل التدارك. ٢٢٧
- المسألة الرابعة- اذا علم بترك احد جزئين احدهما ركن دون الاخر. ٢٢٩
- الصورة الاولى- اذا كان الجزء الركني متقدماً على غير الركني وكان الشك في محلها الشكي. ٢٢٩
- الصورة الثانية- نفس الصورة المتقدمة مع فرض تجاوز المحل الشكي للجزء الركني المتقدم دون الجزء غير الركني. ٢٣١
- الصورة الثالثة- نفس الصورة المتقدمة مع فرض تجاوز المحل الذكري للجزء غير الركني. ٢٣١
- الصورة الرابعة- ما لو كان الجزء الركني متأخراً والجزء غير الركني متقدماً. ٢٣٢
- الصورة الخامسة- نفس الصورة مع فرض تجاوز المحل الشكي للجزء غير الركني المتقدم. ٢٣٢
- المسألة الخامسة- اذا علم انه ترك احد جزئين كلاهما غير ركني. ٢٣٣
- المسألة السادسة- اذا علم اجمالاً انه ترك تكبيرة الاحرام أو ركناً آخر في احدى صلاتين. ٢٣٤
- المسألة السابعة- لو شك في صلاة العصر مثلاً ان الصلاة السابقة هل اتى بها بعنوان الظهر أو العصر. ٢٣٦

- المسألة الثامنة- اذا علم في المتربتين اجمالاً انه اما ترك التكبيرة أو ركناً آخر في احدهما أو احدث في الاخرى ٢٣٨
- الصورة الاولى- ان يحصل له العلم اجمالاً بترك التكبيرة أو الركن في الظهر أو انه احدث في العصر بعد الفراغ منها ٢٣٨
- الصورة الثانية- ان يحصل العلم الاجمالي المذكور في اثناء العصر قبل الفراغ عنه. ٢٣٩
- الصورة الثالثة- ان يعلم بانه احدث في الظهر أو ترك التكبيرة أو الركن في العصر. ٢٤٠
- المسألة التاسعة- اذا كان المصلي نائماً وهو في الركعة الثانية من الصلاة ويعلم باتيان ركوعين، ولكن لا يدري انه اتى بها في الركعة الاولى أو انه اتى باحدهما في الركعة التي بيده وهو في القيام الذي بعده ٢٤٠
- المسألة العاشرة- اذا علم بفوت سجدتين منه، فتارة يعلم بفوت سجدتين مجموعاً، واخرى يعلم بفوت سجدتين من حيث العدد فقط فيحتمل كونها من ركعة أو من ركعتين. ٢٤٢
- الصورة الاولى- ان يعلم وهو في حال الجلوس قبل التشهد بفوت سجدتين من الركعة التي بيده أو سجدة منها وسجدة من الركعة السابقة ٢٤٤
- الصورة الثانية- نفس الصورة مع فرض حصول الشك بعد الدخول في التشهد. ٢٤٤
- الصورة الثالثة- نفس الصورة مع فرض حصول الشك بعد الدخول في الركن أو فعل المنافي بعد السلام ٢٤٤
- الصورة الرابعة- ان يعلم وهو في حال الجلوس قبل التشهد بفوت سجدتين منه اما كلتاهما من الركعة الاولى أو احدهما من الاولى والاخرى من الثانية. ٢٥٠
- الصورة الخامسة- نفس الصورة مع فرض تجاوز المحل الشكي. ٢٥٠
- الصورة السادسة- نفس الصورة مع فرض الدخول في الركن أو فعل المنافي. ٢٥١
- الصورة السابعة- ان يعلم وهو في حال الجلوس قبل التشهد بفوات سجدتين منه اما من الركعة السابقة أو اللاحقة أو احدهما من السابقة والاخرى من اللاحقة. ٢٥١
- الصورة الثامنة- نفس الصورة مع فرض الدخول في التشهد ٢٥١
- الصورة التاسعة- نفس الصورة مع فرض الدخول في الركن أو فعل المنافي بعد السلام. ٢٥٢
- الصورة العاشرة- ما اذا علم اجمالاً بفوت سجدتين من احدى الركعات الثلاث المتقدمة. ٢٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأعظم وعلى آله الطاهرين،
حماة الشريعة الخاتمة، وقادة البشرية الصالحة.

وبعد فإنّ هذا الكتاب يعبر في بحوثه عن ممارسة علمية قت بها خلال عطلة شهر
رمضان المبارك سنة ١٤٠٧ هجرية، تناولت فيها قاعدة الفراغ والتجاوز بالبحث
والاستدلال المستقل، بعد أن كانت تبحث بشكل استطرادي خلال بعض البحوث
الاصولية بالمناسبة.

وقد رأيتُ أنّ البحث عن هذه القاعدة وكذلك غيرها من القواعد الفقهية مما يجدر
الاهتمام به بشكل أساسي، لما في هذه القواعد من جوانب كلية وثمرات عملية
وتطبيقات متنوعة، تستحق العرض المستقل والمتكامل، لكي تبرز أهميتها ودورها في
عمق حركة الاستنباط والاستدلال الفقهي.

والواقع أنّ ماتركه لنا فقهاؤنا الاعلام (قدس الله اسرارهم) من الثروة الفقهية
والعلمية الضخمة رغم ما يتمتع به من عمق وأصالة ومرونة، فهي لا تزال بحاجة الى جهد
كثير ومتواصل لاخراجها وعرضها بالمنهجية المناسبة وبالطريقة الفنية، ومن أهم الجوانب
الفنية في كيفية عرض البحوث الفقهية الاستدلالية ومنهجتها، هو الفصل والتمييز بين
الكليات والقواعد العامة في كل باب فقهي عن التفريعات والتفاصيل الخاصة بكل
مسألة أو تطبيق من تطبيقات الفروع الفقهية.

ذلك أنّ عملية الاستدلال الفقهي تتألف عادة من عناصر مختلفة، بالامكان
تصنيفها من الناحية المنهجية الى قسمين رئيسيين:

القسم الاول - القواعد العامة التي تكون بمثابة كبريات كلية يستعين بها الفقيه في استنباطه للمسألة الفرعية وحكمها الفقهي .

القسم الثاني - المفردات الخاصة بتلك المسألة الفرعية، كالنص الخاص الوارد فيها أو النكتة العقلية أو العقلانية أو العرفية المرتبطة بها، أو الاجامعات وفتاوى الاصحاب فيها .
والقسم الأول من القسمين بدوره ينقسم أيضاً الى صنفين من القواعد العامة:

صنف هو القواعد التي يستعان بها لاستنباط حكم شرعي لأكثر من باب فقهي، أي تكون أوسع من باب فقهي واحد بطبيعته، ويكون اثبات الحكم الفرعي بها بنحو التوسيط لا التطبيق - أي تثبت حكماً آخرأ ولوتجيزاً أو تعديراً - من قبل قاعدة دلالة الأمر على الوجوب، أو استحالة اجتماع الأمر والنهي، أو حجية خبر الثقة، أو أنّ الأصل في الشبهات الاباحة والبراءة الى غير ذلك، وهذا الصنف من القواعد هي التي خصص من أجلها علم الأصول، حيث يتكفل البحث عن العناصر المشتركة في الاستنباط الفقهي بنحو التوسيط .

وصنف آخر من القواعد لا تكون كذلك، اما لا يمكن أن يستنبط منها حكم شرعي فرعي أصلاً، بل هي بنفسها حكم شرعي واقعي أو ظاهري عام يعطى بيد المكلفين مباشرة، كما في القواعد الجارية في الشبهات الموضوعية التي تكون نسبتها الى المقلد والمجتهد على حد واحد، كقاعدة الطهارة في الشبهة الموضوعية، وقاعدة الفراغ والتجاوز، وقاعدة اليد، وقاعدة لاتعاد، وقاعدة مايضمن بصحيحه يضمن بفاسده .

أو تكون تلك القاعدة رغم دخولها في الاستنباط وتوسيطها في الاستدلال الفقهي مخصوصة باب فقهي خاص، ولا تكون سيالة في اكثر من باب، فإن كل باب فقهي ربما تكون له نكات وحشيات وقواعد تخصه ولا تجري في غيره من الأبواب بالرغم من عموميتها وابتناء الاستنباط عليها، نظير قاعدة دلالة الامر بالغسل على الارشاد الى النجاسة أو دلالة الامر بالغسل على الارشاد الى نجاسة المغسول في كتاب الطهارة، أو دلالة الأمر والنهي في اجزاء المركبات على الارشاد الى الشرطية والممانعية في العبادات، أو قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات في الحدود، أو قاعدة العقود تابعة للقصد في المعاملات، وهكذا .

فهذا الصنف من القواعد لا يمكن درجها ضمن مسائل الاصول حسب الضابطة التي اشرنا اليها لهذا العلم، ولكنها رغم ذلك تتميز عن القسم الثاني من عناصر الاستدلال الفقهي لكل مسألة فرعية بكليتها وعموميتها، فينبغي فصلها عن تلك المفردات التفصيلية

في مجال البحث العلمي لاثباتها أو رفضها باعتبارها لها من أهمية خاصة وكلية، وباعتبار أنَّ هذا الفصل في مجال البحث ولو ضمن دائرة كل باب فقهي بتقسيم فيه الى كليات ومن ثم التفاصيل، ستوفر للبحث خصائص عديدة منهجية وهامة:

منها - انه يساعد على تقديم صورة شاملة عن طبيعة ذلك الباب الفقهي، وحركة الاستدلال فيه ومعالمه وادواته الرئيسية.

ومنها - انه يُجَنَّب الممارس لعملية الاستنباط الوقوع في الخطأ أو الغفلة في مجال التطبيق أو التفريع أو الاستنتاج من تلك القاعدة، نتيجة توضيحها بصورة كاملة ودقيقة في مبحث مستقل متكامل منذ البدء.

ومنها - انه يجعل سير البحث منظماً ومنطقياً ومتجهاً من الكبريات الى التطبيق، ومن النكات العامة الى التفريعات والاستنتاجات دون تشويش واضطراب في صورة العرض أو محتواه.

ولعل ما تصدى له جملة من الاعلام في هذه الازمنة حينما بحثوا جملة من القواعد تحت عنوان القواعد الفقهية، كان ناجماً عن الشعور بأن مثل هذه البحوث تختلف عن البحوث الفقهية التفريقية، فكأنها كانت تشكل عندهم حالة برزخية بين القواعد الاصولية المشتركة والمسائل الفرعية الفقهية.

الآنك قد عرفت أنَّ هذه القواعد لا ينطبق عليها ميزان المسألة الاصولية وخصيصتها، لانه يشترط في المسألة الاصولية أنَّ تكون مشتملة على أمرين دائماً، الاشتراك وعدم الاختصاص بباب فقهي واحد وأن يكون دخلها في استنباط الحكم الشرعي على نحو التوسيط لا التطبيق المحض للكبرى على مصاديقها، والقواعد الفقهية تفتقد احدى هاتين الخصوصيتين أو كليتهما، كما يظهر بالتأمل.

كما أنَّ هذه النكات والقواعد الكلية قلما يشذ عنها باب فقهي خاص، في كل باب فقهي يمكن تعقيد نكاته الكلية ضمن قواعد عامة لذلك الباب الفقهي بالخصوص، الأمر الذي ينبغي التحرك باتجاهه تدريجاً من قبل الباحثين والمحققين، كما فعل السلف الصالح من علمائنا الاعلام (قدس الله اسرارهم) حينما فصلوا لنا القواعد الفقهية المعروفة التي بأيدينا اليوم في ثنايا البحوث الفقهية الفرعية نتيجة شعورهم باهميتها وکليتها، ومن هنا لا ينبغي افتراض امكان حصر هذه القواعد والنكات الفقهية العامة ضمن تقسيمات مسبقة حاصرة لها، كما رامه بعض الباحثين.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لمراضيه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمود الهاشمي

قم المقدسة

١٤٠٨ هجرية

مَهْنِيكَا

تعتبر قاعدة الفراغ والتجاوز من القواعد الفقهية المهمة ذات النفع الكثير في مختلف الابواب الفقهية. وقد استند الفقهاء اليها في كثير من الفروع والابواب الفقهية سيما العادات. كما لا يخفى على الخير. فكان من الجدير الاهتمام ببحثها ضمن رسالة مستقلة وأن دأب المحققون المتأخرون على التعرض لها ضمن مباحث الاستصحاب من علم الاصول، ألا أن ذلك غرد المناسبة والحديث عن تقدمها على الاستصحاب، والآ فهي قاعدة فقهية اجنبية عن مسائل علم الاصول كما سوف يظهر.

والحديث عن هذه القاعدة نوره ضمن مقدمة واربعة فصول على النحو التالي:

١- المقدمة. وتشتمل على ثلاثة امور.

أ- التعريف بالقاعدة.

ب- كونها من القواعد الفقهية لا المسائل الإصولية.

ج- كونها أصلاً عملياً لا اماراة.

٢- الفصل الاول- ادلة القاعدة.

٣- الفصل الثاني- وحدة قاعدة الفراغ والتجاوز وتعددتها.

٤- الفصل الثالث- عمومها لغرباب الصلاة.

٥- الفصل الرابع- تطبيقات للقاعدة وقع الاختلاف بشأنها.

المَقْدِمَةُ

١ - التعريف

٢ - الفراغ والتجاوز قاعدة فقهية لاصولية

٣ - الفراغ والتجاوز اصل عملي لا اماره

المقدمة

١ - التعريف:

لم يتعرض الفقهاء لاعطاء تعريف محدد لقاعدة الفراغ أو التجاوز رغم تعرضهم لبيان موضوع كل منها وحدوده، ولعلمهم اكتفوا بذلك عن رسم تعريف لها، سيما اذا لاحظنا انه لا يترتب اثر مهم على التعريف، وإن كان مقتضى المنهجية في البحث البدء في كل قاعدة اصولية أو فقهية باعطاء تعريف لها.

ويمكن تعريف قاعدة الفراغ بانها: عبارة عن حكم ظاهري بصحة العمل الذي يحتمل الغفلة عن ايقاعه صحيحاً بعد الفراغ عنه، وتعريف قاعدة التجاوز بانها: عبارة عن حكم ظاهري باتيان مايحتمل الغفلة عن الاتيان به في محله من المركب الارتباطي بعد تجاوزه. هذا بناءً على كونها قاعدتين مستقلتين.

واما بناءً على كونها قاعدة واحدة فان أرجعنا احدهما الى الاخرى فلا كلام زائد، وان أرجعناهما الى امر جامع بينهما كما صنعه الشيخ (قده) -وهو الصحيح- فينبغي تعريفها بذلك الأمر الجامع وهو الحكم الظاهري

بتصحيح العمل المشكوك في وجود جزئه أو قيده - لأصله - بعد تجاوز موضع الشك منه إذا كان الشك من ناحية احتمال الغفلة.

وقد اتضح أنّ هذه القاعدة حكم ظاهري وليس واقعياً بحيث لو انكشف خطأها وكان الاختلال بالمشكوك مما يوجب الاعادة وجبت الاعادة، وهذا يختلف عن مثل قاعدة (لا تعاد) التي تقيد الحكم الواقعي، كما أنها مختصة بالافعال التي تتصف بالصحة والبطلان وفي خصوص ما يكون احتمال البطلان من جهة احتمال الغفلة عن الايقاع صحيحاً، وسوف يأتي مزيد شرح لهذه الخصوصية.

هذا كله إذا فرض أنّ قاعدتي التجاوز والفراغ من القواعد الشرعية التأسيسية لا الامضائية، وأما بناءً على كون الأدلة الشرعية المتكفلة لهما هي امضاء بحسب الحقيقة لما هو مركز في الذهنية العقلانية من المضي في العمل بعد الفراغ عنه أو تجاوز محله عند الشك فيه وافترض وقوعه صحيحاً وعدم الغفلة عنه - كما احتمله بعض الاعلام - فسوف ترجع القاعدة الى شعبة من شعب اصالة عدم الغفلة العقلانية، وتكون تطبيقاً من تطبيقاتها، ولا يكون لها عندئذ تعريف مستقل عن اصالة عدم الغفلة العامة.

٢ - الفراغ والتجاوز قاعدة فقهية لا اصولية:

ولا اشكال في ذلك، الا انه قد استدل على ذلك في كلمات جملة من اعلام المتأخرين^١ بوجود الفرق بين القواعد الفقهية والاصولية من وجهين كلاهما يقتضيان أنّ تكون القاعدة فقهية:

احدهما - أنّ القاعدة الاصولية ميزانها أنّ تنتج الحكم الكلي، بينما القاعدة الفقهية لا تنتج الا الحكم الجزئي كقولك (هذا ماء)، و(كل ماء

طاهر) فينتج (أنّ هذا طاهر) وهو حكم جزئي، ومنه قاعدة الفراغ والتجاوز فانها تنتج صحة العمل الجزئي المأتي به.

الثاني - أنّ تطبيق القواعد الاصولية على المصاديق انما هو بيد المجتهد وليس للمقلد حظ فيه، فإنّ تطبيق حلية مالانص فيه على شرب التتن مثلاً بيد المجتهد، فانه بعد الفحص وعدم وجدان نص فيه يحكم بانه مما لانص فيه فهو حلال، وهذا بخلاف المسائل الفقهية، فإنّ تطبيقها بيد المقلد، كحرمة الخمر مثلاً، فإنّ المجتهد يفتي بها واما تطبيق الخمر على مائع في الخارج فهو بيد المقلد وليس للمقلد الرجوع الى المجتهد في التطبيق الآ من باب الرجوع الى المخبر العادل، وقاعدة الفراغ والتجاوز يكون تطبيقهما على مواردما بيد المقلد وانما يأخذ المقلد كبراهما من المجتهد.

وبلاحظ على الوجه الاول:

أولاً - ما ذكر فيه من أنّ القاعدة الفقهية لا تنتج الآ الحكم الجزئي غير صحيح، فإنّ القاعدة الفقهية ربما تثبت حكماً كلياً كما في اثبات الضمان مثلاً في المقبوض بالبيع الفاسد بقاعدة ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده، أو اثبات طهارة الارنب مثلاً بقاعدة الطهارة.

وثانياً - ما ذكر من أنّ الميزان في القاعدة الاصولية أنّ تثبت الحكم الكلي لا الجزئي ايضاً غير دقيق، بل الميزان فيها أنّ تثبت الحكم في الشبهة الحكمية سواء كان حكماً كلياً أم جزئياً، كما اذا فرض ثبوت حكم بقاعدة اصولية، على مكلف خاص كالرسول (ص) مثلاً أو المعصومين (ع) أو غيرهم بنحو القضية الخارجية فإنّ هذا لا يخرج القاعدة عن كونها اصولية، نعم لم يتفق خارجاً ذلك لكون الاحكام الفقهية مجمعة على نهج القضايا الكلية الحقيقية، الآ أنّ هذا من باب الاتفاق والملازمة، فلا ينبغي اخذه في المسألة الاصولية، وانما المأخوذ فيها أنّ تكون منتجة للحكم في الشبهة

الحكمية لا الموضوعية، أي مثبتة لاصل الحكم الفرعي للموضوعه. وأما خروج قاعدة (مالايضمن) مع كونها تثبت حكماً كلياً، فلكونها لا تثبت حكماً آخر في شبهة أخرى بل هي تطبق على العقد الفاسد فلا توجد شبهة حكمية أخرى غير نفس قاعدة مالايضمن، وقد عبرنا عن ذلك في علم الاصول، بأن الميزان في اصولية القاعدة أن يكون الاثبات فيها بنحو التوسيط لا التطبيق.

وأما خروج قاعدة الطهارة مع انها تثبت الحكم في الشبهة الحكمية بنجاسة الارنب مثلاً بنحو التوسيط، فلعدم كونها مشتركة وسيالة بلحاظ الابواب الفقهية المتنوعة بل هي مشروطة بباب الطهارة بالخصوص، وقد ذكرنا في محله من علم الاصول ايضاً أن المسألة الاصولية لا بد وأن تكون عنصراً مشتركاً في اكثر من باب فقهي واحد، وآلا اختصت به وكانت اصلاً له لا للفقهاء كله.

ويلاحظ على الوجه الثاني:

أولاً - ما تضح أنفاً من أن تطبيق القاعدة الفقهية ليس دائماً بيد المقلد كما في قاعدة الطهارة في الشبهات الحكمية.

وثانياً - إن أريد بهذا الوجه نفس ما تقدم في الوجه الاول من أن القاعدة الاصولية لا بد وأن تثبت الحكم في الشبهة الحكمية بخلاف القاعدة الفقهية، فهذا لا يكون وجهاً ثانياً للفرق، وإن أريد به بيان فرق آخر حاصله: اختصاص المسألة الاصولية بالمجتهدين بخلاف المسألة الفقهية حيث تعم كل المكلفين من المجتهد والمقلد معاً، فهذا الكلام غير تام، فإن القواعد الاصولية ايضاً مجعولة على نهج القضية الحقيقية ولم يؤخذ في موضوعها المجتهد دون المقلد، نعم قد يؤخذ في موضوعها قيد الفحص عن الحاكم أو المخصص أو المعارض للقاعدة الاصولية، آلا أن هذا القيد

لا يجعلها خاصة بالمجتهد، بل المقلد أيضاً قديطبق القاعدة الاصولية اما لعدم تقيدها بذلك كما في قاعدة منجزية العلم الاجمالي بالتكاليف قبل الفحص، أو لقيام فحص المجتهد مقام فحصه كما في البراءة العقلية بل مطلق الاصول والامارات على تفصيل وتنقيح بيناه في بحوث علم الاصول.

وقد اتضح من مجموع ماتقدم انّ خروج القاعدتين عن المسائل الاصولية باعتبار عدم انتاجهما للحكم في الشبهة الحكيمة، بل هما قاعدتان لا تثبتان الا الموضوع - أعني المتعلق - الخارجي للتكليف المعلوم كبروياً عند الشك في تحققه خارجاً، فحالهما حال الاصول العملية الاخرى المختصة بالشبهات الموضوعية، فلا يمكن انّ يستفاد منها حكم شرعي في الشبهة الحكيمة.

٣ - الفراغ والتجاوز اصل عملي لامارة:

اختلف الفقهاء في كون القاعدة امانة أو اصلاً عملياً، وذهب بعض الاعلام الى انه لا اثر عملي لهذا البحث على كل حال لانه لا اشكال في تقدمهما على مثل الاستصحاب فضلاً عن غيره من الاصول العملية سواء كانتا امارتين أو اصلين عمليين، ولولكونهما واردتين في مورد الاستصحاب النافي للصحة غالباً بحيث يكون دليلهما كالأخص من دليله. كما انه لا اشكال في تقدم البيئة ونحوها من الامارات في الشبهات الموضوعية عليها - ولومن جهة قصور مقتضي القاعدتين عن شمول مواردها - وأما مسألة اللوازم وحجيتها بناءً على الامارية فهي غير صحيحة، فإنّ حجية اللوازم تتسع بسعة دليل جعل الحجية اثباتاً، سواء كان المجمعول فيه الاصلية أو الامارية، فلا ثمرة لمثل هذا البحث^١.

وهذا الكلام غير تام، وذلك:

اولاً - لما ذكرناه مفصلاً في علم الاصول من ان حجية اللوازم من لوازم الامارية ثبوتاً وليست حيثية اثباتية في دليل الحجية، فالثمرة العملية تامة. وثانياً - امكان تصوير الثمرة بين القولين من غير هذه الناحية ايضاً، وذلك باعتبار ترتب آثار اخرى على الامارية خصوصاً على بعض المسالك كما يمكن قيامها مقام القطع الموضوعي بناءً على قيام خصوص الامارات مقام القطع الموضوعي وعدم امكان التعبد بهما في طرفي العلم الاجمالي عند الميرزا-قده. وان لم يلزم منه المخالفة القطعية بخلاف الاصل العملي بناءً على ان القاعدة اصل غير محرز، وحكومتها على الاصل الترخيصي الجاري في موردها فيكون اصلاً طويلاً لا يدخل في المعارضة بعد سقوطها في موارد العلم الاجمالي بناءً على بعض المسالك، الى غير ذلك من الثمرات والنكات التي تختلف فيها الامارات عن الاصول، فليست الثمرة منحصرة في حجية اللوازم فقط ليقال بعدم الجدوى في هذا البحث بناءً على عدم استفادة حجية اللوازم من ادلتها اثباتاً.

وهكذا يتجه البحث عن كون القاعدتين من الامارات أو الاصول العملية، وهناك منهجان للتمييز بين الامارات والاصول العملية.

المنهج الاول - ماسلكته مدرسة الميرزا(قده)^١ بل وتبعه مشهور المحققين من ان الفرق بين الامارة والاصل يرجع الى الفرق في المجمعول في مورد الحكم الظاهري فان كان المجمعول الطريقية والكاشفية فهو امانة، واذا كان المجمعول مجرد الجري العملي بلاملاحظة للكاشفية والطريقية فهو اصل،

وعلى الثاني إنَّ كان المجعول هو التعبد بثبوت الواقع فالاصل تنزيلي محرز،
والآ فالاصل غير تنزيلي. وهذا منهج اثباتي على ماسوف يظهر.

وبناءً على هذا المنهج قد تقرب امارية القاعدتين كما صنعه مدرسة
الميرزا بدعوى أنَّ ماورد في ذيل بعض روايات قاعدة الفراغ من التعليل
بالاذكورية حين العمل يناسب مع تتميم كاشفيتها عن الواقع أو باعتبار انها
ترجع الى اصالة عدم الغفلة العقلائية المركوزة، والاصول العقلائية كلها
امارات وطرق بملاك الكشف وليست قواعد تعبدية صرفة^١.

وقد تقرب الاصلية - كما عن المحقق العراقي^٢ - بدعوى أنَّ المستظهر من
ادلتها اخذ الشك في موضوعها كما في قوله (ع): (اذا شككت في شيء من
الوضوء وقد دخلت في غيره فشكك ليس بشيء، انما الشك في شيء
لم تجزه) وقوله (ع): (كل شيء شك فيه وقد جاوزه فليمض عليه)،
وقوله (ع): (كلما شككت فيه مما قدمضى فامضه كما هو)، وهذا يناسب
أنَّ تكون القاعدة اصلاً لا امارة، فإنَّ الامارة لا يؤخذ في موضوعها الشك بل
يلغى الشك فيها، ويفترض انها علم، وقدادعى المحقق العراقي (قده) أنَّ هذا
الظهور حاكم أو مقدم على ظهور ماورد من التعليل بالاذكورية في بعض
النصوص، فتكون محمولة على بيان حكمة الجعل والتشريع، ولا اقل من
تصادم الظهورين واجمالهما فيجري حكم الاصلية عليها، نعم هي من
الاصول التنزيلية لما في ادلتها من التعبد بوقوع ماشك في وقوعه أو صحته
كما في قوله (ع): (بلى قدر كعت) أو (امضه كما هو) أو (انه حين العمل
اذكر منه حين شك).

١ - راجع أجود التقريرات، ج ٢، ص ٤٦٣.

٢ - راجع نهاية الأفكار القسم الثاني من الجزء الرابع ص ٣٦.

ولنا في المقام تعليقان:

الاول - عدم تمامية اصل المنهجة المذكورة كما شرحنا ذلك مفصلاً في علم الاصول، فإنّ ما ذكر في هذه المنهجة لا يعدو ان يكون مجرد صياغات اعتبارية لكيفية انشاء المجعول والحكم الظاهري، والاعتبار والانشاء سهل المؤنة ولا يمكن أن يميز جوهر الفرق بين الحكم الظاهري الامارة والحكم الظاهري الاصل، كما انه لا يمكن أن ترتب اللوازم والاثار التي تختلف فيها "الامارة عن الاصل على ما فصلناه في بحوث علم الاصول.

الثاني - على فرض قبول هذه المنهجة فالحق مع المحقق النائي (قده) من تحكيم ظهور التعليل في الذيل في الامارية، لأنّ اخذ الشك في لسان الاخبار لا ينافي مع جعل الامارية، ألا ترى عدم الاشكال في امارية خبر الواحد أو فتوى المجتهد حتى اذا كان مدرّكها مثل آية الذكر (فاستلوا اهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) مع اخذ الشك وعدم العلم في الموضوع، نعم فرض الشك قد لا يناسب اعتباره بنفسه علماً، فلا بدّ وأن تكون الامارية مجعولة لحيثية اخرى في مورد الشك كخبر اهل الذكر، وهذا محفوظ في المقام ايضاً، فإنّ الامارية والاذكرية مجعولة لحالته وارادته حين العمل بالنفس شكه بعد العمل، ألا أنّ هذه ايضاً حيثية اثباتية لا ثبوتية، اذ لا اشكال في اخذ الشك ثبوتاً في موضوع الامارة لاستحالة الاطلاق والإهمال فيتعين التقيد.

بل يمكن أن يقال كنقاش ثانٍ مع المحقق العراقي بانه كما لا تهافت في مثل (شكك ليس بشك) كذلك لا تهافت فيما اذا قال: (شكك علم وتذكر) فلا تهافت على كل حال، نعم قد يكون مجرد مناسبة في مثل هذه التعابير مع الاصلية دون الامارية، وقد عرفت تحكيم ظهور الذيل عليها، فمع

قبول منهجة المشهور يكون الحق مع الميرزا(قده).

المنهج الثاني - مانحن سلكناه في علم الاصول من الفرق الثبوتي بين الامارة والاصل وحاصله: انَّ الحكم الظاهري حقيقته وروحه ترجيح الاحكام الواقعية الترخيصية والالزامية المتزاخمة تزامهاً حفظياً بحسب ماهو الاهم منها في مقام الحفظ التشريعي، فاذا كانت الاحكام الالزامية اهم حفظت بجعل الزام ظاهري، وانَّ كانت الاحكام الترخيصية اهم حفظت بجعل الترخيص الظاهري بأي لسان كانت صيغة الجعل والمجعول.

وهذه الاهمية الموجبة للترجيح في مقام الحفظ التشريعي تارة تكون بملاك عامل كمّي أعني اكثرية الاصابة للواقع واقوائية الاحتمال، واخرى تكون على أساس عامل كيفي أي نوعية المحتمل واهميته بنفسه أو بلحاظ نكتة موضوعية عارضة من قبيل كون المكلف قدفرغ عن العمل أو له ميل نفساني في الجري على الحالة السابقة أو غير ذلك من الحيثيات والنكات الموضوعية، فكلما كان الترجيح متمحّضاً في الاساس الاول أي لم يكن له ملاك الآ قوة الاحتمال وكثرة الاصابة كان ذاك الحكم الظاهري امانة وكانت لوازمه حجة على القاعدة، لأنَّ نسبة هذا العامل وهو قوة الاحتمال الى كل من اللازم والملزوم على حد واحد من دون فرق بين انَّ تكون صياغة الحكم في مرحلة الاثبات بعنوان جعل الطريقية والعلمية أو الجري العملي، واذا لم يكن الترجيح متمحّضاً في هذا الاساس بل لوحظ في الترجيح حيثية موضوعية سواء كانت درجة الاصابة وقوة الاحتمال ملحوظة ضمناً ايضاً أم لا كان ذاك الحكم الظاهري اصلاً عملياً، ولم تكن لوازمه حجة على القاعدة، لأنَّ تلك الحيثية الموضوعية كالفراغ مثلاً أو اليقين السابق تختص بحسب الفرض بالملزوم ولا تتم في الملوازم.

وعلى ضوء هذه المنهجة يتضح انَّ قاعدة الفراغ والتجاوز تكون من الاصول العملية لا محالة لوضوح اخذ حيثية الفراغ أو التجاوز عن محل

العمل في موضوعها، وهي حيثة موضوعية يحتمل بل يستظهر دخالتها في الترجيح وجعل هذا الحكم الظاهري من اجله، فليس جعله على اساس ملاحظة مجرد الاذكية وقوة الاحتمال وان كان ذلك مأخوذاً في جعله ايضاً، وهذا يختلف عن مثل اصالة الحل والبراءة التي لا دليل على انه قد لوحظ في ترجيح الملاكات الترخيصية فيها قوة الاحتمال ودرجة الكشف اصلاً.

هذا تمام الكلام في المقدمة.

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْفَرِيقُ وَالْجَمْعُ

الفصل الأول

ادلة قاعدة الفراغ والتجاوز

يمكن أن يستدل على قاعدة الفراغ والتجاوز بوجوه:
الاول - التسالم أو الاجماع على العمل بهذه القاعدة من قبل الفقهاء في الابواب
الفقهية المختلفة.

وفيه - مضافاً الى عدم وضوح ذلك في غير باب الصلاة والطهارات، قوة
احتمال استناد الفقهاء في ذلك الى الروايات الكثيرة الدالة عليها، فلا يكون
هناك اجماع تعبدى.

الثاني - حجيتها على اساس افادتها للظن، حيث يكون الغالب أن الانسان
حين العمل يكون ملتفتاً ومؤدياً للعمل بالنحو الصحيح.

وفيه: اذا أريد من الظن الظن الشخصي فهو ممنوع صغرى غالباً كما انه لا دليل
على حجيته كبرى، وان أريد به الظن النوعي بملك اصالة عدم الغفلة فهو وإن
كان مسلماً في الجملة، الا انه لا دليل على حجيته كبروياً إلا بالرجوع الى السيرة
العقلانية على اصالة عدم الغفلة، وهو وجه قادم تأتى مناقشته.

الثالث - اثبات حجيتها بملك اصالة الصحة في العمل الذي مضى بناءً على
ثبوت اصالة الصحة في الافعال المتصفة بالصحة والفساد.

وفيه - مضافاً الى كون الدليل على اصاله الصحة لبيئاً لا اطلاق فيه ليرجع اليه في كل مورد، انّ موضوع اصاله الصحة عمل الغير لاعمل الانسان نفسه بخلاف القاعدة، بل هما قاعدتان متباينتان موضوعاً وملاكاً ومورداً، فانّ اصاله الصحة موضوعها عمل الغير، ونكتتها حمل الغير على الصحة سواء كان بعد الفراغ من العمل أم قبله، واما قاعدة الفراغ فموضوعها عمل الانسان نفسه بعد الفراغ عنه، ونكتتها الاذكريه حين العمل والتسهيل بلحاظ حيثية الفراغ. وهذا يظهر وجه الاشكال فيما افاده المحقق الهمداني^١، حيث جعل المدرك على هذه القاعدة اصاله الصحة في اعمال المكلف نفسه أو اعمال غيره.

الرابع - اثبات حجيتها بالسيرة. والسيرة العقلانية تارة يدعى قيامها على قاعدة الفراغ والتجاوز بعنوانها فيكون المنع عنها واضحاً، فانه لو أريد منها سيرة العقلاء فمن الواضح انه لا توجد قاعدة عقلانية بعنوان قاعدة الفراغ أو التجاوز في قبال سائر الطرق والقواعد العقلانية، وانّ أريد سيرة المشرعة فهي وان كانت مسلمة في الجملة الا انه من المظنون قوياً كون المدرك والمبنى لها الاخبار القادمة، فلا يمكن اعتبارها دليلاً لبيئاً اخر في قبالها.

واخرى يدعى بناء العقلاء على صحة العمل عند الشك فيه بعد أن فرغ عنه أو تجاوز محله من باب اصاله عدم الغفلة العقلانية.

فيلاحظ عليه:

اولاً - انّ اصاله عدم الغفلة العقلانية موردها الاخبار والشهادة، وملاكها انّ الاصل في الانسان العاقل انه ملتفت ولا يغفل عن القرائن والخصوصيات المغيّرة للمعنى سواء في مقام السماع والتلقي أم النقل والحكاية، ولهذا يجري هذا الاصل حتى حين النقل والشهادة ولا يرتبط بمسألة الفراغ عن العمل ولا توجد اصاله عدم

الغفلة في كل فعل يرتكبه الانسان سواء ما يرجع الى نفسه أم الى غيره، بل لا توجد اصالة عدم الغفلة في سماع الانسان نفسه للقرينة أو رؤيته لها في باب تحمل الشهادة اذا احتمل أن هناك قرينة غفل عن سماعها أو رؤيتها، وإنما النافي لذلك التفاته التكويني المورث للاطمئنان أو اليقين بالعدم.

والحاصل: اصالة عدم الغفلة أولاً موضوعها فعل الغير، وثانياً موردها تحمل الشهادة والنقل لا كل فعل، أي الغفلة بمعنى الخطأ في العلم الحسي وهو يجري حتى حين العمل أي غير مشروط بالفراغ عن العمل.

ثانياً - أن اصالة عدم الغفلة بهذا المعنى اصل عقلائي لفظي، أي تكون لوازمه حجة في باب الدلالات، فاذا كانت هي مدرك هذه القاعدة لزم حجية لوازمها ايضاً عند العقلاء، ولزم حمل اطلاق الاخبار الواردة بشأنها على ذلك، وهذا ما لم يلتزم به احد من الفقهاء.

وهكذا يتضح عدم صحة الاستدلال على القاعدة بالسير، ومجرد ارتكازية ماورد في ذيل بعض الروايات من الاذكية وعدم الغفلة لا يعني حجية هذه الكاشفية وقوة الاحتمال المعبر عنه بالاذكية لدى العقلاء.

الخامس - ماقيظهر من عبارات الفقيه الهمداني في طهارته^١ من الاستدلال على هذه القاعدة بادلة نفي العسر والخرج وعموم التعليل الوارد في قاعدة اليد والسوق من انه لولا ذلك لما قام للمسلمين سوق، وانه لو فرض لزوم اعتناء المكلف بكل ما يشك فيه من اعماله الماضية من عباداته أو معاملاته وعدم البناء على صحتها لضاق العيش عليه ولاختل نظام المعاش والمعاد، لانه مامن مكلف الا ويشك في اعماله الماضية بعد مرور زمن عليها.

وبلاحظ عليه:

أولاً- منع الصغرى، باعتبار عدم كثرة شك المكلف في افعاله الماضية بالنسبة اليه، نعم هذا يتم في اعمال الآخرين، فإن كل مكلف يشك في صحتها وبطلانها، ولهذا حاول المحقق المذكور أن يسوق البابين مساقاً واحداً بملاحظة مجموع افعال المكلف نفسه وافعال الآخرين ولزوم الحكم بصحتها. وقد تقدم انه خلط بين اصالة الصحة والقاعدة، وهما متباينتان موضوعاً ونكته ومورداً، بل المكلف بالنسبة لافعاله يطمئن كثيراً بادائها طبق شرائط الصحة فلا يلزم من الاعتناء في موارد الشك اختلال النظام أو العسر والخرج.

وثانياً- منع الكبرى، فإن هذا الاستدلال يشبه الاستدلال بدليل الانسداد واثبات حجية الظن به بدعوى انه لو كان يجب الاحتياط في كل الشبهات لزم اختلال النظام أو العسر والخرج، وهو غير سديد، اذ توجد مجموعة من القواعد والاصول المؤمنة الاخرى التي جعلها الشارع في موارد الشك والتي بها يرتفع الحرج والمشقة، فانا اذا لاحظنا العبادات السابقة فلا يكون لها اعادة ولا قضاء لا يترتب اثر على الشك في صحتها بعد العمل، وما يكون لها اعادة في الوقت وقضاء خارجه فحيث ان القضاء يكون بأمر جديد كان الشك في صحتها بعد الوقت محكوماً بقاعدة الخيلولة أو البراءة عن التكليف، هذا مضافاً الى الاستصحاب المحرز الذي قد يحرز به الشرط المشكوك في وجوده أو ينفي به المانع المشكوك انتفاؤه، وكذلك الحال في المعاملات اذا شك في صحتها بعد العمل وكان يترتب على فسادها اثر عملي بالفعل. على ان افتراض الشك في صحة اداء المعاملة اقل بكثير من الشك في صحة العبادة لعرفيتها ووضوح امرها وبساطة شرائطها، فلا يبقى الا موارد الشك في صحة العبادة التي لها اعادة بعد الفراغ عنها في الوقت، وواضح ان هذا المقدار لا يلزم من الاحتياط فيه الحرج والعسر فضلاً عن اختلال النظام.

وثالثاً- لو تم هذا الدليل فعليه اثبات الترخيص بمقدار يرتفع به العسر والخرج

أي التبويض في الاحتياط بالمقدار الذي يرتفع به الحرج فلا يمكن اثبات القاعدة بمثل هذا الاستدلال، بل المكلف يجب عليه الاعتناء كلما شك في عمل قدمضى عنه من أول عمره الى أن يصل الى حد بحيث يلزم من الاعتناء المشقة والحرج فيرفع اليد عن الاحتياط بمقداره وبلحاظ مالم يسبب بهم من التكاليف، أو يكون احتمال الخلل فيه موهوناً نظير ما يقال في نتيجة دليل الانسداد، وأما الاستدلال بما في ذيل روايات حجية اليد والسوق فأجني عن محل الكلام بالمرّة كما هو واضح.

السادس - الاخبار الخاصة وهي العمدة في مستند القاعدة، وهي روايات عديدة مستفيضة أكثرها معتبرة، بعضها وارد في الشك في الوضوء، وبعضها الآخر في الشك في الصلاة، وبعضها في البابين معاً، وهي كما يلي:

١ - صحيح محمد بن مسلم (عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يشك بعدما ينصرف من صلاته قال: فقال لا يعيد ولا شيء عليه)^١.

٢ - صحيحه الآخر (عن أبي جعفر (ع) قال: كلما شككت فيه بعدما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد)^٢.

٣ - وموثقه الآخر (عن أبي جعفر (ع) قال: كلما شككت فيه مما قدمضى فامض كما هو)^٣، وهذه الموثقة قديقال بامتيازها باعتبار عمومها لكل شيء، وسوف يأتي البحث عن ذلك في الفصل الثالث.

٤ - صحيح زرارة قلت لأبي عبد الله (ع) (رجل شك في الاذان وقد دخل في الإقامة قال يمضي ثم قال: يا زرارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فنسكتك ليس بشيء)^٤، وهي أيضاً قديعى استفادة العموم والقاعدة العامة من دينها الظاهر في التعليل واعطاء الضابطة الكلية، كما انها واردة في الشك داخل

٢٠١ - وسائل الشريعة، ج ٥، ص ٣٤٢. باب ٢٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ج ١، ح ٢.

٢٠٣ - وسائل الشريعة، ج ٥، ص ٣٣٦. باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ج ١، ح ٣.

العمل، ومن هنا قيل انها من ادلة قاعدة اخرى هي قاعدة التجاوز، وسوف يأتي البحث عن ذلك في الفصل القادم.

٥ - صحيح محمد بن مسلم المنقول بسند الشيخ الصدوق عن أبي جعفر (ع) (في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع، فقال: يمضي في صلاته حتى يستيقن انه لم يركع)،^١ وهي ايضاً واردة في الشك داخل الصلاة. ورواها الشيخ وابن ادريس ايضاً مع شيء من التغيير.

٦ - صحيح حماد بن عثمان (قال: قلت لأبي عبدالله (ع): اشك وانا ساجد فلا ادري ركعت أم لا قال: امض)^٢ وبسند آخر اليه قال: (قدركت، امضه)^٣، وهي كسابقتها.

٧ - موثقة اسماعيل بن جابر (قال: قال ابو جعفر (ع): ان شك في الركوع بعدما سجد فليمض، وان شك في السجود بعدما قام فليمض، كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه)^٤. وهي كسابقتها باضافة التعليل الكلي في ذيلها.

٨ - صحيح عبدالرحمن بن أبي عبدالله (قال: قلت لأبي عبدالله (ع): رجل أهوى الى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع، قال: قدرك)،^٥ وهي ايضاً في الشك داخل العمل، وقد يستفاد منها عدم اشتراط الدخول في الغير في جريان قاعدة التجاوز، وسوف يأتي الحديث عن ذلك في فصل قادم.

٩ - رواية علي بن جعفر في قرب الاسناد - وفي السند عبدالله بن الحسن - الذي لم يذكر بتوثيق عن أخيه موسى (ع): (قال: سألته عن رجل ركع وسجد ولم يدر هل كبر أو قال شيئاً في ركوعه وسجوده هل يعتد بتلك الركعة والسجدة؟ قال: اذا شك فليمض في صلاته)^٦، فإن فرض السائل بصيغة الماضي وتعبير

١ و٢ و٣ و٤ و٥ - وسائل الشريعة، ج ٤، ص ٩٣٦-٩٣٧. الباب ١٣ من ابواب الركوع، ج ٧، ح ١، ح ٢، ح ٤، ج ٦.

٦ - وسائل الشريعة ج ٥، ص ٣٣٧. الباب ٢٣ من ابواب الخلل في الصلاة، ج ٩.

الامام (ع) بالمضي في الجواب ظاهر في ان النظر الى الشك بعد المضي والتجاوز فتكون من ادلة القاعدة.

واما معتبرة الفضيل بن يسار (قال: قلت لأبي عبدالله (ع): استتم قائماً فلا ادري ركعت أم لا؟ قال: بلى قدركت، فامض في صلاتك فانما ذلك من الشيطان)^١ فهي ناظرة الى قاعدة اخرى هي قاعدة لا شك لكثير الشك أو الوسواسي، لأن السؤال فيها عن الشك في المحل الذي يجب فيه الركوع على القاعدة. كما صرحت بذلك روايات كثيرة. ويشهد على ذلك التعبير في ذيل الجواب (فانما ذلك من الشيطان)، بل التعبير (استتم) ايضاً ظاهر في انه قام بعد الركوع، فيكون شكه من الوسواس.

١٠ - رواية محمد بن مسلم وقد نقلها الشيخ الصدوق باسناده اليه، الا ان في اول سنده احمد بن عبدالله البرقي وابوه، وكلاهما لم يذكر في كتب الرجال، وان كان المظنون وثاقتها، ورواها صاحب الوسائل نقلاً عن كتاب محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن مسلم، وهذا الطريق - أعني طريق ابن ادریس - الى كتاب محمد بن علي بن محبوب نفس طريق الشيخ، وفيه احمد بن محمد بن يحيى العطار الذي لم يذكر بتوثيق ايضاً، وان كان المظنون وثاقته، عن أبي عبدالله (ع) انه قال: (اذا شك الرجل بعدما صلى فلم يدر اثلاثاً صلى أم أربعاً وكان يقينه حين انصرف انه كان قد اتم لم يعد الصلاة، وكان حين انصرف اقرب الى الحق منه بعد ذلك)^٢.

وقد استدل جملة من الاعلام بها في المقام واستفيد من التعليل في ذيلها العموم والضابطة الكلية على وزان ماسيأتي في روايات الوضوء انه حين العمل اذكر منه حين الشك، الا ان في النفس منه شيء، لأن المذكور فيها انه كان على يقين

١ - وسائل الشريعة ج ٤، ص ٩٣٦.

٢ - وسائل الشريعة ج ٥، ص ٣٤٣. الباب ٢٧ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة، ح ٣.

حين انصرف من الاتيان بالاربع وانما شك بعد ذلك فيكون من الشك الساري، فظاهرها جعل قاعدة اليقين لا الفراغ، اللهم الا ان يحمل كلمة اليقين حين انصرف على عدم التردد العملي وعدم الغفلة حين العمل، فتكون الرواية بذلك دليلاً على اشتراط احتمال الاذكية حين العمل على ماسوف يأتي في محله.

١١ - صحيح محمد بن مسلم بسند الشيخ الى الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابي ايوب، عن ابن مسلم (رجل شك في الوضوء بعدما فرغ من الصلاة، قال: يمضي علي صلاته ولا يعيد)^١.
وظاهره الشك في أصل الوضوء للصلاة لا الشك في صحة الوضوء وهو واضح.

١٢ - صحيح محمد بن مسلم قال: (سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كل مامضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا إعادة عليك فيه)^٢، وقد يقال بأن هذه الصحيحة من ادلة نفي الاعادة من الخلل المعلوم حصوله، حيث لم يفرض الشك فيه وانما فرض تذكره تذكراً المناسب مع نسيانه حين العمل.
الا ان الانصاف ارادة الشك من قوله (فذكرته تذكراً) لا النسيان، لأن هذا هو ظاهر عنوان التذكر، كما انه المناسب مع قوله: (فامضه) الذي يعني احتمال وجوده بناء على رجوع الضمير الى الشيء المشكوك الذي تذكره لا الى الصلاة والطهور، كما ان ذكر الطهور قرينة على ذلك، اذ لا اشكال في وجوب الاعادة مع نسيان الطهور كما صرحت بذلك روايات أخرى كثيرة.

١٣ - موثقة بكير بن اعين قال: (قلت له: الرجل يشك بعدما يتوضأ، قال: هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك)^٣ ولا يضر الاضمار فيها كما لا يخفى.

١ - وسائل الشريعة، ج ١، ص ٣٣١، آيات ٤٢ من ابواب الوضوء، ح ٥.

٢ - نفس المصدر، ح ٦.

٣ - المصدر السابق، ص ٣٣١، ح ٧.

١٤ - موثق ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (ع) قال: (إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه)^١.

١٥ - صحيحة زرارة عن أبي جعفر (ع) وفيها: (فاذا قلت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ماسمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه لاشيء عليك فيه)^٢.

وفي ذيلها الوارد في غسل الجنابة أيضاً: (فإن دخله الشك وقد دخل في صلاته (في حال أخرى في نسخة الكافي) فليمض في صلاته ولا شيء عليه)^٣.

١٦ - صحيحة محمد بن مسلم (في الذي يذكر أنه لم يكبر في أول صلاته، فقال: إذا استيقن أنه لم يكبر فليعد ولكن كيف يستيقن؟!)^٤ وهي صريحة في أن الميزان هو حصول اليقين بالخلل، فلا يكفي الشك إذا كان قد دخل في صلاته.

١٧ - صحيحة زرارة وبكير بن أعين: (إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبة ركعة لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبلاً إذا كان قد استيقن يقيناً)^٥، ومثلها رواية محمد بن مسلم^٦ وهما أيضاً واضحتان في الدلالة على أن الميزان هو حصول اليقين بالخلل وعدم الاعتناء بالشك فيه بعد الفراغ عن الصلاة بناء على عدم جريان استصحاب عدم الزيادة لاثبات صحة الصلاة.

١٨ - ما في الجعفریات باسناده عن جعفر بن محمد (ع)، عن أبيه (ع) قال: (من شك في وضوئه بعد فراغه فلا شيء عليه)^٧.

١ - المصدر السابق، ص ٣٣٠، ج ٢.

٢ - المصدر السابق، ص ٣٣٠، ج ١.

٣ - المصدر السابق، ص ٥٢٤، ج ٢.

٤ - وسائل الشيعة، ج ٤، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الاحرام، ج ٢، ص ٧١٦.

٥ - وسائل الشيعة، ج ٥، الباب ١٩ من أبواب الحلل الواقع في الصلاة، ج ١، ص ٣٣٢.

٦ - المصدر السابق، ج ٥.

٧ - جامع احاديث الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٢.

١٩ - مافي الدعائم عن جعفر بن محمد (ع): (من شك في شيء من صلاته بعد أن خرج منه مضى في صلاته، وأن شك في شيء من الصلاة بعد أن يسلم منها لم تكن عليه إعادة)^١.

٢٠ - مرسل الصدوق: (انك ان شككت ان لم تؤذن وقد أتت فامض ... وكل شيء شككت فيه وقد دخلت في حالة أخرى فامض ولا تلتفت الى الشك إِلَّا أَنْ تَسْتَيْقِنَ)^٢ الا انَّ المظنون أنها رواية اسماعيل المتقدمة وقد نقلها بالمعنى.

٢١ - رواية قرب الاسناد التي قديتوهم دلالتها على التفصيل في جريان القاعدة في خصوص باب الوضوء بين الشك بعد الفراغ عن الصلاة والشك قبله لانها تقول: (سألته عن رجل يكون على وضوء ويشك على وضوء هو أم لا؟ قال: اذا ذكر وهو في صلاته انصرف فتوضأ وأعادها، وأن ذكر وقد فرغ عن صلاته اجزأه ذلك)^٣.

الا أنها ضعيفة السند بعبدالله بن الحسن.

كما انه قديقال - بأن ظاهرها الغاء الاستصحاب ايضاً، لانه افترض انَّ حالته السابقة كانت هي الوضوء، فلا بدَّ وأنَّ تحمل على الاستحباب، لأنَّ هذا هو المتيقن من ادلة الاستصحاب الواردة في الوضوء أو تحمل على الشك الساري. والمهم انَّ مورد هذه الرواية هو الشك في اصل الطهور للصلاة لا الشك في صحة الوضوء الذي قد فرغ عنه المكلف، وفي مورد الشك في اصل الطهور سوف يأتي انه لا تجري قاعدة الفراغ ولا التجاوز في اثناء الصلاة، اذ لو أريد اجرائها عن الوضوء فالمفروض عدم احراز وضوء يشك في صحته، وأنَّ أريد اجرائها عن الصلاة فالمفروض عدم الفراغ عنها وعدم تجاوز محل الشرط وهو الطهور في كل الصلاة والتي منها هذا الكون الصلاتي الذي هو فيه فلا تجري القاعدة بلحاظ

١ - المصدر السابق، ج ٥، ص ٥٨٠.

٢ - الهداية للصدوق، ص ٣٢ (ط، ج).

٣ - وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٣٣، باب ٤٤ من ابواب الوضوء، ج ٢.

الشك في اصل الطهور الا اذا فرغ من اصل الصلاة، فضمنون هذه الرواية ثابت على مقتضى القاعدة، فتكون دليلاً على قاعدة الفراغ لولا ضعف سندها.

٢٢- رواية ابن ادريس نقلاً عن كتاب حريز في مستطرفات السرائر وفيها: (وان دخله الشك بعد ان يصلّي العصر فقدمضت إلا أن يستيقن، لأن العصر حائل فيما بينه وبين الظهر فلا يدع الحائل لما كان من الشك الاً بيقين)^١.

وفيه: أولاً- ضعف السند لعدم العلم بطريق ابن ادريس الى كتاب حريز. وثانياً- انها تدل على قاعدة اخرى هي الحيلولة، وهي مبينة موضوعاً وملاكاً مع قاعدة الفراغ خصوصاً بملاحظة التعليل الوارد في ذيلها وهذا واضح.

٢٣- بعض روايات المضي عند الشك في عدد الاشواط في الطواف^٢. وفيه: ان ظاهر الرواية ان موردها هو الشك الحاصل في العدد حين الطواف والذي قد يحصل للمكلف حتى مع الالتفات حين الطواف باعتبار صعوبة الحفظ وسرعة حصول الشك في العدد غاية الأمر المكلف في مورد السؤال لم يعتن بشكّه وخرج من مكة فيكون نفي البأس عنه بملاك آخر غير ملاك القاعدة من جهتين: ١- ان مورد القاعدة عدم الاعتناء بالشك الحاصل بعد العمل بينما مورد هذه الرواية الشك الحاصل حين العمل والباقي الى ما بعد الخروج عن مكة.

٢- ان الشك في العدد يحصل من ناحية صعوبة الحفظ لامن ناحية الغفلة المنفية بالأذكريّة حين العمل، وهكذا يكون المستفاد من هذه الرواية عدم الاعتناء بالشك بعد الخروج من مكة بنكته تسهيلية اخرى لاربط لها بقاعدة الفراغ أو التجاوز.

هذه أهم روايات الباب، ولا اشكال في دلالتها على امرين: الاول- عدم الاعتناء بالشك الحاصل بعد اكمال العمل في صحة العمل في

١- وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٥، باب ٦٠ من ابواب المواقيت، ح ٢.

٢- وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٤٣٣، الباب ٣٣ من ابواب الطواف.

الوضوء والصلاة معاً، وهذا هو المعبر عنه عندهم بقاعدة الفراغ. الثاني - عدم الاعتناء بالشك الحاصل داخل الصلاة بالنسبة الى الجزء الذي تجاوز عن محله، وهو المعبر عنه عندهم بقاعدة التجاوز، وانما البحث والنقاش في كون المطلبين امراً واحداً أو أمرين وقاعدتين، وفي كونها قاعدة عامة تجري في غير باب الصلاة ايضاً أم خاصة بها وفي حدودها؟ وهذه جهات من البحث تأتي في الفصول القادمة تبعاً.

وَجِدْهُ فِي الْمَكَّةِ وَتَعَارَفَا

الفصل الثاني

وحدة القاعدة وتعددتها

اختلفت كلمات المحققين حول قاعدة الفراغ والتجاوز، وإنهما هل ترجعان الى قاعدة واحدة أو قاعدتين؟ وقد ذهب مشهور المتأخرين الى التعدد وأن قاعدة الفراغ تعبد بصحة المركب المفروغ عن وجوده، بينما قاعدة التجاوز تعبد بوجود الجزء المشكوك في وجوده بعد تجاوز محله مستندي في ذلك الى نكات بعضها ثبوتية وبعضها الآخر اثباتية.

وفي قبال ذلك توجد محاولات ثلاث للتوحيد بين القاعدتين:

احداها - ماصنعه الشيخ الاعظم (قده) من ارجاعهما الى قاعدة واحدة جامعة بين القاعدتين مفادها التعبد بوجود المركب الصحيح خارجاً سواء كان الشك في صحة المركب الموجود أم في وجود جزئه.

الثانية - ماصنعه الميرزا (قده) من انّ المجعول انما هو قاعدة الفراغ فقط، وأما التجاوز فهو توسعة موضوعية بحسب الحقيقة لقاعدة الفراغ في خصوص باب الصلاة بافتراض كل جزء من اجزائها كالمركب التام.

الثالثة - ماذهب اليه جملة من الاعلام من رجوع قاعدة الفراغ الى قاعدة التجاوز.

ولنشرع في توضيح كل واحدة من هذه المحاولات وما يمكن أن يثار بوجهها، فنقول:

اما المحاولة الأولى - فقد استظهر الشيخ (قده) من وحدة سياق روايات الباب وألسنتها أن المجعول فيها امر واو حده والتعبد بوجود المركب الصحيح سواء كان الشك في صحته أم في وجود جزئه، وهذا جامع بين القاعدتين معاً. وقد ناقش الميرزا (قده) وجملة من المحققين من علماء الاصول في هذه المحاولة مناقشات عديدة يمكن تلخيصها ضمن خمس مناقشات، بعضها يرجع الى نكات ثبوتية، وبعضها الى نكات اثباتية:

المناقشة الاولى - ان هذا خلاف ظاهر ادلة قاعدة الفراغ اثباتاً، فثل قوله (ع): (كل ماضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا إعادة عليك) ظاهر عرفاً في التعبد بصحة الموجود لا وجود الصحيح، وقد وافق جملة من المحققين على هذا الاستظهار ولم يناقشوا فيه، ونحن نؤجل الحديث عنه الى المحاولة الثالثة القادمة.

المناقشة الثانية - عدم وجود جامع بين مفاد القاعدتين، لأن المجعول في احدهما التعبد بوجود المشكوك بنحو مفاد كان التامة، وفي الاخرى التعبد بصحة الموجود بنحو مفاد كان الناقصة، ولا جامع بين مفاد كان التامة ومفاد كان الناقصة. وما ذكر في هذه المحاولة من التعبد بوجود الصحيح ليس الا مفاد كان التامة ايضاً الا انه اضيف الى المركب لاجزاء فلا ينتج صحة الموجود الا بنحو الاصل المثبت، فاذا أريد ترتيب الاثر على مفاد كان الناقصة - أعني صحة المركب الموجود - كما في المعاملات بالمعنى الاعم عند الميرزا (قده)، حيث انه في باب التكاليف يكفي في مقام الامتثال التعبد باتيان المركب العبادي الصحيح، وكما في العبادات ايضاً في بعض الموارد عند المحقق العراقي (قده) حيث أفاد بأن مثل سجود السهو وقضاء الاجزاء المنسية اثر مرتب على صحة الموجود لا وجود الصحيح فلا يمكن ترتيبه بالتعبد بوجود الصحيح.

وقد اجيب عن هذه المناقشة في كلمات بعض الاعلام^١ بما يمكن ارجاعه الى احد جوابين:

الأول - وهو ما يظهر من صدر كلامه، انَّ الاطلاق ليس جمعاً بين القيود وانما هو رفض لها فيمكن انَّ يكون موضوع القاعدة الجامعة هو الشيء، أي المركب المشكوك فيه بعد تجاوزه ومضيه سواء كان الشك في وجوده بنحو مفاد كان التامة أم في صحته بنحو مفاد كان الناقصة، فانَّ الاطلاق لا يعني ملاحظة خصوصية الفردين من حيث كون الشك فيه بنحو مفاد كان التامة أو الناقصة، وانما يعني الغاء كل منها واخذ جامع الشك في الشيء الاعم من كونه في الصحة أو في الوجود، ألا ترى انَّ دليل حجية البيئة يجعلها حجة مطلقاً، أي سواء قامت على صحة الموجود المشكوك فيه أو وجود الجزء المشكوك في وجوده.

وهذا الكلام غير تام، لأنَّ الشك لابدَّ من اضافته الى شيء، فاذا أُضيف الى الشيء أو العمل كان مفاده الشك في وجوده الذي هو مفاد كان التامة، واذا أُضيف الى نسبة شيء الى شيء كنسبة الصحة الى العمل كان مفاده الشك في صحة الموجود بنحو مفاد كان الناقصة، ولا يوجد جامع بين الاضافتين ليضاف اليه الشك ليكون مطلقاً شاملاً لهما معاً. ومنه يظهر انَّ ما ذكر في الجواب من انَّ الاطلاق ليس جمعاً بين القيود لا ربط له بالاشكال، فانه لم يكن الاشكال في الجمع بين الاضافتين بل في الجامع بينهما، ولا اشكال في انَّ الاطلاق بحاجة الى الجامع بين الافراد سواء كان الاطلاق جمعاً للقيود أو رفضاً لها. كما ظهر عدم صحة قياس ذلك بجعل الحجية للبيئة، فانَّ المجمع فيه حجة البيئة مع قطع النظر عن مفادها بينما المطلوب في المقام التعبد بمتعلق الشك في المركب، والشك اذا أُضيف الى نفس المركب كان مفاده الشك في الوجود الذي هو مفاد كان التامة، واذا أُضيف الى صفة المركب وهي صحته كان مفاده الشك في النسبة

الذي هو مفاد كان الناقصة، ولا جامع بين النسبتين، والجامع الذي ذكره الشيخ بنفسه هو مفاد كان التامة ايضاً، غاية الأمر أضيف الى المركب بما هو مركب لاجزاء فاذا فرض ترتب الأثر على صفة الصحة للمركب لم يمكن اثباته بذلك .

نعم لو كان المجعول في ادلة القاعدة حجية الارادة وتذكر المكلف حين العمل سواء كان تذكره للصحة أو لوجود الجزء فيكون كالبيئة، الا انّ هذا خلاف المستفاد من ظاهر الادلة من التعبد بالمشكوك . واما اضافة الشك الى عنوان مبهم كعنوان الشيء المنطبق على النسبة التامة والناقصة معاً بدعوى انّ كلاً منها شيء على كل حال فيكون جامعاً بين مفاد كان التامة والناقصة، وبعبارة اخرى مفاد كان الناقصة فرقها عن مفاد كان التامة من حيث دخالة النسبة والاتصاف وهذا شيء ايضاً فيشمله عنوان الشك في شيء من المركب سواء كان جزءاً أم وصفاً أم نسبة فيكون التعبد بها جميعاً عند الشك في شيء منها، فهذا مضافاً الى ماسوف يأتي من انه خلاف الظاهر إثباتاً اذ المفروض اضافة الشك في الروايات الى العناوين التفصيلية وانّ عبر في بعضها بالشك في شيء من طهورك وصلاتك، الا انّ ظاهر ذلك إما الشك في وجود الاجزاء والشرائط من المركب - اذا كانت من للتبعيض - أو الشك في وصف الصحة للمركب - اذا كانت من بيانية - غير تام ثبوتاً، لأنّ اثبات الوصف أو الاتصاف بنحو مفاد كان التامة لا يثبت اتصاف الموضوع بالوصف الا بنحو الاصل المثبت، فاذا أريد تطبيق عنوان الشيء الانتزاعي على كل من الوصف والنسبة كان اصلاً مثبتاً، واذا أريد تطبيقه على نفس ثبوت شيء لشيء بدعوى انه شيء ايضاً ففيه: انّ مفهوم الشيء مفهوم اسمي فلا يمكن انّ ينطبق على النسبة لتباين المعاني الاسمية والحرفية، على انّ اضافة الشك الى الشيء يعني الشك في وجوده فكان المقدر الوجود والكون التام فلا يصدق في موارد تعلق الشك بنفس النسبة والكون الناقص الا بعنايات واشارات فائقة ترجع الى التصريح بالمفادين معاً بنحو الجمع مع العطف بـ (أو) لـ (بنحو الجامع، نعم يمكن تصوير الجامع بأن يكون المجعول

صحة العمل الذي تجاوز المكلف محل منشأ الشك في صحته، ألا أن هذا عنوان انتزاعي لا ينسجم مع مباني القوم في حقيقة الحكم الظاهري وإنما يصح على مبانيها، وسوف يأتي مزيد شرح لذلك .

ولعل هذا هو مقصود المحقق العراقي (قده) حينما قال بأنه لا يوجد جامع قريب بين مفاد كان الناقصة ومفاد كان التامة^١.

الثاني- ما يظهر من ذيل كلامه من أن الشك في الصحة بالدقة يرجع الى الشك في الوجود، لأن وصف الصحة منتزع من مطابقة المأتي به للمأمور به، فالشك في الصحة دائماً مسبب عن الشك في وجود جزء أو شرط، فلا مانع من جعل قاعدة شاملة لموارد الشك في الوجود والشك في الصحة معاً.

وهذا الكلام لو أُريد به أن الشك في صحة ذات المركب المبهم من حيث تحقق اجزائه وشرائطه حيث انه مسبب عن الشك في وجود جزئه أو شرطه فقاعدة الفراغ تعبدنا بحسب الحقيقة بوجود ذلك الجزء أو الشرط المشكوك فينتفي الشك في الصحة لكونه مسبباً، فهذا جوابه أن الصحة ليست حكماً شرعياً بل حكم عقلي على ما سوف يأتي، فلا يكون الترتب شرعياً، فيكون من الاصل المشت.

وإن أُريد به كفاية التعبد بوجود الجزء عن التعبد صحة الموجود، فهذا يعني إلغاء قاعدة الفراغ وأن تكون هناك قاعدة واحدة فقط هي قاعدة التجاوز، وهذا يرجع الى المحاولة الثالثة التي لا يمكن أن تتم إلا باثبات رجوع قاعدة الفراغ الى ذلك ثبوتاً وبلحاظ الاثر العملي، مع وضوح أن مثل حرمة قطع الصلاة مثلاً موضوعها صحة الصلاة الخارجية لا وقوع صلاة صحيحة في الخارج فانه لا يثبت حرمة قطع هذه الصلاة التي بيد المكلف إلا بنحو مثبت، وسوف يأتي مزيد توضيح لذلك .

وهكذا يتضح انه بناءً على ما يفترضه المشهور من لزوم تعبدین ظاهريين، التعبد بوجود المشكوك في وجوده، والتعبد بصحة الموجود وترتب اثرعلى كل منهما لايمكن تصوير جامع حقيقي قريب بين التعبدین لیکن استفادته من الروایات، فالمناقشة الثانية تامة على هذه المنهجة للبحث.

المناقشة الثالثة. ان قاعدة الفراغ حيث ان موضوعها الشك في صحة المركب من ناحية الشك في توفر جزئه أو شرطه يكون الشك مضافاً فيه الى المركب، فلا محالة لابد من ملاحظة المركب بنحو الاستقلال وملاحظة اجزائه وشروطه بالتبع وضمناً، بينما قاعدة التجاوز موضوعها الشك في تحقق الجزء من المركب، فلا بد من ملاحظته مستقلاً وملاحظة المركب الكل الذي يضاف اليه ذلك الجزء بالتبع، ولا يمكن الجمع بين هذين اللحاظين في جعل واحد ولحاظ واحد للثافت بينهما. وهذه استحالة اخرى غير ما تقدم من المناقشة السابقة فانها كانت تثبت عدم الجامع بين المحمولين والمجمولين في القاعدتين وهذه تثبت عدم الجامع بين موضوعيهما ايضاً مع قطع النظر عن المحمولين.

وقد اجيب عن هذه المناقشة في كلمات بعض الاعلام^١ بوجه ثلاثة:

الاول- النقض بان قاعدة الفراغ لا اختصاص لها بالشك في صحة الكل حتى على القول بالتعدد، بل تجري عند الشك في صحة الجزء ايضاً، فيلزم المحذور على كل حال، وما به الجواب على تقدير التعدد يكون به الجواب على تقدير الوحدة. وهذا الجواب غريب، فان جريان قاعدة الفراغ عن الجزء لايعني ان موضوعها هو الشك في وجود الجزء، بل الشك في صحة ذلك الجزء المشكوك في شرطه أو جزئه الذي هو جزء الجزء للمركب، وهذا يعني ان ذلك الجزء بحسب الحقيقة مركب قد احرز اصل وجوده ويشك في صحته بلحاظ الشك في تحقق شرطه أو جزئه، ويكون تطبيق القاعدة عليه بمعنى التعبد بصحته لا التعبد بوجود ذلك

الجزء أو الشرط المشكوك فيه إلا اذا لوحظ ذلك الجزء استقلالاً وهو خلف
إضافة الشك الى صحة الموجود.

فالحاصل: لا ربط لمسألة جريان قاعدة الفراغ عن الاجزاء المشكوك في صحتها
بعد الفراغ عن اصل وجودها بهذه المناقشة اصلاً، لانه لايعني جريان قاعدة الفراغ
عن الجزء المشكوك والتعبد بوجوده كما هو المطلوب، والمحذور المذكور انما يلزم
لوأريد استفادة التعبدين معاً، وقاعدة الفراغ حتى لو جرت عن الجزء المشكوك في
صحته داخل العمل لا تجزي عن جريان قاعدة التجاوز بلحاظ الجزء المشكوك في
وجوده، وسوف يأتي مزيد توضيح لهذه النكتة مفصلاً.

الثاني- ما تقدم من امكان تصوير الجامع بين الشك في المركب والشك في
الجزء بعنوان انتزاعي هو الشيء المنطبق على المركب والجزء معاً.

وفيه: انّ الشك في الشيء اذا قيد بأن يكون اصل ذلك الشيء متحققاً في
الخارج- كما هو موضوع قاعدة الفراغ- لم يشمل موارد قاعدة التجاوز، اذ الشك
فيها في اصل ذلك الجزء كالركوع من دون تحقق شيء منه، وانّ لم يكن مقيداً
بهذا القيد لزم صدق قاعدة الفراغ في مورد الشك في تحقق اصل المركب ولو بعد
الحائل، ولا اظن انه يلتزم بذلك.

الثالث- ما تقدم من انّ الشك في الصحة ايضاً في مورد شك في وجود الجزء
المشكوك بنحو مفاد كان التامة فليكن موضوع القاعدتين معاً الشك في جزء
المركب أوقيده.

وفيه: ما تقدم من انّ هذا الغاء لقاعدة الفراغ رأساً- بناءً على مسالك القوم
في حقيقة الحكم الظاهري- لا تصوير للجامع وترتيب آثار القاعدتين معاً نعم يتم
هذا الجواب بناءً على المسلك الحق على ما سوف يأتي شرحه.

المناقشة الرابعة - وقد نسبها الشيخ الاعظم (قده) الى الشيخ الكبير
كاشف الغطاء (قده) وحاصلها: انّ موضوع قاعدة الفراغ يُسند فيه المضي الى
نفس العمل المشكوك في صحته لأنه متحقق في الخارج حقيقة بينما موضوع قاعدة

التجاوز يسند فيه المضي الى محل الجزء المشكوك في وجوده لانفسه، اذ لا يحزر وجوده لكي يؤخذ مضيه في الموضوع بل لابد امّا من إضافة المضي فيه الى محله أو اسناده اليه مجازاً، والاضافتان الحقيقية والمجازية بأحد النحويين المذكورين لا يمكن جمعها في اسناد واحد واستعمال واحد، فانه اشبه بالاستعمال في اكثر من معنى المحال أو غير الواقع في المحاورات العرفية على الأقل.

وقد اجيب عن هذه المناقشة بجوابين متغايرين، فادعى^١ جملة من الاعلام^١ بأنّ التجاوز يضاف الى المحل في كل من قاعدة التجاوز والفراغ، لأنّ في مورد قاعدة الفراغ ايضاً يكون محل العمل المشكوك ماضياً.

واجاب المحقق العراقي (قده)^٢ بأنّ التجاوز أو المضي مضاف الى العمل لا المحل، غاية الامر في مورد قاعدة التجاوز يكون اسناد التجاوز الى الجزء المشكوك في وجوده في طول ادعاء أنّ تجاوز محله كأنّه تجاوزاً له ويكون استفادة ذلك بدال آخر في مرحلة التطبيق والادعاء نظير المجاز السكاكي مع ابقاء الاستعمال على ظاهره من اسناد التجاوز الى العمل نفسه.

و كلا الجوابين مما لا يمكن المساعدة عليه.

اما الاول: فلاّنه مضافا الى كونه خلاف الظاهر وسوف يأتي، أنّ اسناد المضي الى نفس الجزء المشكوك لا المحل، يلزم منه عدم جريان قاعدة الفراغ الا اذا كان للعمل المفروغ عنه محل شرعي، لأنّه يرى أنّ التجاوز عن المحل لا يصدق الاّ بذلك - على ماسوف يأتي - وهذا بحكم إلغاء قاعدة الفراغ عنده، اذ لا يوجد محل ترتبي بين المركب الكل المفروغ عنه وبين سائر الاعمال كما هو واضح.

هذا لو أريد اضافة المحل الى المركب، واما اذا أريد اضافته الى الجزء أو القيد المشكوك فيه فهذا معناه إلغاء قاعدة الفراغ وكون المتعبد به وجود ماشك في

١ - مصباح الاصول، ج ٣، ص ٢٧٤.

٢ - نهاية الأفكار، القسم الثاني من الجزء الرابع، ص ٤١.

وجوده دائماً لا صحة الموجود، وهذا مضافاً الى كونه خلاف محاولة شيخ (قده) كما ذكرنا فانه يريد تصوير جامع بين التعبدين لا إلغاء احدهما، يلزم منه عدم جريان التصحيح في موارد الشك في تحقق الجزء الأخير حتى بعد فعل المنافي أو قوات الموالاة لعدم وجود محل شرعي للجزء الأخير بلحاظ المنافي ونحوه وهذا مالا يلتزم به.

واما الثاني- فمضافاً الى أنّ المجاز الادعائي المذكور ليس خلاف الظاهر فحسب بل بعيد عن المحاورات العرفية جداً كما لا يخفى على ذوى الذوق العرفي، المفروض أنّ اضافة الشك الى نفس العمل الماضي يجعل مفهوم الشك فيه بمعنى الشك في صفته وهي الصحة فلا يشمل فرض الشك في الوجود ليكون جامعاً بين القاعدتين وبعبارة أخرى هذا يجعل انطباق القاعدة على موارد الشك في وجود الجزء باعتبار فرض وادعاء وجوده فيكون التعبد به كالتعبد بالمركب المفروغ عن وجوده تعبدًا بصحته لا بوجوده ومالم تثبت التعبد بوجود المشكوك لا فائدة في التعبد بصحته، واثبات التعبد بالوجود من التعبد بالصحة يكون من الاصل المثبت.

والصحيح في الجواب على هذه المناقشة ماسوف يأتي ايضاً من امكان تصوير موضوع جامع للقاعدتين وهو مضي موضع الشك من العمل مع فرض تحقق سائر الاجزاء وهذا يصدق حتى على الجزء الأخير بعد فعل المنافي أو قوات الموالاة، لأنّ التجاوز أو المضي مسند الى نفس المشكوك لا محله بعناية تصدق في تمام الموارد المذكورة.

المناقشة الخامسة- أنّ الالتزام بوحدة القاعدتين يستلزم وقوع التدافع والتهافت في الدليل الواحد، لأنّ الوارد في ادلة قاعدة الفراغ الحصر كما في معتبرة ابن ابي يعفور: (اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فشكك ليس بشيء) أما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) وهذا يدل على إلغاء الشك اذا كان حاصلًا داخل العمل بينما قاعدة التجاوز تدل على المضي وعدم الاعتناء بالشك

داخل العمل ايضاً اذا تجاوز محله فلو وُحِّدنا بين القاعدتين وجمعناهما في امر واحد فهذا الامر الواحد بحكم قاعدة التجاوز ثابت داخل العمل وبحكم قاعدة الفراغ غير ثابت داخل العمل، وهذا تدافع وتهافت في دليل واحد، بخلاف ما اذا كانتا قاعدتين فإن الحصر في قاعدة الفراغ غاية ما يدل عليه انحصار جريان قاعدة الفراغ بالشك خارج العمل وهو لا ينافي جريان قاعدة التجاوز التي هي قاعدة اخرى ولها دليل آخر داخل العمل. وهذه المناقشة من مناقشات الميرزا يمكن تفسيرها بعدة انحاء:

النحو الاول- أن يكون مقصوده من التدافع التعارض بين دليل جعل قاعدة التجاوز داخل العمل عند تجاوز محل الجزء المشكوك مع مفهوم الحصر في بعض ادلة قاعدة الفراغ الدال على لزوم الاعتناء بالشك قبل الفراغ عن العمل. وهذا التفسير بعيد جداً، لوضوح انه لا يرتبط بوحدة القاعدتين وتعددتهما، بل هو ثابت على كل حال، ويمكن أن يجاب عليه بوجه:

الاول- أن مفهوم الحصر في ادلة الفراغ لو سلم، فغاية ما يدل عليه تقييد الموضوع فيها بما اذا كان الشك بعد الفراغ عن العمل، وهذا يعني أن الشك في صحة المركب من ناحية الشك في وجود جزئه حين العمل لا يكون موضوعاً للقاعدة المصححة المفادة بروايات الفراغ، فهي لا تعبد بصحة الموجود فيجب الاحتياط بحكم العقل ولكن لا ينافي ذلك وجود تعبد آخر بوجود الجزء المشكوك وترتيب آثاره عليه اذا كان الشك بعد مضي محله فيرتفع موضوع الاشتغال العقلي.

الثاني- لو فرض أن مفهوم الحصر في ادلة الفراغ كان دالاً على نفي جعل أي مؤمن آخر في موارد الشك داخل المركب مع ذلك يمكن تقديم دليل قاعدة التجاوز على اطلاق المفهوم باعتباره اخص منه مطلقاً، فيختص بما اذا كان الشك في صحة المركب قبل مضي محل المشكوك.

الثالث- ما افاده بعض الاعلام من أن قاعدة التجاوز ترفع موضوع الشك في

صحة الصلاة، فلا يكون مورداً لمفهوم قاعدة الفراغ، وهذا الجواب لابتدأ وأن يرجع بحسب روجه الى احد الجوابين السابقين، والآ فهو بحسب ظاهره لامعنى له، لأنّ التعبد بوجود الركوع لا يرفع الشك في صحة المركب لا وجدانا- وهو واضح- ولا تعبداً لعدم كون الصحة حكماً شرعياً مترتباً على وجود الركوع بل انتزاعاً عتلي. لا يقال- المقصود بالصحة واقعها ومنشأ انتزاعها وهو تحقق تمام ما هو متعلث الأمر، ويكون الأثر وهو براءة الذمة وأرتفاع الأشتغال العقلي منوطاً به لا بعنوان الصحة الإنتزاعي.

فأنه يقال- هذا يؤدي الى أن يكون موضوع قاعدة الفراغ كموضوع قاعدة التجاوز هو الشك في وجود القيد المشكوك فيه وعدمه، ويكون التعبد بوجوده دائماً بنحو مفاد كان التامة، وعندئذ يكون موضوع القاعدتين معاً الشك السببي، فلا معنى لافتراض ارتفاع موضوع مفهوم الحصر لقاعدة الفراغ بمنطوق قاعدة التجاوز، بل هناك شك واحد وهو موضوع لقاعدة التجاوز المصححة للعمل، ولمفهوم قاعدة الفراغ المقتضي لبطلان العمل فيتعارضان، ولهذا قلنا أن روح هذا الجواب لابتدأ وأن يرجع الى احد الوجهين السابقين.

النحو الثاني- أن المجمعول في مجموع هذه الروايات لو كان قاعدة واحدة جامعة بين التجاوز والفراغ كان لابتدأها من موضوع واحد جامع، وهذا الموضوع ثبوتاً أما أن يكون مقيداً بكون الشك بعد الفراغ عن العمل اولاً، اذ يستحيل اجتماع النقيضين وارتفاعهما، فيقع التهاوت والتدافع بين السنة الروايات، لأن صريح روايات الفراغ تقيّد موضوع هذا التعبد بما اذا كان الشك بعد الفراغ عن العمل وعدم جزيانه قبل الفراغ، كما أن صريح روايات التجاوز جريانها داخل العمل وقبل الفراغ عنها.

وهذا التفسير وإن كان اقرب الى عبارات الميرزا (قده)، كما انه يشكل اشكالاتاً ضدّه من يدعي وحدة القاعدتين ولا يرد بناءً على تعددهما، ولكنه غير تام ايضاً لو أريد به مناقشة ثبوتية، اذ يمكن افتراض أن موضوع القاعدة الواحدة هو الجامع

بين الشك في الصحة بعد الفراغ عن المركب والشك في الوجود ولو داخل المركب بعد تجاوز محل المشكوك ، فيكون قيد الفراغ عن المركب مأخوذاً في احد شقي الجامع المأخوذ في موضوع القاعدة الواحدة.

نعم قد يفترض أنّ هذا خلاف الظاهر اثباتاً، وأنّ روايات الفراغ ظاهر بعضها تقييد القاعدة المصححة بمضي العمل المركب والدخول في غيره، أي حصر التصحيح بما اذا كان الشك بعد العمل، وهذا رجوع الى التفسير السابق بحسب الحقيقة.

النحو الثالث- أنّ يكون نظر الميرزا (قده) الى خصوص موثقة ابن أبي يعفور وهي قوله(ع): (اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فشكك ليس بشيء، أما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) بناءً على استظهار رجوع الضمير في الصدر الى الوضوء واجراء قاعدة الفراغ فيه، فيكون حمل الذيل على مطلق التجاوز عن الشيء الاعم من الشيء المشكوك في وجوده مع تجاوز محله. وهو مورد قاعدة التجاوز- أو تجاوز المركب والشك في صحته- وهو مورد قاعدة الفراغ- مستلزما للتهافت والتدافع مع الصدر، فيتعين حمل الذيل على التجاوز عن المركب ويكون المجموع القاعدة التصحيحية في موارد الشك في الصحة بعد الفراغ عن المركب، غاية الأمر ادلة التجاوز في خصوص الصلاة جعلت الجزء من الصلاة بمثابة المركب التام من حيث كون الشك فيه بعد تجاوز محله موضوعاً للتصحيح بنحو من الحكومة والتوسعة التعبدية.

وهذا التفسير وإن كان محتملاً في كلام الميرزا إلا أنه ليس بتام في نفسه- على ما سوف يتضح عند التعرض لجريان القاعدة في باب الوضوء- كما أنه لا يرجع الى نكته ومناقشة ثبوته بل اثباتية سوف يظهر حالها ضمن البحوث القادمة.

وهكذا ننهي من المحاولة الاولى التي عرضها الشيخ (قده) للتوحيد بين القاعدتين ضمن قاعدة واحدة جامعة، وقد ظهر أنه بناءً على التصورات المشهورة في حقيقة الحكم الظاهري يتّجه بعض مناقشات الميرزا (قده) على هذه المحاولة.

نعم بناء على المسلك الحق في حقيقة الحكم الظاهري سوف يأتي صحة روح ما حاوله الشيخ (قده) من استفادة قاعدة واحدة جامعة موضوعاً ومحمولاً وملاكاً لموارد القاعدتين معاً، وأنَّ تصور التعدد لدى المحققين نشأ إما من اختلاف في التعبيرات الواردة في ألسنة الروايات من التعبير تارة بالتجاوز عند الشك الوجود وبالفراغ أخرى عند الشك في صحة الوجود. وهذه نكتة اثباتية - أو من تصور عدم امكان الجمع بين مفاد التعبد والحقين الظاهريين في جعل واحد بناءً على التصورات المشهورة عن الحكم الظاهري وحقيقته وسوف يأتي علاج كلتا المشكلتين الثبوتية والاثباتية في نهاية المطاف.

المحاولة الثانية - ما افاده الميزر (قده) من أنَّ المجمعول قاعدة واحدة وهي قاعدة الفراغ التي مفادها التعبد بصحة العمل وعدم الاعتناء بالشك به بعد الفراغ عن المركب، ثم في خصوص الصلاة قد اعلم الشارع مولويته واعتبر الجزء بمنزلة الكل، وجعل التجاوز عن محله بمنزلة التجاوز عن المركب، فبالتعبد اوجد صغرى تعبدية لقاعدة الفراغ، فمن مثل موثقة ابن ابي يعفور المتقدمة نستفيد أنَّ المجمعول قاعدة الفراغ عند الشك في صحة عمل بعد الفراغ عن اصله والخروج عنه، ولو كنا نحن وهذه المعتبرة وحدها لم نكن نستفيد اكثر من جعل القاعدة اذا حصل الشك خارج العمل سواءً في الوضوء أو في الصلاة وكان يجب الاعتناء بالشك الحاصل داخل العمل، الا أنَّ مثل صحيح زرارة وموثقة اسماعيل بن جابر المتقدمتين حيث طبقا هذا العنوان على الشك في اجزاء الصلاة داخل الصلاة كمن شك في الركوع وقد سجد، أو شك في السجود بعد ما قام، وعللاً ذلك بأنَّ (كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه) فانه يستفاد لاحالة أنَّ حال اجزاء الصلاة حال المركبات المستقلة في عدم الاعتناء بالشك فيها ايضاً اذا كان الشك بعد تجاوز محلها.

وهذا الكلام ينحل الى مطلبين.

١- أنَّ الاستفادة من روايات قاعدة الفراغ - خصوصاً موثقة ابن ابي يعفور - أنَّ

موضوعها الشك الحاصل بعد تمامية المركب الكل، وذلك باعتبار ما ورد فيها من قوله (ع): (أما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه) بعد ظهور رجوع الضمير إلى الموضوع الذي هو المركب الكل، فتدل على لزوم الاعتناء بالشك قبل تمام المركب.

٢- أنّ المستفاد من روايات التجاوز تنزيل الاجزاء في خصوص باب الصلاة منزلة المركب الكل، فتكون حاکمة على دليل القاعدة وموسعة لموضوعها، ولعله يستظهر ذلك من قوله في صحيح زرارة وموثق اسماعيل (إذا خرجت من شيء ودخلت في غيره) الذي يفترض وجود شيء، فكأنّ الركوع شيء قد وقع أصله وخرج منه المكلف ودخل في غيره والآ فالمشكوك لا يصدق عليه المضي والتجاوز حقيقة.

وكلا الأمرين غير تام.

أما الأول- فلما سوف يأتي مفصلاً من أنّ موثقة ابن أبي يعفور لا تدل على ما ذكر.

وأما الثاني: فيلاحظ عليه

أولاً- أنّ حمل روايات التجاوز على التعبد بالتوسعة الموضوع بنحو الحكومة وإلحاق الجزء في باب الصلاة بالكل خلاف الظاهر جداً، لأنّ هذا النحو من الحكومة بحاجة إلى نظر الدليل الحاكم إلى المحكوم، ولا نظراً فيها كذلك أصلاً، ومما يؤكد عدم صحة هذا الاستظهار عموم بعض أدلة قاعدة التجاوز مما يعني أنّ النظر فيها إلى قاعدة مستقلة عامة لا التوسعة في خصوص اجزاء الصلاة على ما سوف يأتي البحث عنه في جملة مما يأتي.

وما ذكر في وجه التعبد والتنزيل المذكور من ظهور الدخول والخروج من شيء في تحقق أصل ذلك الشيء، الذي يعني كون الشك في قيده لا أصله فيختص بالتجاوز عن الكل المساوق مع الفراغ عنه غير صحيح، لأنّ اسناد

التجاوز الى الجزء المشكوك في وجوده صحيح عرفا و واقع و لو كان عنائيا خصوصا وانّ هذا التعبير ورد في ذيل ما فرض من الشك في وجود اجزاء من الصلاة بعد الدخول في غيرها في الاثناء.

وثانياً. انّ التوسعة الموضوعية لقاعدة الفراغ بنحو الحكومة والحاق الشك في الجزء في خصوص باب الصلاة بالشك في المركب الكل من حيث جريان قاعدة الفراغ فيه يمكن تقريبه باحد نحوين حسب اختلاف التعبيرات المنسوبة للمحقق النائيني (قده):

التقريب الاول- انّ موضوع قاعدة الفراغ هو الشك في صحة المركب الموجود بعد الفراغ عنه ومحمولها التعبد بصحته- ولو بمعنى واقع الصحة ومنشئها الموضوع للآثر- وقاعدة التجاوز تعبدنا في خصوص الشك في اجزاء الصلاة بالحاق الشك في الجزء بعد تجاوز محله بالشك في المركب بعد الفراغ عنه، فيكون من اللاحق والتوسعة الموضوعية باعتبار انّ الجزء لخصوص الصلاة كأنه المركب، وهذا التقريب هو ظاهر ما ينسبه في مصباح الاصول الى الميرزا (قده)

ويلاحظ على هذا التقريب:

انّ هذا التنزيل لا يجدي في تصحيح العمل في موارد الشك في تحقيق الجزء داخل العمل، لأنّ قاعدة الفراغ محمولها التعبد بصحة الموجود بعد تجاوزه لا وجود الجزء المشكوك في وجوده بعد تجاوزه، وحينئذ اذا أريد تطبيق قاعدة الفراغ بعد فرض الحكومة والتوسعة على الجزء المشكوك في وجوده فالمفروض انه لا شك في صحته بل في وجوده، والقاعدة لا تعبدنا به ليكون هذا من اللاحق الموضوعي، وان أريد تطبيقها على الاجزاء الاخرى اللاحقة أي على المركب كلّه فالشك لم يحصل بعد تجاوزه بل قبل تحققه. ومنه يعرف انّ توسعة قاعدة الفراغ للشك في الاجزاء حقيقة أو تعبداً وبنحو الحكومة لا تجدي في تصحيح العمل الذي شك في تحقق احد اجزائه داخل المركب، لأنّ قاعدة الفراغ لا تعبدنا بوجود الجزء المشكوك

بعد تجاوزه بل تعبدنا بصحة ما يشك في صحته بعد تجاوزه وإن كان الشك من ناحية الشك في وجود جزئه أو شرطه، والشك في وجود الجزء وإن استلزم الشك في صحة المركب إلا أن الشك الأخير لا يكون بعد التجاوز، فالشك السببي الذي يكون بعد تجاوز المشكوك فيه لا يكون شكاً في الصحة، والشك المسببي وإن كان شكاً في الصحة إلا أنه ليس بعد مضي المشكوك بل قبله.

نعم فائدة هذه التوسعة أنه إذا شك في وقوع جزء مركب صحيحاً أي بقيوده وشروطه. وذلك فيما إذا كان القيد للجزء لا للمركب. مع الفراغ عن أصل وجوده جرت قاعدة الفراغ داخل العمل لا ثبات صحته، إلا أن هذه التوسعة لا تحتاج إلى الحكومة والتعبد بل تستفاد من إطلاق أدلة الفراغ.

التقريب الثاني. أن يفترض أن موضوع قاعدة الفراغ الشك في وجود المركب الصحيح بنحو مفاد كان التامة والذي يكون بعد الفراغ عن العمل لا محالة ولو كان مسبباً عن الشك في وجود جزء أو شرط للمركب داخل العمل. وأدلة قاعدة التجاوز في خصوص باب الصلاة تجعل الشك في وجود الجزء الذي ليس بمركب كالشك في وجود المركب بعد الفراغ عنه وتجاوز محله تعبداً بوجود المشكوك. وهذا ظاهر عبارة أحد تقريرى الميرزا (قده)، وفرقه عن التقريب السابق في أن المحمول على هذا التقريب في كلتا القاعدتين واحد وهو التعبد بوجود المشكوك، غاية الأمر حيث أن موضوع قاعدة الفراغ الشك في وجود المركب الصحيح فلا بد من الفراغ عن مركب ليشتك في وجوده الصحيح فلا تجرى قاعدة الفراغ داخل العمل إلا في خصوص أجزاء الصلاة، حيث اعتبرت كالمركبات من حيث كون الشك في وجودها بعد تجاوز محلها موضوعاً للتعبد بوجودها، فيكون من اللاحق الموضوعي مع وحدة المحمول المجعول في القاعدتين.

ويلاحظ على هذا التقريب:

أولاً. أن هذا لازمه عدم إمكان إثبات آثار صحة الفعل الموجود بقاعدة الفراغ

مع أنّ المحقق النائي (قده) بنفسه التزم بترتيب الاثار الوضعية على صحة الموجود بقاعدة الفراغ ايضاً.

وثانياً. اذا كان موضوع قاعدة الفراغ الشك في وجود المركب الصحيح بنحو مفاد كان التامة لزم جريان القاعدة في مورد الشك في اصل وقوع المركب ايضاً ولو عند تجاوز وقته أو حصول حائل وهذا مما لا يلتزم به.

ان قلت. المفروض أنّ موضوع هذا التعبد بوجود المركب الصحيح الفراغ عن العمل، فلا بد من فرض وجود اصل عمل يفرغ عنه من الخارج.

قلت: اذا فرض اخذ هذا القيد في موضوع قاعدة الفراغ فالحاق الشك في وجود جزء الصلاة بالشك في المركب واعتباره مركباً لا يجدي شيئاً، اذ لا بد من احراز الجزء الثاني لموضوع هذا التعبد وهو كون المشكوك في وجوده قد تحقق جزء أو مقدار منه خارجاً، مع أنّ المفروض الشك في اصل الركوع والسجود لا في وقوع الصحيح منه.

والحاصل: اذا فرض ان قاعدة الفراغ تعبد بوجود المركب الصحيح في فرض تحقق شيء منه خارجاً فالحاق الشك في جزء الصلاة بالشك في المركب لا يكفي للتعبد بوجوده مالم يحرز تحقق شيء من ذلك الجزء المشكوك فيه خارجاً كالمركب، وأن لم تكن قاعدة الفراغ مقيدة بوقوع شيء من المشكوك لزم ورود النقض الذي ذكرناه من جريان القاعدة حتى في موارد الشك في اصل تحقق المركب، وهذا لا يلتزم به احد.

وهذا يتضح أنّ قاعدة الفراغ- بناءً على مسالك المشهور في حقيقة الحكم الظاهري وأنّ المجهول فيها هو التعبد بصحة العمل بنحو مفاد كان الناقصة- حتى لو فرضت قاعدة عامة تجرى في الاجزاء ايضاً فهي لا تنفع في كل الفروض الا اذا كان الشك في صحة المركب- الاستقلالي أو الضمني- بعد الفراغ عن وجوده، واما اذا شك داخل المركب في وجود بعض الاجزاء أو القيود الراجعة للمركب فلا بد من قاعدة اخرى تعبدنا بوجود ذلك الجزء بعد المضي عن محله، وهذا هو

مفاد قاعدة التجاوز. وهذا يصح ايضا ما يقال من اختصاص قاعدة الفراغ بالكل وعدم جريانها في الشك، في الاجزاء بمعنى عدم جريانها في الشك في وجود الاجزاء اذا كان الشك داخل ذلك العمل المركب، وهذا لا ينافي جريانها عن الجزء المركب في نفسه اذا شك في صحته من ناحية ما هو قيد فيه لا في المركب الكلي، لأن جريانها عن صحة مثل هذا الجزء المركب ايضا يكون مشروطا بكون الشك بعد الفراغ عنه لا داخله، فتأمل جيدا.

المحاولة الثالثة- توحيد القاعدتين بارجاعهما معاً الى قاعدة التجاوز والتعبد بوجود الجزء أو الشرط المشكوك للمركب، بعد مضي محله.

والبحث عن هذه المحاولة نوره تارة بلحاظ عالم الثبوت واخرى بلحاظ الروايات وما يستفاد من ظواهرها اثباتاً، فالحديث يقع في مقامين:

المقام الاول- في البحث الثبوتي مع قطع النظر عن لسان الروايات، وقد ظهرت محاولة التوحيد بهذا المعنى بين القاعدتين في كلمات جملة من الاعلام، حيث انهم ادّعوا أنّ قاعدتي الفراغ والتجاوز يمكن أن ترجعا ثبوتاً الى قاعدة واحدة وهي قاعدة التجاوز أو التعبد بوجود القيد المشكوك في وجوده بعد تجاوز محله، وإن اختلفوا في أنّ هذا المطلب الثبوتي هل هو المستفاد من الروايات اثباتاً ايضاً أم أنّ المستفاد منها هو التعدد.

وقد استدلوا على التوحيد الثبوتي بهذا المعنى بوجوه:

الاول- أنّ الشك في الصحة الذي هو موضوع قاعدة الفراغ مسبب دائماً عن الشك في وجود الجزء أو الشرط المشكوك للمركب، والاثر مترتب على ذلك لا على عنوان الصحة الانتزاعي، فيمكن أن يرجع التعبد بصحة الموجود في قاعدة الفراغ الى التعبد بمنشأ الصحة وهو وجود القيد المشكوك فيه بنحو مفاد كان التامة.

ويمكن ان يناقش في هذا الوجه:

اولاً- بأن عنوان الصحة وإن كان انتزاعياً عقلياً والاثر مترتب على منشأ هذا العنوان وهو واقع الصحيح- على ما سوف يأتي مزيد توضيح له- إلا أن ذلك المنشأ وهو تحقق تلك الاجزاء والشرايط تارة يكون الشك فيها بنحو مفاد كان التامة، أي في تحققها في الخارج، واخرى يكون الشك فيها بنحو مفاد كان الناقصة، أي كون الفعل الخارجي الذي صدر من المكلف صلاة تامة أو عقدا تاماً، فلو فرض ترتب الاثر على ذلك- ولو بلحاظ بعض الاثار على ما سوف نتحدث عنه- لم يكن التعبد بوجود المشكوك بنحو مفاد كان التامة- سواءً اجريناه بعد الفراغ عن الجزء المشكوك أو عن وجود المركب الصحيح- كافياً لترتيب كل آثار صحة الموجود المستفاد من ادلة قاعدة الفراغ. فجرد كون الصحة عنواناً انتزاعياً مسبباً عن الشك في وجود جزء المركب أو شرطه الذي هو موضوع التعبد بوجوده بقاعدة التجاوز لا يكفي لترتيب تمام آثار الشك في صحة الموجود الذي هو مفاد قاعدة الفراغ لترجع قاعدة الفراغ ثبوتاً الى قاعدة التجاوز إلا اذا اثبتنا في المرتبة السابقة أن تمام الآثار الشرعية التكليفية والوضعية تترتب على مفاد كان التامة لا الناقصة، وهذا ما سوف نبثه مستقلاً ونثبت عدم صحته.

وثانياً- لو فرضنا أن الآثار تترتب على مفاد كان التامة دائماً تعين أن تحمل الروايات اثباتاً على قاعدة التجاوز لا الفراغ، حيث لا يعقل التعبد- بناءً على المسالك المشهورة- بصحة الموجود بعد أن كانت الصحة حكماً انتزاعياً ليس هو موضوع الاثر. فلو فرض ظهور بعض الروايات في التعبد بصحة الموجود كان لابداً من صرف هذا الظهور واعتباره مجرد تعبير اثباتي استطرافاً الى التعبد بمنشأ الصحة، فلا تكون الآ قاعدة واحدة هي التجاوز ثبوتاً واثباتاً بحكم البرهان والقرينة العقلية هذه فانها تقتضي أن يكون محمول التعبد وبالتالي موضوعه الشك في الوجود دائماً، نعم يعقل البحث عن اطلاق هذا التعبد لموارد الشك قبل الفراغ

عن اصل المركب وعدمه، إلا أنَّ هذا يرجع الى البحث عن سعة المفعول الواحد وضيقة بحسب الحقيقة لا الى تعدده ووحدته خصوصاً بناءً على ما هو الصحيح من جريان ما يسمى بقاعدة الفراغ في اجزاء المركب الواحد عند الشك في تحقيق بعض قيوده لا في اصل وجوده.

الثاني- أنَّ الصحة والفساد حيث انها حكمان عقليان لا يمكن أنَّ تناهما يد الجعل فلا يعقل أنَّ يكون المفعول الصحة للعمل المشكوك في صحته إلا بأنَّ يرجع الى جعل منشأها وهو التعبد بوجود المشكوك الذي هو مفاد قاعدة التجاوز، فلا تكون هناك إلا قاعدة واحدة هي التجاوز.

وفيه: أولاً- ما بُيِّن في علم الاصول في ردِّ مثل هذه المقالة التي يذكرها صاحب الكفاية في موارد عديدة من أنَّ المراد بالجعل ليس إلا التعبد والاعتبار استطرافاً لترتيب آثاره شرعاً وعقلاً، والجعل التعبدى بيد الشارع بل باعتبار أنَّ المنشأ في المقام امر اعتبارى أيضاً يكون الجعل الحقيقي مما تناله يد الجعل فضلاً عن التعبدى.

وثانياً- أنَّ هذا المقدار من البيان لا يكفي لدفع الاشكال المتقدم من المحققين من أنَّ بعض الآثار تترتب على صحة الوجود ولو بمعنى منشأ الانتزاع لا عنوان الصحة الانتزاعي بنحو مفاد كان الناقصة، وهذا لا يثبت بقاعدة التجاوز لانها تعبدنا بمفاد كان التامة.

الثالث- إنَّ جعل قاعدة الفراغ يكون لغواً بعد فرض جعل قاعدة التجاوز، لأنَّها أعم منها.

وفيه: أولاً- لو سلمنا ترتب اثر على مفاد كان الناقصة، أعني صحة الوجود، فأنَّه لا يمكن اثباته بمفاد كان التامة فلا يكون جعل قاعدة الفراغ لغواً.

وثانياً- مجرد الأخصية بحسب المورد لا تكفي للغوية إذا فرض تعدد المفعول وملاكه ونكته، وإنَّ اجتماعاً في المورد.

وثالثاً- بناءً على بعض المباني في قاعدتي التجاوز والفراغ، من قبيل المبني

القائل بعدم جريان التجاوز في الشك في الجزء الاخير من العمل، لعدم المحل له بخلاف الفراغ، تكون النسبة بينها العموم من وجه لا الأخصية ليكون جعل احدهما كافياً عن الآخر.

وهكذا يتضح: عدم تمامية هذه الوجوه المذكورة ثبوتاً لا ثبات رجوع قاعدة الفراغ الى التجاوز، وبذلك تنتهي المحاولات الثلاث التي ذكرها المحققون، وقد ظهر عدم تمامية شيء منها بالبيانات المستفادة من كلماتهم.

والتحقيق: أنَّ يقال برجوع القاعدتين، قاعدة الفراغ والتجاوز الى قاعدة واحدة يمكن أنَّ نعبر عنها بقاعدة التجاوز كما يمكن أنَّ نعبر عنها بقاعدة الفراغ، على ما سوف يظهر، وهذا ما نوضحه من خلال رسم امور:

الاول- أنَّ المراد من وحدة القاعدتين وتعددتهما ليس مجرد الاختلاف بينهما بحسب التعبير الوارد في الروايات إثباتاً، كيف وقد يعبر عن حجية خبر الواحد بتعابير مختلفة مع كونها قاعدة واحدة، كما أنَّ الميزان في الوحدة والتعدد ليس بمجرد امكان تصوير مفادين وجمعولين انشائيين اعتباريين مختلفين لروح حكم واقعي أو ظاهري واحد، فإنَّ اختلاف الصياغات الانشائية مع وحدة روح القاعدة ومضمونها الواقعي ونكتتها الثبوتية لا يكفي لتعدد القاعدة الواحدة، بل المعيار في التعدد اما بتعدد الجمعولين بحسب الروح والمحتوى بأنَّ يكونا من سنخين، أو بتعدد الموضوع والملاك المشتمل على نكتة ذلك الجعل والمحتوى بحيث يكون هناك ملاكان ونكتتان مستقلتان ولو لجعل حكم واقعي أو ظاهري من سنخ واحد.

الثاني- الصحة والفساد امران انتزاعيان عقليان وليسا مجموعيين شرعيين، سواء اضمناهما الى تمام المركب، أم الى المركب المهمل من حيث تمامية الاجزاء والشرائط، أم الى جزئه. وقد اثبتنا ذلك مفصلاً في البحوث الاصولية من غير تفصيل بين باب المعاملات والعبادات، وبناءً عليه يكون اثبات الصحة بهذا المعنى العقلي بالتعبد بوجود الاجزاء والشرائط من الاصل المثبت، كما أنَّ الصحة

والفساد بهذا المعنى لا يترتب عليه اثر لا في باب التكليف، ولا الوضع، لأنَّ الصحة بهذا المعنى يستحيل أن يتعلق بها نفس الحكم المنتزع بلحاظه الصحة ببرهان كونها طولياً منتزعة في مرتبة متأخرة عن تعلق ذلك التكليف أو الوضع بالمركب، وإنما الحكم يتعلق بواقع الصحيح والمركب التام، فيكون الاثر مترتباً على واقع الصحيح ومنشأ انتزاع الصحة، بل حتى الاحكام الاخرى المترتبة على الاتيان بفعل صحيحاً متعلقها بحسب الحقيقة واقع ما هو الصحيح ومنشأ انتزاع الصحة، اذ لا دخالة لهذا العنوان الانتزاعي فيما هو المهم عادة، وإنما المهم واقعه ومنشأ انتزاعه، وهذا واضح.

الثالث- لا اشكال في الفرق بين مفاد كان التامة ومفاد كان الناقصة، فإنَّ الاول تعبد بوجود شيء، والثاني تعبد بثبوت شيء لشيء، ولا يمكن اثبات احدهما بالآخر الا بنحو الاصل المثبت.

ودعوى: انَّ مفاد كان الناقصة عبارة عن الجمع بين مفادين لكان التامة، فاذا شك في ثبوت شيء لشيء امكن اثباته بمفاد كان التامة باجرائه في الوصف وفي نسبته الى الموضوع، فيثبت مفاد كان الناقصة بالجمع بينهما بنحو التركيب.

مدفوعة: بأنَّ التعبد بوجود الوصف والنسبة بنحو التركيب لازمه العقلي ثبوت الاتصاف بين ذلك الوصف وذلك الموضوع. وإنَّ شئتَ قلتم: إنَّ الفرق بين المطالبين كالفرق بين مفادي جملي (بياض زيد موجود) (زيد ابيض) وإنَّ كانا متلازمين في الصدق، وهذا واضح.

الرابع- الاحكام المتعلقة بالطبائع اذا كانت انحلالية بحسب مصاديقها كان متعلق كل حكم من تلك الاحكام المنحلة منوطاً بكون ذلك المصداق الخارجي متصفاً بذلك الوصف العنواني بنحو مفاد كان الناقصة، فوجوب اكرام كل عالم يعني انَّ هذا الشخص إنَّ كان عالماً وجب اكرامه، وحرمة كل خمر تعني هذا المايح إنَّ كان خمرًا يحرم شربه، وحرمة قطع كل صلاة معناها انَّ هذا العمل إنَّ

كان صلاة يحرم قطعها، ووجوب الوفاء بكل عقد معناه إن كان هذا الانشاء عقداً وجب الوفاء به وهكذا، فليس الموضوع لكل حكم انحلالي وجود تلك الطبيعة في الخارج بنحو مفاد كان التامة ايما كانت بل اتصاف هذا المصداق الجزئي الخارجي بتلك الطبيعة بنحو مفاد كان الناقصة.

وقد اثبتنا ذلك مفصلاً في علم الاصول وجعلناه هو الميزان في جريان البراءة عند الشك في الشبهة الموضوعية والآ كان من الشك في المحصل المقتضي للاحتياط، ويمكن أن نشير هنا الى برهانه اجمالاً وحاصله: ان الاحكام الانحلالية حيث انها تنحل وتتعدد بعدد الموجودات والمصاديق في الخارج فثبت كل واحد من تلك الاحكام المنحلة فرع اتصاف ذلك الموجود الخارجي بعنوان الطبيعة وكونه مطبقاً لها لا وجود الطبيعة في الخارج بنحو مفاد كان التامة والذي قد يكون في فرد اخر لا ربط له بالفرد الأول، وهذا يعني ان ما هو المأخوذ لباً كموضوع للحكم الانحلالي في مثل (اكرم العالم) انما هو اتصاف الفرد الخارجي بكونه عالماً لا وجود العالم في الخارج، اذ لو اريد وجود صرف وجود الطبيعة فهو موجود قبل نحقق هذا الفرد، ولو اريد وجود هذا الفرد من الطبيعة فالفردية والجزئية انما تكون بالوجود، فلا معنى لافتراض فرد مع قطع النظر عن الوجود ليفرض وجوده قيداً لفعلية الحكم، فيتعين ان يكون الحكم المنحل موضوعه كون هذا الوجود مطبقاً ومصادقاً للطبيعة، وهو معنى اناطة الحكم بمفاد كان الناقصة، وهذا بخلاف ما اذا كانت الطبيعة مأخوذة بنحو صرف الوجود والبدلية كما في مثل (اكرم عالماً)، فانه عندئذ تكون طبيعة العالم متعلقاً للحكم لا موضوعاً له فكلمة احرز اصل وجود الطبيعة في الخارج ولو في مصداق آخر كان الحكم فعلياً وكان الشك في تحصيل الواجب وامثاله بهذا الفرد المشكوك، فتدبر جيداً.

وفي هذا الصوء نقول: ان النعبد بوجود المركب بتمام اجزائه وقبوه يجري بلحاظ سقوط التكليف المتعلق به، لانه متعلق بايجاده بنحو صرف الوجود، فيكون المطلوب مجرد ايقاعه وتحقيقه خارجاً بنحو مفاد كان التامة، وهذا هو الذي

ذكره الميرزا (قده) من كفاية التعبد بمفاد كان التامة في باب التكليف، فإنَّ هذا الكلام صحيح بالنسبة لما هو متعلق التكليف والذي لا يكون الحكم منحلًا بالنسبة اليه، وأما إذا كان المركب موضوعاً لحكم تكليفي أو وضعي كما في مثل حرمة قطع الصلاة مثلاً فإنَّ الصلاة في هذا الحكم موضوع لا متعلق، فالحرمان قطع كل ما هو صلاة، والحرمة تنحل بعدد ما هو صلاة في الخارج، فلا بدَّ لترتيب حرمة القطع من احراز صلاتية ما بيد المكلف من العمل، وكذلك سجود السهول من سهى في صلاته، فضلاً عن مثل وجوب الوفاء بالعقد ونحوه من الاحكام الوضعية الانحلالية، ففي هذه الاحكام لابدَّ من اثبات مفاد كان الناقصة، أي أنَّ العمل الشخصي الواقع في الخارج عقد صحيح أي تام الشروط أو صلاة كذلك، ولا يجدي التعبد بوجود عقد في الخارج أو وقوع صلاة تامة في الخارج، فانه لا يثبت الاثار الانحلالية المترتبة على الفعل الخارجي كحرمة قطع هذا العمل أو وجوب الوفاء بهذا العقد.

ودعوى: اننا ثبت وقوع عقد صحيح متعلق بهذا المال بالثمن المعين بنحو مفاد كان التامة، وهو يكفي في اثبات كونه ملكاً للغير وكون الثمن ملكاً لي. مدفوعة: بأنَّ ملكية الثمن والمثلن وهكذا سائر الاثار الوضعية تثبت بعنوان الوفاء بالعقد وامضاء ما أنشأه المكلف، وما هو موضوع الوفاء العقد الخارجي بنحو الانحلال. أي كل عقد فلا بدَّ من اثبات أنَّ الفعل الخارجي الذي صدر من المكلف عقد وانشاء بنحو مفاد كان الناقصة ليترب وجوب الوفاء به، وأما صدور عقد اجمالاً منه من دون تشخيصه في عقد خارجي فليس موضوعاً للحكم ولا يكون المكلف مسؤولاً عنه ولا يترتب عليه الاثار الوضعية الا مضائية المتعلقة بكل ما يكون عقداً خارجاً.

وهكذا يثبت: أنَّ وقع المركب الصحيح بنحو مفاد كان التامة لا يكفي لترتيب جميع الاثار المطلوبة في موارد الشك في الصحة فما تقدم من بعض الاعلام من كفاية التعبد بوجود المشكوك بنحو مفاد كان التامة لترتيب جميع اثار

الصحة، وكذلك ما تقدم من بعض آخر من الاعلام من كون مفاد قاعدة الفراغ اخص مطلقا من مفاد قاعدة التجاوز غير تام.

وانما الصحيح: اننا اذا اردنا أن نتعامل مع مفاد كل من القاعدتين بالدقة وافترضنا أن المجمعول في احدهما هوالتعبد بوجود الجزء أو الشرط المشكوك فيه بنحو مفاد كان التامة المعبر عنه في كلماتهم بقاعدة التجاوز، وأن المجمعول في الأخرى هوالتعبد بصحة الموجود- ونعني بها واقع الصحة والتامة والاتصاف بالعنوان المأخوذ في موضوع الاثر للموجود الشخصي الخارجي- المعبر عنه في كلماتهم بقاعدة الفراغ فليس شيء منها يغني عن الآخر. اما عدم اغناء قاعدة التجاوز عن الفراغ فلما ذكرناه الآن، واما عدم اغناء قاعدة الفراغ عن التجاوز فلما تقدم في رد المحاولة الثانية من انها لا تنفع في تصحيح الشك في وجود الجزء بعد تجاوز محله داخل المركب، وهذا يعني أن بينها عمومًا من وجه من حيث التطبيق وترتب الاثر، ومنه يظهر ثمرة القول بالتعدد بهذا المعنى، ولكن سوف يأتي أن اصل هذا الافتراض غير تام.

الخامس- أن موضوع هذا الحكم الظاهري الترخيصي المعبر عنه بقاعدة الفراغ أو التجاوز هو الشك في وقوع ما اوقعه المكلف من المركبات خارجا بتمام خصوصياته وقوده أي صحيحا أم لا، فلا بد من فرض وجود شيء من ذلك المركب خارجا، ولا تجري القاعدة في مورد الشك في اصل تحقق مركب وعدمه من دون فرق بين كونها قاعدة واحدة أو قاعدتين.

والوجه في ذلك أن هذا القيد أعني وقوع شيء من المركب وكون الشك في تمامية ما يقع خارجا هو موضوع تمام الروايات سواء كان وارداً بعنوان الفراغ، أو التجاوز، اما روايات الفراغ، فلأن التعبير بالفراغ والمضي والانصراف، بل والتعليل في قوله (ع): (لانه حين العمل اذكر منه حين يشك) كل ذلك صريح في أن الموضوع هو الشك في تمامية ما وقع خارجا من الفعل، واما روايات التجاوز فايضاً كذلك لأنها جميعا واردة في مثل الصلاة والشك في شيء منها بعد فرض

الخروج والتجاوز عنه أو عن محله والدخول في غيره، وهذا كله مخصوص بموارد الشك في وقوع الجزء أو القيد المشكوك لمركب أصله مفروض التحقق، فليس مفاده التعبد بوقوع كل ما يشك في وقوعه. كما قد يظهر من ظاهر تعبيرات بعض الأعلام المتقدمة. كيف وهذا يستلزم جريان هذه القاعدة في موارد الشك في أصل المركب بعد تجاوزه، ولا اظن أن يلتزم به أحد.

ودعوى: أن جريان القاعدة بالنسبة إلى الشك في أصل الظهور لمن دخل في الصلاة مع أن الظهور مركب والشك فيه هنا شك في أصل المركب دليل على جريانها في ذلك.

مدفوعة: بأن جريان القاعدة هنا ليس بمعنى اثبات وقوع مركب الظهور خارجاً، والآن كان يمكنه الاكتفاء بذلك لصلواته القادمة مع وضوح عدمه، وإنما معناه التعبد بوجودان الصلاة الواقعة لقيدها وهو كونها عن ظهور لا أكثر، ولهذا لم يكن ينفع جريان القاعدة هنا بلحاظ الصلوات القادمة لأنها مركبات أخرى لم يقع شيء منها بعد. وليس الشك في وقوعها صحيحاً أو فاسداً، نعم لو شك في صحة وضوء قد فرغ منه كان جريان القاعدة محرزاً لكونه متطهراً حتى لما يأتي من الأعمال لأن مجرى القاعدة هنا مركب آخر هو الوضوء والذي أصله واقع في الخارج وإنما يشك في تماميته وعدمها.

وقد يدعى: أن مثل موثقة محمد بن مسلم المتقدمة (كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو) ظاهرها الإطلاق للشك في أصل وقوع المركب خصوصاً بناءً على كونها من روايات التجاوز بارجاع الضمائر كلها إلى الأمر المشكوك في وجوده وعدمه حيث يكون مفادها: أن كل ما يشك في وجوده بعد مضيه - بمعنى مضى محله أو وقته - يبنى على وجوده فيشمل موارد الشك في أصل المركب ولو بعد مضى الوقت أو دخول الحائل.

إلا أن هذه الدعوى باطلة: فإن ظاهر هذه الرواية أيضاً وقوع عمل في الخارج يشك في تماميته ونقصانه. أما إذا استفيد منها قاعدة الفراغ بأن أريد من الشك

فيه الشك في صحته- كما لعله هو الظاهر- فالامر واضح، وأما اذا كانت من ادلة التجاوز وأريد من الشك فيه الشك في الوجود فايضا كذلك، لأن اسناد المضي الى المشكوك ظاهر في مضيه بنفسه لامضيه بحصول حائل أو مضي وقته، والمضي بنفسه لا يصدق على المشكوك إلا اذا كان له موقع ضمن مركب قد تحقق ومضى، هذا اذا اسندنا المضي الى نفس المشكوك، وأما اذا اسندناه الى محله، فلأن المحل لا يصدق إلا بلحاظ المركب، وليس مطلق الوقت أو الحائل محلا للشئ.

وان شئتم فلتن: المراد بالمحل الموقع والمكان لا الظرف والزمان فالرواية على كلا التقديرين تفترض وقوع اصل المركب خارجا سواء كان مفادها التعبد بوجود المشكوك بنحو مفاد كان التامة أو بصحة الموجود بنحو مفاد كان الناقصة.

وهكذا يتضح: ان موضوع هذا الحكم الظاهري ومورده على تمام التقادير والاقوال هو الشك في تمامية عمل شخص خارجي قد فرغ منه المكلف أو فرغ من القيد المشكوك فيه منه ودخل في غيره مع فرض تحقق سائر اجزاء العمل خارجا، وأما الاختلاف فيما بينهم بلحاظ ماهو المفعول فيه وانه التعبد بوجود المشكوك أو صحة الموجود أو وجود الصحيح؟

السادس- لا اشكال ان ظاهر روايات الفراغ التعبد بصحة العمل لترتيب تمام آثار صحة العمل المفروغ عنه سواء ما كان منها مترتبا على وجود المركب الصحيح بنحو مفاد كان التامة أم على صحة الموجود بنحو مفاد كان الناقصة خصوصا اذا قلنا بعمومها للمعاملات بالمعنى الاعم، لأن هذا هو مقتضى ظاهر قوله (فامضه كما هو) حيث يكون ناظرا الى الموجود الخارجي وترتيب آثار الصحة عليه.

وأما روايات التجاوز فقد يقال ان غاية ما يستفاد منها هو التعبد بوجود المشكوك بنحو مفاد كان التامة، لأن المأخوذ في لسانها الشك في وجود الجزء بعد تجاوزه والتعبد بتحقيقه وانه قد ركع، وهذا لا يثبت اكثر من مفاد كان التامة

والآثار المترتبة عليه.

الآن هذا الكلام غير تام أيضاً، بل ظاهر أدلة التجاوز أيضاً ترتيب تمام تلك الآثار، لأنّ ظاهرها أنها بصدد تصحيح العمل الذي يبدئ المكلف من كل الجهات حتى الآثار المترتبة عليه بنحو مفاد كان الناقصة كحرمة قطعه ونحوه، خصوصاً إذا قلنا بعموم بعض أدلة التجاوز أيضاً للمعاملات، بل مثل موثقة ابن أبي يعفور الواردة في الشك في الوضوء بعد الدخول في غيره والمأذلة بقوله (ع): (إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزئه) بناءً على كونها من روايات التجاوز، لا إشكال في أنها تعبد بكون عمله طهوراً صحيحاً.

وبعبارة أخرى: أنه في داخل العمل أيضاً يوجد شك في وجود الجزء أو القيد بنحو مفاد كان التامة، وشك في تمامية ما يبدئ من العمل بنحو مفاد كان الناقصة الموضوع لحرمة القطع ونحوه، والمقصود بترتيب تمام هذه الآثار كما في قاعدة الفراغ فلا بد فيها أيضاً من تصحيح الموجود بنحو مفاد كان الناقصة كروايات الفراغ. فثبتنا كلتا الطائفتين نصحيح للعمل بنحو مفاد كان الناقصة كل الآثار، وليس التعبير بالشك في الركوع والسجود أو قوله (بل قد ركعت) ونحو ذلك بمعنى أنّ الميعول في روايات التجاوز هو العبد الموجود بنحو مفاد كان التامة، وأنّ الشك الموضوع فيه هو الشك في الوجود لا صحة الميعود، فإنّ هذه مجرد تعبيرات واختلافات لفظية مع كون المهم تصحيح العمل في كلتا الطائفتين. غاية الأمر أنهما ينظران ما بعد الفراغ عن التركيب والشك في قيد من قبوده، والآخرون يظنونه إلى الشك حتى داخل العمل، وهذا هو منسأ ما ارتكز في ذهن السرا (هذه)، بل لعله عند المشهور أيضاً من اختصاص قاعدة الفراغ بما بعد العمل، فإنّها داخل العمل عن التركيب الجزء بلغي الفرق بينهما وبين قاعدة التجاوز من حيث أن في مزيد توضيح لذلك.

إذا اتضحت هذه الأمور فنقول:

تارة نتحدث على المسلك المختار في حقيقة الحكم الظاهري وأنه عبارة عن درجة اهتمام المولى بملاكاته الترخيصية والالزامية المتزاخمة في مرحلة الحفظ، وأخرى نبني على مسالك القوم من أن حقيقة الحكم الظاهري ما هو المجعول الانشائي والتعبدية في دليله.

فعلى الأول: يكون من الواضح وحدة القاعدتين في قاعدة واحدة لتصحيح ما صدر من المكلف من العمل خارجاً، لأن الاختلاف الوارد في روايات الفراغ والتجاوز ليس إلا من الاختلاف في التعبير بالتجاوز أو الفراغ أو المضي، أو من الاختلاف في الإطلاق والتقييد بأن يكون بعضها وارداً في مورد الانتهاء عن المركب، وبعضها في مورد الانتهاء عن محل الجزء والدخول في غيره، وكلا هذين الاختلافان لا يوجبان تعدد القاعدة الظاهرية طالما أن روح الحكم الظاهري في النظام وملاكه واحد، وهو تصحيح العمل الذي يفرغ عنه المكلف، أي ترجيح كافة الآثار المترتبة على صحة الموجود الخارجي إذا كان الشك في إيقاع جزء أو شرط من شروطه بعد الانتهاء والتجاوز عن محل ذلك الجزء أو الشرط بملاك طريق وهو اذكريه الإنسان قبل التجاوز منه بعد التجاوز، وبملاك موضوعي وهو كون ذلك المشكوك قد فرغ عن أصله وخرج عن موضعه سواء بالخروج عن كل المركب أم عن محل ذلك الجزء والدخول في غيره.

وهذا المطلوب سندح حكم ظاهري واحد بملاك واحد، لأن نسبة كلتا النكتتين الطريقية والموضوعية إلى موارد التجاوز والفراغ على حد واحد سواء عبر عنه في مقام اللفظ والتعبير بالفراغ أم التجاوز أم المضي، وسواء صيغ في مقام ذاته وجعله بعنوان التعبد بصحة الموجود أم التعبد بواقع التصحيح ومنشأ انتزاعه عنه قد ركع، أو أن صلاحيته قد مضت فإن هذه الأمور لا تغير من روح القاعدة التي صلاحيته بعد فرض أن مناسبتها وموضوعها واحد. نعم لا بد وأن يكون دليل هذا

الحكم الظاهري شاملاً لتمام الآثار المترتبة على العمل الصحيح ليتمكن ترتيبها، وقد تقدم في الأمر السادس ثبوت هذا الإطلاق ولا يلزم من ذلك الجمع بين مفاد كان التامة والناقصة في مجعول واحد، لأنه بناءً على هذا المسلك، المجعول ليس ألا مجرد صياغة يمكن الاستغناء عنها كما يمكن أن تكون بالعنايات الانتزاعية أو الاختراعية ولو عنوان صحة العمل الذي شك في صحته بعد تجاوز منشأ الشك في الصحة، إذ ليس هذا هوروج الحكم الظاهري وجوهه ليتعدد الحكم، فيكون المجعول قاعدة واحدة نبوتا يمكن ان نصطلح عليها بالتجاوز باعتباراً موضوعها اعم من الفراغ عن كل العمل، وإن كان هذا التجاوز يختلف عما يصطلح عليه القوم بالتجاوز، فإنهم يريدون به ما يعبدنا بالوجود فقط بنحو مفاد كان التامة بينما المجعول هنا مفاد كان الناقصة ايضاً، فهذا اشبه بقاعدة الفراغ الجاري في داخل العمل وخارجه، والذي حاوله الميرزا (قده) بسليقته الدقيقة في محاولته السابقة وإن كانت طريقته غير سليمة، فكأن الميرزا (قده) يريد ارجاع التجاوز الى الفراغ روحاً ولباً من حيث ترتب تمام آثار صحة العمل الخارجي، فلو لاحظنا عالم روح هذا الحكم الظاهري فالتجاوز راجع الى قاعدة الفراغ، وإن لاحظنا مرحلة اللفظ والعنوان المأخوذ في موضوع جريان القاعدة فالفراغ يرجع الى التجاوز، لأن الموضوع التجاوز عن منشأ الشك في الصحة الأعم من الفراغ عن كل العمل.

وقد يبحث في أن هذا الحكم الظاهري هل جعل في خصوص مورد الفراغ عن اصل العمل - ولو للنكتة الموضوعية لا الطريقية التي لا تختلف من هذه الناحية وتكون عامة - أو جعل حتى لما اذا كان الشك في داخل العمل بعد تجاوز محل المشكوك. مطلقاً أو في خصوص الصلاة؟ إلا أن هذا في الحقيقة ايضاً يكون بحثاً عن سعة الحكم الظاهري المذكور وإطلاقه وضيقه لا تعدده ووحدته، خصوصاً مع ما عرفت من ترتيب تمام الآثار المترتبة بنحو مفاد كان التامة والناقصة وكون ملاك الحكم ونكته الاستفادة من الروايات واحدة، فحال هذا البحث حال البحث عن إطلاق وتقييد كل حكم آخر واقعي أو ظاهري.

واما على المسلك المشهور:

والذي يرى أن حقيقة الحكم الظاهري ماهو المجمعول في دليله، فتارة نبيى على ما ذكره بعض الاعلام من كفاية التعبد بوجود المركب الصحيح بنحو مفاد كان التامة، واخرى نبيى على ما ذهب اليه الميرزا (قده) والمحقق العراقي (قده). وهو الصحيح. من ترتب جملة من الاثار على مفاد كان الناقصة.

فعلى الاول: ايضا لابد من المصير ثبوتا الى وحدة القاعدتين وهي قاعدة التجاوز بمصطلح القوم ولو فرض تغاير لسان الادلة اثباتا كما ذكرنا، فإن هذا التغاير بعد أن كان المجمعول فيها واحداً ونكتته ملاك طريقي وموضوعي واحد لا يرجع الى تغاير القاعدتين ثبوتا بل الى مقدار سعته واطلاقه وضيقه اثباتا، وسوف ياتي مزيد توضيح لذلك.

وعلى الثاني: فارجاء القاعدتين الى قاعدة واحدة مبني على امكان تصوير جامع بين المفادين. مفاد كان التامة ومفاد كان الناقصة. لترتيب تمام الآثار. وهذا لا ربط له كما عرفت بكون الصحة امراً انتزاعياً أو شرعياً. والجامع الحقيقي بين المفادين قد عرفت في التعليق على المحاولة الاولى عدم وجوده، ومن هنا ذهب مثل المحقق العراقي (قده) الى لزوم تعدد القاعدتين ثبوتا، ولكنك عرفت أن جعل الحجية للارادة حالة العمل وللاذكورية مثلاً، معقول ثبوتاً ايضاً وهو جامع بينهما وحينئذ قد يكون تصوير مثل هذا الجامع خلاف مقام الاثبات فيدعى أن مقام الاثبات ظاهر في جعل مفادين احدهما التعبد بصحة الموجود والمعبر عنه بقاعدة الفراغ، والآخر التعبد بوجود الجزء المشكوك في وجوده وهو المعبر عنه بقاعدة التجاوز.

الا أن هذا ايضا سوف يوقع صاحب هذا المبنى في الاشكال في موارد جريان قاعدة التجاوز بلحاظ الاثار المترتبة على مفاد كان الناقصة، حيث لا يمكن اثباتها لا بها لكون المجمعول فيها مفاد كان التامة، ولا بقاعدة الفراغ لعدم كون الشك في

صحة ما مضى بل في وجوده اثناء المركب، وهذا بنفسه يكون دليلاً لا محالة على عدم الفرق بينهما من هذه الناحية، لأنَّ المَجْعول في كل منهما يعم كلا نوعي الآثار ولو من خلال عنوان اختراعي أو اخذ الحالة السابقة موضوعاً للحكم الظاهري، أو جعل التعبد فيها معاً لمفاد كان الناقصة والذي يكون ثبوته كافياً لترتيب كلا نوعي الآثار كما هو الصحيح، فلا يبقى فرق في المَجْعول فيه، نعم يبقى الفرق من حيث الموضوع واخذ عنوان التجاوز، أو الماضي والفراغ أو اضافة الشك الى صحة المركب، أو انى وجود جزء من اجزائه، والاختلاف في هذه الحثيات الاثباتية سوف يأتي في المقام الثاني انه لا يستوجب تعدد الحكم والقاعدة.

وهكذا بتعين على جميع المسائل القول بوحدة القاعدتين ضمن قاعدة واحدة لها منح محمول واحد وهو ترتيب كل آثار صحة العمل، وموضوع واحد وهو التجاوز من محل القيد المشكوك فيه من مركب خارجي يفترض تحقق مدثر جزائه.

هذا كله في البحث عن المقام الأول وهو البحث الثبوتي.

المقام الثاني- البحث الانبائي: حيث ادعى استظهار وجود فاسدين من دارب الباب لكل منهما موضوعها الخاص بها، وفي يلي بحدوث عن ذلك ضمنيتين:

الأولى- ما استند اليه القائل بتعدد القاعدتين اثباتاً.

الثانية- في تحديد ما هو موضوع القاعدة، وانه التجاوز أو الفراغ، وانه كيف يختلف ذلك.

فما انتمطة الاولى- فقد افاد جملة من الاعلام ان روايات الباب على طائفتين: الطائفة الاولى- ما ورد فيها التعبير بأن (كل ما مضى من صلاتك ومطهورك مذكركه تذكراً فامضه ولا اعاده عليك) أو (كل ما شككت فيه مما مضى فامضه كما هو)، فيقال ان هذه الطائفة ظاهرة في مضي الشيء المشكوك فيه خفية. لأن هذا هو ظاهر اسناد المضي بل والإمضاء والإعادة لنفسه. وحده.

على مضي محله مجاز واضح، فلا يصدق ذلك إلا إذا كان هناك شيء قد مضى ويقع فيه شك فلا محالة يراد بالشك فيه الشك في صحته لا في أصل وجوده، ولو فرض ظهور الشك في شيء في نفسه في إرادة الشك في الوجود لا في الصحة لا بد أن يحتمل على ذلك بالقرينة المذكورة، ويكون التعبد في طرف المحمول فيها التعبد بصحة الموجود بنحو مفاد كان الناقصة الذي هو مفاد قاعدة الفراغ.

الطائفة الثانية- ماورد فيها التعبير بالشك في الركوع وقد سجد، وفي القراءة وقد ركع مذيلاً بقوله (ع): (كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه) أو بقوله (ع): (يا زارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت، فلبس بشيء).

وظاهرها كون الشك في وجود الشيء، لأن هذا هو ظاهر إضافة الشك إلى شيء، وهو صريح صدرها وسوردها حيث فرض فيه الشك في أصل الركوع أو السجود، فيكون ذلك قرينة قطعية على إرادة الشك في الوجود بنحو مفاد كان الناقصة، ويكون المراد من التجاوز أو الخروج عن الشيء والدخول في غيره التجاوز عن المحل، ويكون المجموع فيها التعبد بوجود المشكوك بنحو مفاد كان الناقصة.

وعليه فيثبت جعل قاعدتين وحكمين ظاهريين متباينين محمولاً وموضوعاً أحدهما: التعبد بصحة مركب يفرغ عن وجوده بنحو مفاد كان الناقصة سواء كان ذلك المركب كلاً أو جزءاً إذا شك في صحته والآخرى: التعبد بوجود الجزء أو الشرط المشكوك في وجوده بعد تجاوز محله والدخول في غيره بنحو مفاد كان الناقصة.

ولا يمكن المساعدة على هذا الأسطهاري وذلك:

أولاً: أن روايات الطائفة الثانية- التجاوز- أيضاً ظاهرة في نصحيح ما يبدى ككف من العبد، أنها يفرض وجود مشكوك قد مضى وجاوزه فكيف في

عمله وخرج عنه ودخل في غيره، وهذا لا يصدق الا مع فرض تحقق عمل من المكلف ويكون الشك في جزء أو شرط منه قد مضى ولو بمضي محله، فيكون ظاهر قوله (ع): (فليمض عليه) ترتيب تمام آثار تحقق ذلك المشكوك في عمله، حتى ما كان منها مترتباً على صحة الموجود الخارجي، فليس مفاد هذه الطائفة التعبد بوجود كل ما يشك في وجوده بعد مضي محله ولو لمجيء الحائل مثلاً، بل مفادها التعبد بأن ما يشك في صحته من اعمال المكلف من جهة الشك في تحقق جزء أو شرط قد تجاوز محله وموقعه من الفعل لا يعتني به المكلف ويمضي عليه ويعتبره صحيحاً، والقرينة على ذلك مضافاً الى ما في مورد صدر هذه الطائفة من فرض صدور اصل العمل وأن ما هو منظور السائل ايضاً هو تصحيح العمل الخارجي - ولهذا لم يستفد منها حكم الشك في اصل عمل كما في موارد الحائل - ظهور (جاوزه. وخرج عنه. ودخل في غيره، ويمضي عليه) في أن النظر الى عمل مستحق في الخارج، بل عنوان التجاوز بنفسه ظاهر في تجاوز الشيء المشكوك بنفسه، وهذا لا يصدق الا اذا فرض وقوع عمل خارجي لذلك المشكوك موضع ومحل فيه، فانه في مثل ذلك يكون صدق المضي أو التجاوز للمشكوك بلا عناية أو مع عناية خفيفة واضحة بخلاف ما اذا كان الشك في اصل وجود شيء وعدمه، وهذا يعني أن روايات التجاوز ناظرة ايضاً الى تصحيح عمل خارجي وترتيب مطلق آثاره حتى اذا كانت بنحو مفاد كان الناقصة.

وان شئت قلت: كما أن ظاهر روايات الفراغ النظر الى الفعل الواقع خارجاً لتصحيحه، كذلك ظاهر روايات التجاوز ذلك ايضاً، لما تقدم في الامرين الخامس والسادس من أن الموضوع فيها وقوع سائر اجزاء العمل، كما أن النظر فيها الى ترتيب تمام الآثار وتصحيح العمل الخارجي بلحاظها، فلا يبقى فرق بين محمولها، اذ لو كانت الآثار كلها تترتب على مفاد كان التامة كما قيل فذلك فيها معاً، وأن كان بعضها يترتب على مفاد كان الناقصة ففيها كذلك، فالجمعول فيها شيء واحد على كل حال، ومعه يكون استفادة التعدد متوقفاً على استفادة

تعدد الموضوع اما بلحاظ النكتة الطريقية أو الموضوعية المستفادتين من نفس الطائفتين، وقد عرفت أن النكتة الطريقية وهي الآ ذكرية نسبتها واحدة الى مورد الشك في اثناء العمل بعد تجاوز المحل ومورد الشك بعد الفراغ عن تمام المركب. واما النكتة الموضوعية فإن أريد بها كون الشك الذي هو موضوع الحكم الظاهري لباً وثبوتاً تارة في الوجود بنحو مفاد كان التامة، واخرى في صحة الوجود بنحو مفاد كان الناقصة فقد عرفت انه من هذه الناحية لا فرق بين الطائفتين ثبوتاً مما يعني أن كلا الشكين ملحوظ لباً ومشمول للتصحیح في القاعدتين معاً، وإن أريد بالنكتة الموضوعية كون الشك المزبور بعد الفراغ عن اصل المركب لا في داخله المعبر عنه بالفراغ في روايات الطائفة الأولى، فيرد عليه: -مضافاً الى أن روايات التجاوز بنفسها دليل الغناء دخالة هذه الخصوصية في موضوع هذا التعبد الواحد خصوصاً مع وحدة النكتة الارتكازية، انه بدء على جريان قاعدة الفراغ حتى عن الاجزاء لمركب اذا كانت مركبة في ذاتها سوف يلغى احتمال دخالة هذه النكتة ايضاً عرفاً على الأقل، فلا يبقى الا صدق التعبير بالفراغ والتجاوز ومن الواضح عدم احتمال دخالته في موضوع الحكم.

وبناءً على ورود التعبير بالشك في الوجود في بعض روايات الفراغ كما في صحيح زرارة: (فاذا قلت من الوضوء وفرغت منه ودخلت في حال اخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمى الله مما اوجب عليك فيه وضوئه لا شيء عليك.) وما ورد في صحيح محمد بن مسلم: (كلما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد.) بعد فرض ظهور اضافة الشك الى شيء في وجوده، وكذلك ورود التعبير بامضاء العمل الموجود في بعض روايات التجاوز كما في صحيح حماد بن عثمان: (اشك وانا ساجد فلا ادري ركعت أم لا قال: نعمه)، وكما في رواية علي بن جعفر: (رجل ركع وسجد ولم يدر هل كبر أو قال شيئاً في ركوعه وسجوده هل يعتد بتلك الركعة والسجدة قال: اذا شك فليمض في صلاته). وكذلك ورود التعبير بالتجاوز في ذيل موثقة بن أبي يعفور فيمن يشك

في صحة وضوئه بعد الفراغ عنه بناءً على ارادة ذلك منها، فإنَّ ظاهر هذه الروايات هو التعبد بصحة الموجود الخارجي المشكوك في صحته وعدمه.

اقول: إنَّ وقوع هذا الاشتراك في التعبيرات يدل على وحدة سياق الطائفتين، وبالتالي تكون قرينة عرفية واضحة على وحدة القاعدة الظاهرية المجعولة فيها، غاية الامر بعض الروايات ناظرة الى حصول الشك بعد العمل، وبعضها وسعت ذلك لما اذا حصل حتى داخل العمل بعد تجاوز محله ولهذا صح أن يقال بأننا نستفيد من روايات التجاوز ايضاً بالملازمة العرفية أو بالاطلاق المقامي جريان القاعدة عند الشك في صحة جزء مضى حيث يكون من الشك في وجود قيده أو وصفه كما انه يستفاد منها صحة أصل المركب اذا شك فيه بعد الفراغ وتجاوز محل تداركه. والظاهر أنَّ هذا هو مقصود الشيخ والميرزا (قدهما) حيناً قالوا: أنَّ وحدة السياق والتعبيرات الواردة في روايات الباب يُشرف الفقيه معها على القطع بوحدة الحكم الظاهري المجعول فيها، ومن اوضح الروايات التي جمعت الموردين - الشك في الوجود والشك في الصحة - في لسان وسياق واحد، رواية علي بن جعفر المتقدمة حيث ورد السؤال فيها عن حكم الشك في اصل التكبير الذي هو مفاد كُن التامة والشك في صحة الركوع والسجود بالذكر فيهما والتعبير بعد ذلك بالاعتداد بتلك الركعة الذي هو مفاد كان الناقصة، بل ولعل ظاهر موثق محمد بن مسلم: (كلما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا اعاده عليك فيه) ايضاً بيان الجامع بين القاعدتين بناءً على استظهار التبعية من الظرف فبشمل مضى أصل العمل بعد الفراغ عنه والشك في صحته ومضى جزئه في اثناء العمل بمضى محله. وبذلك يندفع ما في تقريرات المحقق العراقي (قده) من انكار وحدة السياق تارة، وانكار فائدتها بعد أن كنت في روايات منفصلة لا في كلام واحد اخرى. فانه مضافاً الى ما عرفت من وقوع ذلك في سياق متصل أنَّ وحدة السياق المتصل انما يلزم لتشخيص المدلول الاستعمالي للفظ كاستعمال صيغة الامر في الندب، واما كشف وحدة المدلول

الجدي والمراد التصديقي المجعول من وحدة سياق روايات متعددة متفرقة فلا يشترط فيه اتصال السياق، كيف! وتجميع الروايات المتفرقة في طائفة واحدة دالة على قاعدة واحدة انما يكون على اساس وحدة سياقها بهذا المعنى رغم الاختلاف الجزئي في تعبيرات كل رواية عن اختها باعتبار كون النقل بالمعنى أو من معصومين متعددين او في واقعيتين، فكأنه وقع خلط في هذا الاعتراض من قبل المحقق العراقي (قده) بين الاستفادة من وحدة السياق في مقام صرف المدلول الاستعمالي من المدلول الوضعي الى غيره وبين الاستفادة من وحدة سياق الروايات والادلة المتعددة ولو كانت منفصلة في الكشف عن المراد الجدي والجعل الواحد، فتأمل جيداً!

وثالثاً- ما اشرنا اليه في البحث الثبوتي من انه لو فرض تعدد القاعدتين بتعدد المجعول في كل منها كما هو ظاهر المحقق العراقي (قده) فكيف يمكن ترتيب الآثار المترتبة على مفاد كان الناقصة في موارد الشك اثناء العمل- بناءً على ما تقدم من ترتيب جملة من الآثار على ذلك- فانه لو أريد ترتيبها بقاعدة التجاوز فهو من الاصل المثبت، وان أريد ترتيبها باحراء قاعدة الفراغ فالمفروض الشك في وجود الجزء المشكوك الذي مضى لا في صحته، وأما المركب أو سائر الاجزاء فانه وان تولد منه شك في صحته الا انه قبل الفراغ لابعده فلا يمكن ترتيب آثار الصحة. ولا اظن التزامه بعدم ترتيبها في مثل ذلك فقها.

ورابعاً- وحدة النكته الارتكازية المعبر عنها في ذيل بعض الروايات من انه حين العمل اذكر منه حين الشك، فأنها ايضاً تكشف عن وحدة القاعدة المجعولة، والغريب ان بعض الاعلام الذين ارجعوا هذه القاعدة الى اصالة عدم الغفلة العقلانية وجعلوها اشارة والتي من الواضح كونها قاعدة واحدة عند العفاء لقاعدتين حملوا الروايات على بيان قاعدتين مستقتاتين احدهما عن الاخرى.

وهكذا يثبت- انه بحسب مرحلة الاثبات ايضاً لا يستفاد من الروايات الا جعل قاعدة ظاهرية واحدة لصحيح العمل الذي يفرض تحقق اصله ويشك في

تماميته ونقصانه.

ثم إنَّ ثمرة البحث عن وحدة القاعدتين وتعدداهما تظهر- بناءً على أنَّ تعددهما بلحاظ المحمول والمجموع في كل منهما فهو في أحدهما مفاد كان التامة وفي الآخر مفاد كان الناقصة- فيما إذا كان الشك في وجود جزء أو قيد في الإثناء وكان الأثر متوقفاً على إثبات مفاد كان الناقصة- كما أشرنا انفاً- فانه لا يمكن اثباته بناءً على التعدد فتكون النسبة بينهما العموم من وجه كما تقدم في الأمر السادس، وبناءً على وحدة المجموع فيها وإنَّ التعدد بلحاظ تعدد العنوان المأخوذ في الموضوع من حيث لزوم الدخول في الغير في صدق التجاوز بخلاف الفراغ فالثمة سوف تأتي في البحث عن النقطة الثانية من عدم جريان قاعدة التجاوز عند الشك في الجزء الأخير بخلاف قاعدة الفراغ فتجري ونؤي بعض الصور وهناك ثمرات أخرى تترتب على القول بالوحدة أو التعدد تأتي الإشارة إليها خلال البحوث القادمة.

أما النقطة الثانية- حول تحديد ما هو موضوع هذه القاعدة، ولا اشكال في اخذ الشك في العمل موضوعاً لهذه القاعدة على كل تقدير لكونها تعبداً ظاهرياً لتصحيح ما صدر من العمل خارجاً كما هو صريح الروايات، وهذا يرجع بحسب الحقيقة الى مجموع قيدين، قيد الشك في العمل، وقيد وقوع اصل العمل وذاته مهملًا من حيث التمامية والنقصان خارجاً. وقد ذكرنا في الأمر الخامس من الامور المتقدمة وجه ذلك .

كما انه لا اشكال في اخذ قيد ثالث فيها وهو قيد المضي، لصراحة الروايات في انها نصحيح للعمل الماضي الذي تجاوزه المكلف لا الذي لم يتجاوزه بعد، وانما البحث في معنى هذا القيد، وانه بماذا يتحقق ذلك، وهل يشترط فيه الدخول في الغير أم لا؟

وقد ذهب بعض الاعلام الى أنَّ قاعدة التجاوز موضوعها تجاوز عمل الجزء أو القيد المشكوك فيه، لانه الوارد في لسان روايات التجاوز، وذلك لا يتحقق الا

بالدخول في الجزء الذي يليه، وهذا يعني انه لابد من أن يكون للجزء المشكوك محل شرعي ضمن المركب بأن يكون قد اعتبر شرعاً وقوعه قبل الجزء الذي دخل فيه، وهذا يعتبر الدخول في الغير الشرعي. وادعى أنّ هذا القيد مستفاد من نفس مفهوم التجاوز عن المحل ولولم يكن قد ورد ذكره في روايات التجاوز، كيف وقد ورد ذلك، فيكون قيداً توضيحياً، بل قد صرح في صدر روايات التجاوز بذلك، بل ورد في رواية لعبد الرحمن بن ابى عبدالله انه (إذا شك في السجود وهو في حالة النهوض الى القيام وجب الاعتناء بالشك).

وأما قاعدة الفراغ فموضوعها يتحقق بمجرد الفراغ عن العمل وانتهائه سواء دخل في غيره أم لا، لعدم تقوم الفراغ بذلك وعدم ورود التقيد بذلك في روايات الفراغ، فلا موجب لرفع اليد عن اطلاقها، نعم اذا كان الشك في الجزء الأخير من العمل فلا يحرز عنوان الفراغ عن العمل الآ بعد حصول ما ينافي العمل مطلقاً أي ولووقع سهواً، وأما في غير ذلك فلا يحرز صدق الفراغ عن العمل. وقد استثنى من ذلك الشك في الوضوء خاصة، لما دلت عليه الروايات من أنّ الفراغ عنه ولوبالقيام من محل الوضوء يكفي في عدم الاعتناء بالشك حتى اذا كان في الجزء الاخير، وهذا حكم خاص به لا يتعدى منه الى غيره^١. ويمكن ان يناقش في هذا البيان بامور:

الاول- انه يصح بناءً على افتراض تعدد القاعدتين، وأما بناء على ارجاعهما الى أمر واحد واستظهار قاعدة واحدة فلا بدّ عندئذ من وجود موضوع واحد لتلك القاعدة يجمع موارد الشك بعد تجاوز المحل والشك بعد الفراغ، وذلك الموضوع اما أنّ يكون قيد الدخول في الغير مأخوذاً فيه فيجب ذلك في الموردين- كما صنعه الميرزا (قده)- أو لا يكون مأخوذاً فيه فلا بدّ من ابراز ذلك الموضوع الجامع على ما سوف يأتي.

الثاني- أنَّ عنوان التجاوز أو المضي لو كان مسنداً الى محل المشكوك لكان يتجه مثل هذا الاستظهار بدعوى ظهوره في ارادة المحل الشرعي في المركب، ولكنه مسند الى المشكوك نفسه، وهذا الاسناد وإن كان عنائياً إلا أنَّ نكتة صدق هذا التجاوز العنائي لايتوقف على الدخول في الغير بالخصوص، وإنما يصدق بتحقيق جامع فوات موقع العمل من المركب بنحو بحيث يلزم من التدارك اعادته ولو ببعض اجزائه غير الجزء المشكوك فيه، وهذا يتحقق باحد امور:

منها- أنَّ يكون المشكوك مقيداً شرعاً بلزوم ايقاعه قبل ذلك الغير الذي دخل فيه من المركب كالشك في الركوع بعد ما سجد، وفي هذا القسم لايتحقق فوات العمل المشكوك وتجاوزه إلا بالدخول في الغير المترتب.

ومنها- ارتفاع موضوع القيد المشكوك فيه كالذكر في السجود أو الركوع، فإنَّ من يشك فيه بعدهما يصدق في حقه عنوان التجاوز عن المشكوك ولوم يدخل في الغير المترتب على الركوع أو السجود.

ومنها- أنَّ يكون المشكوك شرطاً للواجب لا جزءاً كالطمأنينة في الركوع، فاذا شك فيها بعد تمامية الركوع يصدق التجاوز بالنسبة الى القيد المشكوك في وجوده ولوم يدخل في الغير، وكالطهور في الصلاة فانه شرط لصحتها فيها وليس محله قبلها.

ومنها- فوات الموالاة المأخوذة في المركب، كما اذا شك في الجزء الاخير من الوضوء أو الصلاة بعد مضي فترة لا تصدق معه الموالاة.

ومنها- أنَّ يدخل فيما يكون المشكوك مقيداً بأن لا يتاخر عنه كالمنافي أو القاطع للعمل على كل حال كالحدث أو الفعل الماحي لصورة الصلاة وإن لم يكن المنافي جزءاً من المركب ولم يكن عنوان المحل الترتبي صادقاً بلحاظ الجزء الاخير من المركب، لأنَّ التجاوز ليس مسنداً الى محل المشكوك كما عرفت، بل الى نفس المشكوك عنايةً، ونكتة العناية اعم من المحل بالمعنى المذكور كما عرفت. ففي كل هذه الموارد يصدق مضي المشكوك وتجاوزه، نعم لو كان المنافي مانعاً في حال

الذكر فقط لم يصدق التجاوز لعدم صدق الجامع المذكور حيث لا يلزم من تدارك المشكوك إعادة شيء من العمل أصلاً غير الجزء المشكوك فيه.
لا يقال- في باب الشك في الاجزاء ايضاً اذا كان الترتيب ذكرياً لا يلزم من الاعتناء بالمشكوك إعادة شيء من العمل.

فانه يقال- المناط صدق الاعادة بلحاظ طبع العمل المركب في نفسه والترتيب الاصلي بين أجزائه ومن الواضح أنّ فرض لزوم الاعتناء بالجزء المشكوك في داخل العمل هو فرض لزوم الاعادة والرجوع على الاجزاء، لانها اجزاء ترتيبية في داخل المركب بحسب الفرض، وهذا يكفي لصدق عنوان التجاوز والمضي بحسب ما هو طبع المركب الاولي بلحاظ الجزء المشكوك أو محله، وهذا بخلاف المنافي، فإنه باعتباره ليس من اجزاء المركب فما لم تكن مانعته فعلية لا يصدق المضي والتجاوز لا بلحاظ نفس المشكوك ولا بلحاظ محله، فتأمل جيداً.

ان قلت- ظاهراً روايات التجاوز اخذ قيد الدخول في الغير خصوصاً مثل صحيح زرارة: (يا زرارة اذا خرجت من شيء ودخلت في غيره فشكك ليس بشيء)، وصحيح اسماعيل بن جابر: (كلما شك فيه وقد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه)، وظاهر القيد الاحترازية.

قلت- هذا التقييد وارد في ذيل روايات الشك في تحقيق الجزء داخل الصلاة، كالشك في الركوع لمن سجد، وفي القراءة لمن ركع، وفي السجود لمن قام وهكذا، وهو من القسم الاول من موارد التجاوز، والذي يتوقف صدقه فيه على تحقق الدخول في الغير حيث يكون محققاً للتجاوز، فيكون احتمال اخذه من هذه الجهة وارداً، ومعه لا يبقى ظهورها في التقييد لاصل الكبرى.

وبتعبير آخر- هذه الروايات تنظر الى الشك في اجزاء المركب الظاهر في كون الشك في وجود كل جزء في موضعه، وفي مثل ذلك لا يصدق التجاوز من دون الدخول في الغير، فيكون ذكره باعتباره محققاً للتجاوز لا كقيد تعدي، فيكون ما هو ظاهر اكثر روايات الباب حجة من أنّ الميزان في موضوع القاعدة هو الأعم اي

التجاوز والمضي لموضع الشك بنحو بحيث يستلزم من اعتناء المكلف بالمشكوك الاعادة والرجوع في العمل اما بلحاظ المركب كله، أو بلحاظ ما اوقعه من الجزء، وهذا يتوقف صدقه في خصوص موارد الشك في اصل وقوع جزء المركب داخل العمل على الدخول في غيره، اذ لا يلزم من الاتيان بالمشكوك قبله اعادة شيء من المركب، وهذا موضوع جامع بين روايات التجاوز والفراغ معا. ومما يشهد على اقتناص هذا المعنى نفس التعبير بالمضي الظاهر في عدم الرجوع عرفا، الوارد في اكثر الروايات، وكذلك التعبير بالاعادة الوارد في جملة منها، وكذلك ذيل موثقة بن ابي يعفور الصريحة في التصدي لبيان ضابط الاعتناء بالشك وعدمه فجعلت الميزان بالتجاوز (انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه)، وورود التعبير بالدخول في غيره في صدرها لا يضر باعتبار ما سيأتي في الفصل الرابع من لزومه في مورد الفراغ عن الوضوء ايضا في صدق التجاوز. وكذلك يؤكد هذا المعنى ايضا التعليل والنكتة المذكورة في موثقة بكير بن اعين من (انه حين العمل اذكر منه حين يشك) وهذا ايضا لا يقتضي اكثر من مضي محل العمل وتأخر محل الشك بنحو يكون الاعتناء به مستلزما للرجوع والاعادة.

فالانصاف- ان المتفاهم من مجموع هذه التعبيرات ان ما هو موضوع القاعدة صدق التجاوز بالمعنى الاعم المتقدم، والذي يكون في تمام الموارد المتقدمة، والتي يكون الاعتناء بالمشكوك فيها مستلزما للاعادة والرجوع ولو لجزء من العمل وليس للدخول في الغير دخالة لا في صدق التجاوز في تمام الموارد- كما ذكره بعض الاعلام- ولا في جريان القاعدة كقييد تعدي زائد، نعم لا بد في صدق التجاوز من استلزام الرجوع والاعادة ولو لجزء المركب وهذا في خصوص الشك في ايجاد الجزء السابق داخل المركب موقوف على الدخول في الجزء الذي يليه والآن لم يلزم اعادة شيء من المركب.

ومنه يعرف الوجه في عدم صدق موضوع القاعدة لما اذا دخل في مقدمات الغير، أو كان الشك في الجزء الاخير ولكن لم يفعل المنافي أو فعل المنافي العمدي

لا السهو، أو دخل في الغير غير المرتب شرعاً، فانه في كل ذلك لا يصدق التجاوز، ولا يمكن التمسك باطلاق الغير في ذيل روايات التجاوز لذلك، اذ بعد ان كان الدخول في الغير محققاً للتجاوز المأخوذ مع الدخول في الغير يكون ظاهر الغير ما هو جزء من المركب ليتحقق به التجاوز عن المشكوك أو محله، على أنَّ مقتضى المقابلة بين الشيء المشكوك والغير أن يكون من سنخ المشكوك اي جزءاً من المركب، وسوف يأتي مزيد شرح لهذه النقطة في الفصول القادمة. ودعوى- أنَّ مقتضى عموم التعليل بالاذكارية شمول هذه الموارد ايضا أو بعضها على الاقل.

يدفعها- أنَّ الاذكارية ليست علة تامة، بل فرض معها عنوان المضي والفراغ والتجاوز، بل نفس التعليل ايضاً كان صريحاً في أنَّ ظرف الشك متاخر عن محل العمل وبعده حقيقة، وهذا لا يصدق إلا بما ذكرناه، بحيث يلزم من الاعتناء به اعادة العمل ولو ببعضه.

والمتحصل من مجموع ماتقدم: أنَّ الاستفادة من مجموع الروايات وجود قاعدة واحدة موضوعها مضي موضع الشك من المركب، وهذا في داخل المركب لا يتحقق إلا بالدخول في الجزء المترتب، واما في الجزء الاخير فيتحقق بفعل المنافي أو فوات الموالاة، هذا في الشك في الجزء، واما الشك في شرط الصحة ونحوه فيتحقق بمجرد الفراغ عن المشروط سواء كان المشكوك صحته الجزء أو الكل لفوات الموضع بذلك، والتقييد بالدخول في الغير في موثقتي اسماعيل و زرارة انما جاء باعتبار ورودها في الشك في الاجزاء، وانما لم يرد في اكثر روايات الفراغ باعتبار الاطلاق فيها أو ورودها في مورد الشك في صحة شيء قد مضى اصله.

واما وجه وروده في صدر موثقة ابن ابى يعفور فسوف يأتي تحقيقه مفصلاً في بحث قادم، ولعمري أنَّ تصور التعدد عند المحققين نشأ من الاختلاف في مورد ورود الروايات وما جاء في بعضها من التعبير بالتجاوز عند الدخول في الغير الوارد في الشك في اثناء العمل، والتعبير بالفراغ من دون تقييد بذلك الوارد في

الشك بعد العمل، وقد عرفت أنَّ مجرد ذلك لا ينبغي أن يجعل دليلاً على تعدد القاعدة الواحدة، وأما التشكيك في صدق الفراغ أو المضي قبل الدخول في الغير، أو المنع عن الاطلاق في الأمور التشكيكية فلا يرجع الى معنى محصل بعد صدق العنوان خصوصاً بناء على وحدة القاعدتين بالموضوع الجامع المتقدم والملاك الواحد الذي اشرنا اليه.

الثالث- أنَّ ما ذكر من استثناء الوضوء خاصة عن المعيار الذي ذكره من حيث جريان قاعدة الفراغ فيه مجرد الدخول في حال أخرى ولو كان اشك في الجزء الأخير لما عليه تعليقان.

التعليق الأول- أنَّ مدرك هذا الاستثناء إن كان عمومات روايات الفراغ، فالمرهض أنه لا يصدق الفراغ الحقيقي عنده إلا بتحقيق الجزء الأخير أو مجيء الدافع ونحوه من غير فرق بين باب الوضوء والصلاة، وإن كان خصوص الروايات الواردة في الشك في صحة الوضوء بعد الفراغ منه فهي تنسب في روايتها:

الأول- موثق ابن بكير المتقدمة (قال: قلت له الرجل يشك بعدما يتوضأ؟ قال: هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك).

ومن الواضح أنَّ عنوان بعد ما يتوضأ كعنوان فرع عن الوضوء أو الصلاة لا يصدق إلا بتحقيق البعثة الحقيقية كالفراغ الحقيقي لا التزمي والبنائي، فمع اشك في الجزء الأخير وبقاء الخلل لا يصدق ذلك كما لا يصدق الفراغ.

الثاني- صحيحة زرارة المتقدمة (إذا كنت قاعداً من وضوئك فم تدر اغسلت دراعيك أم لا فأعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئك لا شيء عليك فيه) فقد يقال أنَّ هذه الصحيحة تدل على عدم الاعتماد بالشك بعد القيام عن حال الوضوء من غير فرق بين الجزء الأخير منه أو غيره من الأجزاء.

إلا أنَّ هذا المقدار من البيان يمكن أن يناقش فيه بما يلي:

أولاً- المفروض الحد قيد الفراغ من الوضوء في هذه الآية لا يفسر بـ

الفراغ ظاهر في الفرد الحقيقي منه- كما هو الصحيح- لا المساحي- ولا الاعتقادي فسوف لا ينعقد فيه إطلاق لما إذا كان الشك في الجزء الأخير، إذ لا يصدق في مثله الفراغ منه المأخوذ في موضوع الرواية بحسب الفرض أيضاً، فلا يتم هذا الاستثناء بلحاظ الوضوء، إذ لو كان الشك في غير الجزء الأخير منه فهو مورد في نفسه- بقطع النظر عما سوف يأتي من دعوى عدم جريان قاعدة التجاوز في داخل الوضوء- لتعديتي الفراغ والتجاوز معاً، لتحقق الدخول في الغير وصدق التجاوز والفراغ معاً وأن كان الشك في الجزء الأخير فلا يصدق كلا العنوانين.

وثانياً أن ظاهر الرواية إرادة الشك في الغسلات لا المسحات أي الشك في غير الجزء الأخير من الوضوء، لأن هذا هو ظاهر قوله (ع): (مما أوجب الله عليك فيه وضوئه) إذ الوضوء يطلق على الغسل لأعلى المسح، وإطلاقه في بعض الاستعمالات الدائرة لا توجب الإطلاق كما لا يخفى.

وبالنسبة إلى الرواية صرحنا بعد هذه الجملة بحكم الشك في المسحات التي هي الأجزاء الأخيرة للوضوء فإنه قد ورد فيه: (فإن شككت في مسح رأسك فأصبحت في حلتك بللاً فأمسح بها عليه وعلى ظهر قدميك فإن لم تصب بللاً فلا تنقض الوضوء بالشك وأمسح في صلاتك) وهذا صريح في إرادة الغسلات مما أوجب الله عليك فيه وضوئه، كما أنه ظاهر في أن الشك في الجزء الأخير إنما لا يعتنى به في الوضوء إذا كان بعد فوات الموالاة لا مطلقاً، حيث أن فوات الموالاة في الوضوء تكون بخلاف أعضاء الوضوء، وقد ذكرنا أن هذا أحد موارد صدق المسح في كل ظاهره أنه لو شك في الأجزاء الأخيرة من وضوء وهي المسحات وكان الحال بقيا لوجود البلل مسح على رأسه وقدميه ومضى في صلاته، وهذا يدل على خفاء الحذور بالنسبة لشبهة ظهور للأجزاء المتقدمة من الصلاة وهذا لا ينافي ما سبق من جديد بل يحكم بالامتناع فيها الظاهر في الاستمرار، وينتهي عن نفس الموضوع رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (ع): (في رجل نسي أن يمسح على رأسه فذكر وهو في الصلاة، فقال: إن كان استتم ذلك انصرف

فمسح على راسه وعلى رجليه واستقبل الصلاة وأن شك فلم يدر مسح أو لم مسح فليتناول من لحيته ان كانت مبتلة ويمسح على راسه وان كان امام ماء فليتناوله منه فليمسح به راسه^١

وظاهرها- بقرينة المقابلة مع استقبال الصلاة في صورة الاستيقان انه مع الشك يمضي في صلاته فتكون من ادلة الفراغ بلحاظ ما مضى من اجزاء الصلاة، نعم في سندها محمد بن سنان، كما أنَّ ذيلها وهو المسح بالماء الخارجي ربما لم يفت به الاصحاب.

وهكذا يظهر أنَّ هذا المقدار من الاستدلال غير كافٍ لاثبات الاستثناء. التعليق الثاني- أنَّ الوارد في ذيل نفس الصحيحة (قال: قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة، فقال اذا شك وكانت به بلة وهو في صلاته مسح بها عليه وان كان استيقن رجوع فاعاد عليها ما لم يصب بلة فان دخله الشك وقد دخل في صلاته (في حال أخرى- في نسخة الكافي) فلمض في صلاته ولا شيء عليه وان استيقن رجوع فاعاد عليه الماء وان رآه وبه بلة مسح عليه واعاد الصلاة باستيقان وان كان شاكا فليس عليه في شكه شيء فليمض في صلاته)^٢.

وهذا الذيل ظاهر في عدم الفرق بين الوضوء والغسل في الاستثناء وجريان القاعدة فيهما وكفاية القيام عن محل الوضوء أو الغسل وجفاف البلة في عدم لزوم الاعتناء بالشك حتى اذا كان محل التدارك باقيا حيث لا يشترط في الغسل السوالة، وحينئذ قد يقال بأنَّ هذه الرواية تدل على كفاية تجاوز محل العادي في جريان القاعدة ولا يحتاج الى المحل الشرعي، ولا فعل المنافي أو الماحي للموالة، ولم يثبت اجماع تعبدي في قبالتها لكي يتوهم طرح ذيلها، إلا أنَّ هذه الرواية حيث

١- وسائل الشريعة، ج ١، ص ٣٣٢.

٢- وسائل الشريعة، ج ١، ص ٥٢٤.

انها واردة في خصوص الطهور بل خصوص الوضوء والغسل، فالتعدي منها الى غيرهما لا يخلو من اشكال ما لم يتم الاستظهار المتقدم في ذيل موثقة ابن بكير، وقد عرفت عدم تماميته. يناقش في دلالة هذه الرواية على الاستثناء في باب الوضوء والغسل، وذلك باحد تقريبات:

التقريب الاول- سقوطها عن الحجية باعتبار ظهورها في كفاية المسح بالبله في الغسل، فتكون من اخبار كفاية التدهين في الغسل، وهو مطروح بما دل على لزوم الغسل واجراء الماء عليه، ومع طرحها من هذه الناحية لا يمكن العمل بها من سائر النواحي ايضا.

الا ان هذه المناقشة غير تامة، فانها ايضا ظاهرة في لزوم اعادة الماء على العضو في الغسل، حيث ذكرت انه ان استيقن رجوع فاعاد عليه الماء فيحمل قوله (وان رآه وبه بلة مسح عليه) على المسح بالبله بمقدار بحيث يصدق عليه الغسل بالماء، أو على الاستحباب، وعلى كل حال هذا لا يوجب سقوط ظهورها بخصوصا ظهور صدرها عن الحجية. التقريب الثاني- ان الرواية ظاهرة صدراً وذيلاً في عدم الاعتناء بالشك بعد جفاف الاعضاء لاقبلها، حيث انها تامر بالمسح على الموضع المشكوك في مسحه في الوضوء وفي غسله في الغسل اذا كان به بلة، وهذا بنفسه دليل على انه لا يكفي في جريان قاعدة الفراغ في الوضوء فضلا عن الغسل مجرد القيام عن محل الوضوء اذا كان التدارك ممكناً بالمسح بالبله، فلا تدل الرواية على كفاية المحل العادي حتى في باب الطهور، بل تدل على لزوم التدارك مع بقاء المحل الشرعي كما في الوضوء قبل فوات الموالة الذي يكون بجفاف الاعضاء، بل وفي الغسل ايضا ولويدعوى دلالتها على لزوم الموالة فيها ايضا.

الا ان الانصاف ان الامر بالمسح بالبله فيها محمول على الاستحباب لعدة قرائن خارجية وداخلية اهمها ذيل الصحيحة فان قوله (ع) (وان كان شاكا فليس عليه في شكه شيء فليمض في صلاته) ظاهر في عدم لزوم الاعتناء حتى مع البلة، فيكون الامر بالمسح على الموضع مع وجود البلة من باب الاحتياط

الاستحبابي، خصوصاً مع ما تقدم فيها من لزوم إعادة الماء وأجرائه عليه إذا استيقن عدم الغسل لذلك الموضع.

فتم دلالة الرواية صدرأً وذيلأً على عدم الاعتناء بالشك بعد القيام عن حال الوضوء أو الغسل ولو كان محل التدارك شرعاً باقياً فتكون دليلاً على كفاية التجاوز عن المحل العادي للجزء المشكوك ولو كان هو الجزء الأخير في باب الطهور مطلقاً أو خصوص الوضوء والغسل.

التغريب الثالث- أنّ هذا الاستدلال مبني على أنّ نحمل قوله في صدر الرواية (ودخل في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها) على مطلق حال الحال الأخرى. وهو ممنوع، بل ظاهر قوله (في الصلاة أو في غيرها) التقييد بالحالات التي تكون كالصلاة مما هو مترتب على الطهور، بل من دون ذلك لا يصدق الكون في حال أخرى حقيقة لكونه في حال الوضوء أو الغسل مع إمكان التدارك، ونريد فعالية ما ثبت بالرواية جريان القاعدة في الشك في الجزء الأخير للوضوء أو الغسل فيما إذا كان قد دخل في أمر مترتب عليها بحيث يكون الرجوع مستلزماً لإعادة الأجزاء الواقعة من ذلك الغسل المترتب فيكون في حال أخرى حقيقة، وبه تقدم أنّ هذا من موارد صدق التجاوز والمضي حقيقة.

وفيه: أنّ التجاوز إنما يصدق إذا دخل المكلف في ما يترتب على الجزء المشكوك في داخل المركب الواحد الذي شك في تحقيق جزئه، وفي المقام بلحاظ مركب الوضوء لا ترتب في البين، وبلحاظ مركب الصلاة وإن كان الطهور قبداً وسبقاً لأنه لا شك في الطهور وإنما الشك في جزئه من الغسل أو المسح وهذا لو كان الشك في أصل الطهور داخل الصلاة وجب الاعتناء به لعدم تجاوز المحل النسبية لما يأتي من الأجزاء كما تقدم ويأتي في البحوث القادمة.

والانصاف: تمامية دلالة الرواية في خصوص باب الطهور أو الوضوء والغسل بالخصوص- أنّ احتسناً فقهما الفرق بينهما وبين التيمم- على كفاية الدخول في مطلق الحال الأخرى حتى غير المترتب في إلغاء الشك في الصحة ولو كان من

ناحية الشك في الجزء الاخير وكان محل التدارك باقيا، والوجه في ذلك : انّ التقييد بالدخول في حال اخرى في الصلاة أو غيرها ورد في ذيل الرواية في قبال ما ذكره في الصدر، وهو قوله (ع) (اذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر اغسلت ذراعيك ام لا فاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه انك لم تغسله او تمسحه مما سمي الله ما دمت في حال الوضوء) ثم قال (فاذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال اخرى في الصلاة او في غيرها فشككت في بعض ما سمي الله مما اوجب الله عليك فيه وضوئه لاشيء عليك فيه).

وظاهر مثل السياق كون الصدر ميراناً لتحديد ما هو المناط لا الذيل فانه يكتفي فيه عرفاً ان يكون بياناً لبعض صور مفهوم الصدر وحالاته لا لتمامه أو يكون هو المورد الذي يتحقق فيه الشك عادة كما سوف يأتي في بيانه، هذا مضافاً الى انّ المهم للمكلف حيث كان بيان مورد الاعادة الذي تصدت له الرواية، فبالإمكان الميزان فيها عدم الدخول في الغبر المترتب شرعاً لم يكن بناسب أن يفقد الاعادة في الصدر بخصوص ما اذا كان قاعداً على وضوئه خصوصاً مع ما جاء في الصدر من قوله (ما دمت في حال الوضوء) الصريح في بيان الميزان والمناط للاعادة بالنسك، وكون الاعادة ثابتة باصالة الاشتغال لا بجعل احتياط شرعي لا يتبادر في الظهور المذكور كما لا يخفى.

ومنه يظهر انّ ما تقدم من عدم صدق الفراغ الحقيقي أو عدم صدق كونه في حال اخرى حقيقية قبل أن يدخل المكلف فيما يترتب شرعاً كالتصدي أو إعادة السفيده من قوله في الصلاة أو غيرها كله محكوم لهذا الظهور المستفاد من المناط بين فرض الاعادة في الصدر وفرض عدم الاعادة في الذبيس، وانّ الميزان في الاعثناء والاعادة بالنسك انما هو ما دام جالساً على وضوئه لا مادام لم يدخل في غير المرتب عليه شرعاً. وانما ذكر ذلك في الذيل لانه لا بد من فرض الاعاءة ورفع فيها الشك في صحة الوضوء اما حالة الوضوء وقد بينها في الصدر أو حالة الدخول فيما يكون منوطاً به بالدخول في حال مترتب اخذ باعتباره الحالة المتعارفة لخصول

الشك في صحة الوضوء لبااعتباره هو مناط الاعادة وعدمها فيكون ما فهمه المشهور من الصحيحة من كفاية القيام عن محل الوضوء في عدم الاعتناء بالشك الحاصل فيه، ولو كان المشكوك هو الجزء الاخير الذي يمكن تداركه هو الصحيح. غاية الأمر التعدي من الوضوء الى سائر المركبات وحمل الغير في سائر روايات القاعدة على مطلق الغير كما صنع جملة من الفقهاء مشكل.

وبهذا ينتهي البحث عن الفصل الثاني، وقد ظهر من خلال مجموع ما تقدم وجود قاعدة ظاهرية واحدة لتصحيح ما يقع خارجاً من المكلف عندما يشك في تماميته وعدمه من ناحية الشك في قيد من قبوده بعد مضيه بمضي محله وموقعه والفراغ عنه بنحو لا يمكنه تداركه إلا باعادة المركب ولو بجزء منه ولعل موثق محمد بن مسلم (كل ما مضى من صلاتك وظهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا اعاده عليك فيه) ظاهر في الجمع بين موارد الشك في الوجود للجزء بعد الدخول في غيره في الاثناء والشك في الصحة في الجزء أو الكل معاً بناءً على حمل (من) فيه على التبعية لا البيانية. فان عنوان المضي صادق ايضاً على الجزء المشكوك في وجوده في الاثناء بعد الدخول في غيره لا قبله كما انه صادق على الوصف أو القيد المشكوك فيه للجزء أو الكل بعد تحقق ذات الموصوف ولعمري ان مثل هذه الرواية المعتبرة خير شاهد على وحدة القاعدتين.

وهذا قد نسميه جامعاً بين القاعدتين كما حاوله الشيخ باعتباره جامعاً من حيث الموضوع والحمول لموارد القاعدتين وبملاك واحد، وقد نسميه بقاعدة التجاوز، لأن موضوعها التجاوز لحل منشأ الشك في الصحة. وقد نسميه بقاعدة الفراغ، لأن المقصود منه تصحيح عمل يفترض وقوع اصله في الخارج بعد الفراغ عن موضع الشك منه ومضيه بنحو يرب آثار مفاد كان الناقصة عليه ايضاً، وكان المحاولات الثلاث السابقة من المحققين كل واحدة منها اخذت بجانب وطرف من هذه الحقيقة فعبرت عنه باحدى تلك المحاولات، فاصل هذه الجوانب وروحها صحيح وإن كانت التخريجات المتقدمة في المحاولات غير تامة.

عَمُّوهُمُ الْفَاعِلَةُ

لغريب

الْمُصَلَّاهُ وَالْطَّاهِرُ

الفصل الثالث

عموم القاعدة لغير باب الصلاة والطهور

المشهور بين المتأخرين عموم روايات الفراغ لتمام المركبات من عبادات أو معاملات، وأما روايات التجاوز فقد اختلفوا في اختصاصها باب الصلاة وعمومها لسائر المركبات، وهذا بحث اثباتي يرجع الى حدود ما يستفاد من روايات الباب، ولا يفرق فيه القول بوحدة القاعدتين وتعددتهما الآ من حيث انه على القول بالوحدة الحقيقية لا التنزيلية التي ذهب اليها الميرزا (قده) في خصوص باب الصلاة يكفي أن تكون بعض الروايات عامة سواء كانت من روايات الفراغ أم التجاوز، وعلى كل فيما يلي نتعرض لما ادعى عمومها من مجموع الروايات، ونورد البحث في جهتين.

الجهة الاولى- في روايات الفراغ، ولا اشكال في أن جملة منها واردة في خصوص باب الصلاة كصحيحتي محمد بن مسلم الاولى والثانية، الآ انه ادعى وجود العموم في ثلاث روايات منها:

احداها- موثقة ابن بكير عن محمد بن مسلم- تقدمت برقم ٣- (كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو).

وقد ادعى انها تتضمن العموم اللفظي الدال على عدم الاعتناء بالشك في

أي عمل مضى، سواء كان عباديا أم غير عبادي في باب الصلاة أو غيرها.

وفي النفس من هذا العموم بهذا العرض العريض شيء، وذلك :

اولاً- لأنَّ المستفاد من قوله (فامضه كما هو) النظر الى المركبات الشرعية المأمور بها، أي التي فيها اعادة وتبعة واشتغال الذمة لنفي تلك التبعة، ولهذا جاء هذا التعبير في روايات أخرى (امض ولا تعد)، وهذا يجعل الصدر مقيداً بالمركبات الشرعية المأمور بها، أي التي يترتب على فسادها التبعة واشتغال الذمة بنفس المركب وكونها في عهدة المكلف كالعبادات وملحقاتها لا مطلق المركبات الشامل للمعاملات من عقود وإيقاعات والتي ليس فيها من حيث نفس المركب تبعة وتحميل واشتغال ذمة، وأما ما يترتب على صحتها وفسادها من الآثار التكليفية فليست هي بلحاظ نفس المركب وتبعته بل بلحاظ حيثية أخرى والتي تكون التبعة كثيراً ما مبنية على الصحة بحيث لو كانت فاسدة كان بصالح المكلف، والحاصل الظاهر اختصاصها بالمركبات التي بنفسها تدخل في عهدة المكلف وتشغل بها ذمته فلا يشمل المعاملات.

وثانياً- صدر الرواية اضيف فيه الشك الى اسم الموصول المبهم الصادق على كل شيء، وهذا من الواضح عدم ارادة اطلاقه، اذ لا اقل من لزوم تقييده بالمركبات، وهذا يعني لزوم فرض تقدير في الكلام يرفع به ابهام الموصول، ومجرد التعبير بقوله مضى أو فامضه الظاهر في وجود شيء قد مضى ولا يكون الآ في المركب ولو من ذات المقيّد وتقييده لا يكفي عرفاً لأن يكون هو صلة الموصول، فالصلة مقدرة لاحالة، وقد ذكرنا في محله من علم الاصول انه في موارد وجود تقدير مع تردد المقدّر بين امرين ومفهومين ولو كان بينهما اقل واكثر من حيث الصدق لا يمكن التمسك بالاطلاق لا ثبات المفهوم الاعم اذ الاطلاق لا يمكنه ان يعين المفهوم المأخوذ في الحكم وانما ينفي اخذ القيد مع المفهوم المدلول على اخذه بدال آخر.

الثانية- عموم التعليل الوارد في ذيل موثقة بكير بن اعين (هو حين يتوضا اذكر

منه حين يشك) بتقريب: أنَّ هذه النكته لا تختص بمركب دون مركب، فإذا كان هو مناط القاعدة وعلتها فيثبت التعميم لكل مورد، فإنَّ التعليل يقضي تعميم الحكم إلى تمام موارد تبوت العلة.

وبلاحظ عليه:

أولاً: أنَّ أريد التمسك بعموم التعليل لفظاً فالمفروض اخذ قيد الوضوء في موضوع التعليل فإنَّ ما في لفظي فيه، وإنَّ أريد التمسك بعموم التعليل ارتكازاً لغاء خصوصية الوضوء مأخوذة في التعليل لكونه مورداً عرفياً من الواضح أنَّ المناسبات التي تساعد العرف على إلغاء خصوصيته هو باب المركبات المأمور بها التي لا تلحق بها الذمة ويكون فيها من الإعادة كما قلنا انفاً ولا يمكن التعدي إلى باب من باب الخبي ليس المأمور فيه ذلك أصلاً.

وثانياً: أنَّ الزكوة المأخوذة من ذيل المنة ليست هي تمام المنة وإنما هي جزء منها، وإنَّ كانت ذرية ذلك أشقة عن تبوت تمام المنة فإنَّ ما تقدم من جزئية العلة والمناسبات، وجزؤه الآخر كون العمل قد انقضى منه بحيث يبرم من المنة بل لشك فيه الإعادة التي فيها مزيد جهد ومشقة، فإنَّ هذه الخصوصية المصاحبة غير الضرورية مأخوذة في موضوع القاعدة ومناطها كما شرحت ذلك في «دور المفارقة» وعليه فلا يكفي مجرد عموم النكته الطريقية مع كون النكته الموضوعية خاصة باب العبادات ونحوها.

السائل: عموم التعليل في ذيل رواية محمد بن مسلم المتقدمه برقم ١٠٠ (وكان حين انصرف أقرب إلى الحق منه بعد ذلك) بنفس التقريب المتقدم في دليل موثقة بغيره.

الا أنَّ هذا الاستدلال غير تام أيضاً، لأنه يرد عليه ما تقدم في التعليق على الرواية السابقة من عدم كون هذه النكته الطريقية تمام المناط بل جزؤه، بل دخالة الحيثية الموضوعية وهي مشقة الإعادة والتبعة بلحاظ نفس المركب تستفاد من

هذه الرواية بصورة اوضح للتصريح فيها بقوله (لم يعد صلاته). وهكذا يتضح، انه لا توجد في روايات الفراغ ما يستفاد منه عموم القاعدة لاكثر من المركبات الشرعية التي في بطلانها تبعة الاعادة لنفس المركب لا مطلق المركبات حتى المعاملات من العقود والايقاعات، نعم في حدود هذه الدائرة يمكن دعوى الاطلاق لكل المركبات المأمور بها بذلك بنكتة سوف تأتي الاشارة اليها. الجهة الثانية- في روايات التجاوز.

وقد ادعي وجود الاطلاق في روايتين منها أيضاً. الاولى- ذيل صحيح زرارة (يا زرارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء) وهي مطلقة تشمل تمام المركبات، ومورد صدرها وإن كان خصوص الصلاة فتكون هي القدر المتيقن من الاطلاق الآ أن وجود قدر متيقن لا يضر بالاطلاق على ما حقق في محله.

وبلاحظ عليه:

اولاً- ما تقدم من انه لابد في المقام من مقدر، اذ ليس المراد الخروج عن أي شيء والدخول في أي شيء آخر، فإن هذا ما لم يلتزم به حتى القائل بالعموم، بل لابد من كون الملحوظ الخروج عن شيء من اجزاء الصلاة أو المركب والدخول في غيره، وقد تقدم ان الاطلاق لا يمكنه أن يعين المفهوم المقدر وانه مطلق المركبات أو خصوص الصلاة، بل ما تقدم من فروض الشك في اجزاء الصلاة بنفسه يصلح أن يكون قرينة واضحة لارادة الخروج من شيء من اجزاء الصلاة، فلا اطلاق في مثل هذه الرواية لاكثر من باب الصلاة.

وثانياً- ان ما ورد في ختام هذا الذيل من ان شكك ليس بشيء بنفسه قرينة اخرى ايضاً على ان النظر الى باب التكاليف التي يكون الشك فيها موجبا لتبعة الإعادة واشتغال الذمة، بل قوله (شكك ليس بشيء) في قوة قوله (ليس عليك اعادة).

ويمكن أن نقرب هذه النكتة ببيان آخر حاصله: أن سياق شكك ليس بشيء كسياق لا شك لكثير الشك ظاهر في نفي التبعة المترتبة على نفس الشك في فعل المشكوك من حيث لزوم الاتيان به، فكأنه فرغ عن أن المشكوك في ذمة المكلف وعهده، وهو معنى كون النظر إلى المركبات المأمور بها شرعاً لا مطلق المركبات.

الثانية- ذيل موثقة اسماعيل بن جابر (كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه) بدعوى اشتمالها على أداة العموم الوضعي المقتضية للتعميم بلا حاجة إلى إجراء الإطلاق ومقدمات الحكمة.

وفيه: مضافاً إلى ورود نفس الأيرادين السابقين، أن ما فرض من امتياز الموثقة على الصحيحة من حيث إفادة العموم فيها بالأداة الدالة عليه وضعاً غير تام أيضاً، فإن العموم الوضعي فيها بلحاظ الأجزاء للمركب الواحد لا بلحاظ أنواع المركبات حيث أضيفت أداة العموم فيها إلى الشيء المشكوك في وجوده من المركب لا إلى كل عمل مركب، فلا فرق بين هذا الذيل وذيل الصحيحة من حيث كون الإطلاق فيه على تقدير تماميته إطلاقاً حكماً لا وضعياً، ومما ذكر في المنع عن هذا الإطلاق ذي العرض العريض في هاتين المعتبرتين يظهر أيضاً الأشكال في استفادة ذلك من ذيل معتبرة ابن أبي يعفور الواردة في الوضوء (إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه) بناءً على استفادته ذلك قاعدة التجاوز منه. وهذا ما سوف يأتي الحديث عنه. فإن عنوان الشيء بل نفس سياق الكلام وإن كان مطلقاً إلا أن كلتا المناقشتين المتقدمتين خصوصاً الثانية واردة عليه، فلا يستفاد منه أكثر من الإطلاق لما يكون مأموراً به وداخلياً في العهدة من المركبات الشرعية.

والغريب ما وقع من قياس هذه الروايات بعموم التعليل الوارد في صحيحة زرارة- (لأنك كنت على يقين من وضوءك، ولا ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك ابداً)- فإن استفادة التعميم منها باعتبار ظهورها في بيان قياس مؤلف من صغرى هي اليقين بالوضوء، وكبرى هي النهي عن نقض اليقين بالشك ابداً، فتكون القضية الكبرى حجة لا محالة، وهي ظاهرة في أن اليقين لا ينقض بالشك من

حيث هما يقين وشك ، فإنه مضافا الى انه المتفاهم منها عرفا باعتبار قوة اليقين واستحكامه وضعف الشك ووهنه من دون دخالة لخصوصية المتعلق فيه، أنَّ الكبرى المذكورة موضوعها جنس اليقين والشك على ما استظهرناه في بحث الاستصحاب، ولهذا كان احتمال العهدية في السلام اشكالا على استفادة التعميم من الصحيحة وكان لابداً من دفعه هناك لتكون الكبرى عامة بذاتها. وهذا بخلاف المقام حيث لم يوجد في شيء من الروايات إطلاق لفظي كذلك. كما لا ينبغي لالغاء خصوصية المركبات التي تشغل بها العهدة ويكون في الشك فيها تبعه نحاط نفسها امام المولى، بل قد عرفت ظهور سياق التعبير في ذلك.

وهكذا يتضح، أنَّ استفادة الإطلاق من هذه الروايات لعبر باب الصلاة وما حفاها كالظهور من العبادات فضلا عن باب المعاملة من العبادات والایقاعات مشكل، نعم قد يستظهر التعميم الى غير الصلاة والظهور من العبادات الاخرى المركبة من اجزاء وقيود تشغل بها عهدة المكلف ولا بد من دفعها صححتها بحيث تجب اعادتها اذا وقعت على غير وجهها كالصلاة. من باب الغاء الخصوصية وعدم احتمال الفرق فقها بينها وبين الصلاة والطهارة خصوصا ما يكون الظهور قيدا فيها، فانه لا يحتمل عرفا ولا فقها جريان القاعدة في هذا دونها. وما يؤيد استفادة التعميم بهذا المقدار ما جاء في بعض الأحكام من دعوى الاجماع والتسالم على عدم الاعتناء بالشك في باب العبادات اذا كان ذلك بعد الفراغ عنها.

نَطِيفُكَ مَخْلُوقُ شَانِهَا

الفصل الرابع

التطبيقات المختلف بشأنها لقاعدة الفراغ

قد وقع البحث بين الاعلام في موارد من تطبيقات
هذه القاعدة في الفروع الفقهية المختلفة ونظراً لأهميتها واشتمال البحث
عنها على نكات فنية وعلمية جلية أفردنا الحديث عنها في فصل مستقل نبحت فيه عن أهم
تلك التطبيقات ضمن أمور عشرة.

الامر الاول

تطبيق القاعدة في باب الطهارات الثلاث

تطبيق القاعدة على الطهور

الامر الاول- في كفية تطبيقها في باب الطهور، والحديث عنه نوره ضمن جهات:

الجهة الاول- حول كيفية تطبيقها في باب الوضوء، والمشهور فقها- بل المدعى عليه الاجماع- عدم جريان القاعدة في الوضوء اذا كان الشك في تحقق جزء من اجزائه قبل الفراغ عن الوضوء، أي عدم جريان قاعدة التجاوز في اجزائه، كما لا تجري قاعدة الفراغ فيه قبل القيام عن الوضوء والدخول في غيره، والمظنون ان مستند المجمعين صحيح زرارة المتقدم الدال على لزوم الاعتناء بالشك في شيء مما سمى الله في الوضوء قبل الفراغ عنه الى حال اخرى، وبه يدعى رفع اليد عن اطلاق روايات التجاوز بناءً على استفادة التعميم منها للعبادات أولملاحظات الصلاة على الاقل ومنها الطهور لكونها بحكم الأخص منها.

الآ ان هذا المقدار من البيان غير تام، اذ توجد في قبال هذه الرواية موثقة بن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) قال (اذا شككت في شيء من الوضوء ودخلت في غيره فليس شكك بشيء، انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) فانه بناءً على استظهار رجوع الضمير في قوله (ودخلت في غيره) الى الشيء المشكوك فيه من

الوضوء كما استظهره جملة من المحققين، سوف يقع التعارض بين الروايتين، وحينئذ لابدّ من اثبات ترجيح سندي أو دلالي لصحيحة زرارة عليها، والأّ كانت النتيجة التعارض والتساقط والرجوع الى مطلقات روايات التجاوز باعتبارها عامّاً فوقانياً، وتكون النتيجة جريان قاعدة التجاوز في باب الوضوء ايضاً. من هنا لابدّ من علاج هذا التعارض، وهو قد يعالج بما ينتج خلاف فتوى المشهور، وقد يعالج بما ينتج فتوى المشهور.

اما الوجوه التي يمكن أنّ تذكر لعلاج هذا التعارض بنحو ينتج خلاف المشهور فعديدة:

منها- ما أشير اليه من ايقاع التعارض والتساقط والرجوع الى اطلاق روايات التجاوز، وهذا الوجه مبنيّ على تمامية الاطلاق في ادلة التجاوز واستحكام التعارض وعدم وجود مرجح لصحيح زرارة، وسوف يأتي في الوجوه القادمة عدم تمامية بعض هذه الامور.

ومنها- ايقاع التعارض وترجيح موثقة ابن ابي يعفور باعتبار مخالفتها للعامة، حيث ينقل صاحب كتاب الفقه على المذاهب الاربعة في خاتمة مبحث نواقض الوضوء لزوم الاعتناء بالشك قبل الفراغ من الوضوء.

وفيه: مضافا الى بعض ما تقدم، انه مبني على ثبوت وجود قول عامي واضح ونقاش فقهي معتد به عند متقدمي علمائهم بحيث يحتمل صدور صحيحة زرارة تقية بلحاظه، وهو بعيد جدا.

ومنها- أنّ يحمل الامر بالاعتناء والاعادة في صحيحة زرارة على الاستحباب بقرينة موثقة ابن ابي يعفور.

وفيه: مضافا الى عدم صحة هذا الجمع العرفي في الاوامر الارشادية وانما يصح في الاوامر التكليفية، أنّ الامر بالاعادة والاعتناء في المقام ارشاد الى حكم العقل بالاحتياط لكون الشك في الامتثال لاجل ايجاب الاحتياط شرعاً، أي بحسب الحقيقة تحديداً لموضوع القاعدة الشرعية القاضية بعدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ

والتجاوز بما اذا قام عن الوضوء فاذا أريد حمل الحكم العقلي بالاشتغال على الاستحباب فهو غير معقول، وأن تعقلنا حمل الاحكام الارشادية الشرعية على التنزه والاستحباب في بعض الموارد، واذا اريد إلغاء التحديد المذكور لجريان القاعدة في الصحيحة فهذا ليس من الحمل على الاستحباب وهو خلاف صريح الصحيحة في التفصيل بين الحالين..

واما الوجوه التي يمكن أن تنتج فتوى المشهور عديدة ايضا:

سواء ما ذهب اليه الميرزا (قده) من المنع عن الاطلاق في روايات التجاوز أم باب الصلاة بناءً على ما تقدم منه في الفصل الثاني من أنها تباحق الشك في اجزاء الصلاة بالشك في المركب فتوسع من موضوع قاعدة الفراغ في خصوص باب الصلاة، وبناءً عليه حتى لو فرض التعارض والنساقط بين الروايتين تكونت النسحة بمخالج فتوى المشهور بقاعدة الاشتغال عند الشك حين الوضوء.

وهذا الوجه مني على قصور الاطلاق في روايات التجاوز امثال باب الوضوء وتماساً ذلك التفسير المتقدم من المحقق السائي (قده)، وكلاهما قد تقدم عدم امكان المساعدة عليه.

ومها دعوى سقوطها عن الحجية باعتبار اعراض المشهور عنها بناءً على كبري وهن السند باعراض المشهور.

وفيه: مما ينافي الى كونه مبنياً على استحكام التعارض وعدم وجود جمع عرفي بينهما، فوة احتمال أن يكون اعراضهم مستنداً الى الصحيحة وتقليدها على الوثقة بجمع عرفي وشبهه، ومثل هذا الاعراض لا يصلح لاسقاط السند المعتبر عن الحجية ومنها دعوى عدم التعارض بين الروايتين اصلاً، وذلك باعتبار ظهور الوثقة ايضاً في تدل عليه الصحيحة من أن عدم الاعتناء بالشك في الوضوء انما يكون في حال الفراغ عن الوضوء والدخول في غيره، لأن الظاهر من قوله (ع): (وقد دخلت في غيره) رجوع الضمير فيه الى الوضوء لا الى الشيء، اما لكونه اقرب ذكراً، أو بقرينة الصحيحة، فيكون مفادها قاعدة الفراغ في الوضوء مشروطاً بالدخول في

غيره كما في الصحيحة لا التجاوز، وبذلك لا يبقى موضوع للتعارض.
نعم يبقى البحث النظري في أنّ عدم جريان قاعدة التجاوز داخل الوضوء هل هو من باب التخصيص لا إطلاق روايات التجاوز أو التخصيص؟ وسوف يأتي الحديث عن ذلك.

وقد نوقش في هذا الجواب بأنّ الوضوء وإن كان هو المرجع الأقرب للضمير إلا أنّ ظاهر الصدر أنّ المشكوك هوشيء من الوضوء لانفسه، ويكون قيد (من الوضوء) للتبعض ومرجع الضمير هو الشيء المشكوك من الوضوء.

ومن هنا اختلف المحققون بشأن فقه هذه الموثقة، ففهم من استظهر رجوع الضمير فيها الى الوضوء وجعلها دالة على قاعدة الفراغ في الوضوء كما تقدم في الوجه السابق، ومنهم من استظهر رجوعه الى الشيء واعتبرها من روايات قاعدة التجاوز غاية الامر حاول أنّ يقيد التجاوز في خصوص موردّها وهو الشك في الوضوء بما اذا كان الشك بعد تجاوز كل الوضوء لاجزاء المشكوك فيه منه، وادعى أنّ هذا ليس من تخصيص المورد وإلغائه المستهجن عرفاً ليكون من التعارض بل من تقييده بقيد زائد وهو كون التجاوز للمركب لا لمحل الجزء فقط وهو غير مستهجن، فيكون هذا وجهاً آخر لحل التعارض بين الصحيحة والموثقة بتقييد مفادها الذي هو قاعدة التجاوز في خصوص الوضوء بالتجاوز عن المركب مضافاً الى التجاوز عن محل الجزء المشكوك، وذهب بعض الى اجمال الرواية من هذه الناحية وسقوطها.

والتحقيق- أنّ البحث تارة عن استظهار احد الاحتمالين المطروحين في فقه هذه الموثقة في قبال الآخر، واخرى في ما يترتب على كل منها من النتائج.

اما البحث الاول- فيمكن أنّ يذكر لاستظهار رجوع الضمير الى الشيء المشكوك فيه من الوضوء قرينتان:

١- أنّ المنظور والمحور الاساسي الظاهر من الصدر هو الجزء المشكوك من الوضوء لانفسه، لانه هو المضاف اليه الشك فيكون هو مرجع الضمير وإن كان

ابعد من كلمة الوضوء ذكراً.

٢- أنّ التعبير في الذيل عند اعطاء الضابطة الكلية ظاهر ايضاً في اضافة الشك الى الشيء لا الى الوضوء مما يؤكد رجوع الضمير في الصدر اليه ايضاً لا الى الوضوء.

وكلتا القرينتين غير تامة.

اما الاولى- فلأنّ المهم والمنظور الاساسي وأن كان هو المشكوك الا أنّ الشك في الجزء من حيث هوشك في الجزء ليس بهمهم وانما المهم ما يستلزمه هذا الشك من الشك في صحة وضوئه وبطلانه لانه هو المكلف به بحسب النتيجة وأن فرض انحلال الامر به وانبساطه على كل جزء جزء منه، وهذا يعني اننا إنّ لم ندع أنّ الملحوظ الاساسي والمهم بحسب الارتكاز التشريعي والفهم العرفي هو الشك المسيبي في الوضوء الحاصل من الشك في شيء منه فلا اشكال في تساوي نسبة الالهمية الى كل منها.

واقما الثانية- فلأنّ الشيء في الذيل لم يضاف اليه الشك وانما فرض ظرفاً للشاك بما هو شاك أي للشك، وهذا كما يناسب أنّ يراد به محل الجزء المشكوك من الوضوء كذلك يناسب أنّ يراد به مركب الوضوء نفسه، بل تحديد ما يراد بالشيء في الذيل تابع لتحديد ما هو مرجع الضمير في الصدر لأنّ ظهوره حاكم على ظهور الذيل من هذه الناحية.

وهناك عدة قرائن تقتضي استظهار رجوع الضمير الى الوضوء.

منها- ما تقدم من اقربية الوضوء، والاقرب يمنع الأبعد كما قيل حيث أنّ الظاهر رجوع الضمير الى اقرب ما يحتمل مرجعيته له لا الا بعد الآ بقرينة واضحة. ومنها- ظاهر عنوان الدخول في غيره بلحاظ ما يستبطنه ويستلزمه من فرض الخروج عن شيء ارادة الفرد الحقيقي منه، وهذا يناسب مع كون المنظور اليه الوضوء لا الجزء المشكوك منه والآ كان اسناده اليه بالعناية وبلحاظ محله لا نفسه.

ومنها انه لو كان النظر الى الخروج أو التجاوز عن جزء من اجزاء الوضوء والدخول في غيره من الاجزاء لكان يناسب ذكر اجزاء الوضوء وتحقيق الشك في بعضها بعد الدخول في بعضها الاحركما ورد ذلك في روايات التجاوز الواردة في اجزاء الصلاة ولم يكن يكتفى بعنوان الشك في شيء من الوضوء لأن هذا النظر بحاجة الى ملاحظة الاجزاء في مركب الوضوء كاجزاء مستقلة بعضها عن بعض، وهذا لا يكتفى في مقام افادته عادة بهذا التعبير المحمل بهم خصوصاً مع تردد (من) بين ان تكون للتبويض أو بانية والتي تقتضي ارادة مركب الوضوء من شئ الأمر اندي ليس ببعيد في باب المركبات الاعتبارية وأن كانت اشياء بحسب التكوين الخارجي.

ومنها أن عنوان شئ من الوضوء اعم من الاجزاء، بل يتسلل حتى ما هو شرط للوضوء مع أن عنوان الدخول في غيره لا يتصور بالنسبة اليه إلا بأن يراد بالغير مطلق الغير وهو خلاف كون المراد من التجاوز الدخول في الغير المرتب عليه شرعاً في داخل المركب الاعتباري والآجرت القاعدة حتى اذا حصل الشك بعد الدخول في الغير الاجنبي عن المركب والامر مطلقاً، وعليه فلو كان الضمير راجعاً الى الشئ وكان المراد الخروج عن الجزء والدخول في الجزء الاخر أي قاعدة التجاوز والشك في وجود الجزء كان المناسب اضافة الشك الى جزء من اجزاء الوضوء لا مطلق شئ من الوضوء والموثقة ظاهرة في بيان الاطلاق والتعميم من هذه الناحية وأن الشك في أي شيء من الوضوء بعد الدخول في غيره ليس بشيء وهذا يناسب النظر الى الفراغ لا التجاوز.

وما يقال من دلالة (من) على التبويض المساوق للجزئية، فتكون الجزئية للمشكوك مفادة بنحو المعنى الحرفي غير تام، فإن (من) ليست للتبويض بالدقة، بل لمطلق الاستئمال والانتساب الاعم من الجزئية والشرطية بحيث يصدق عنوان شئ من الوضوء على مطلق ما هو منه شرطاً أو شرطاً حقيقة كما هو واضح. والانصاف أن مجموع هذه الخصوصيات يوجب الوثوق بظهور الموثقة في رجوع

الضمير فيها الى الوضوء لا الشيء المشكوك فيه.

لا يقال: اذن لماذا لم يصف الشك ابتداء الى الوضوء حيث تكون اضافته الى شيء من الوضوء لغواً.

فانه يقال: انما اضيف اليه لكي لا يشمل الشك في اصل الوضوء وعدمه، حيث قلنا ان الشك في اصل وجود المركب وعدمه ليس مورداً للقاعدة الفراغ ولا التجاوز، ولو كان قد اضيف الشك الى الوضوء ابتداءً لفهم منه ذلك، لأن ظاهر اضافة الشك الى شيء الشك في وجوده لاصحته فاضيف الشك الى شيء من الوضوء ليفترض تحقق اصل الوضوء والشك في شيء منه لافي اصله، مضافاً الى ما في اضافة الشك الى شيء من الوضوء من افادة التعميم من حيث منشأ الشك في الوضوء من أي شيء وجهة كان والذي لم يكن مستفاداً لو كان قد اضيف الشك الى الوضوء ابتداءً.

واقا البحث الثاني- فتارة نتكلم بناءً على فرض رجوع الضمير الى الشيء، واخرى على فرض رجوعه الى الوضوء.

اما على الاول- فسوف تكون الموثقة من جملة روايات قاعدة التجاوز العامة خصوصاً باعتبار اطلاق التعليل في ذيلها الشامل لتمام المركبات المأمورها والداخله في عهدة المكلف، الا ان هذا سوف يجعلها مخالفة في موردها مع مفاد صحيحة زراة المتقدمة، لأن ظاهرها يدل على مطلبين حينئذ:

الاول- ان الميزان للاعتناء وعدم الاعتناء بالشك كون الشك قبل تجاوز محل المشكوك أو بعده.

والثاني- ان الوضوء مصداق لهذه القاعدة.

ومفاد الصحيحة إلغاء هذا الميزان في الوضوء وجعل المناط فيه بالفراغ عن الوضوء والدخول في حال اخرى وعدمه، وهي قاعدة اخرى، وهذان المفادان متباينان عرفاً بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

وما قيل من ان غايته تقييد التجاوز في مورد الوضوء بما اذا كان تجاوزاً عن

المركب ايضا مضافا الى التجاوز عن محل الجزء المشكوك وليس هذا الا تقييداً للمورد مع بقاء موضوع القاعدة فيه وهو الشك في وجود الجزء المشكوك غير سديد، وذلك :

اولاً- لأنّ الوثيقة لو كانت واردة بعنوان (يعتني بالشك قبل تجاوز المحل في الوضوء ولا يعتني به بعد تجاوزه) امكن القول بتقييد اطلاقها بما اذا كان بعد تجاوز المحل وتجاوز الوضوء نفسه، ويكون من تقييد المورد، ولكنّ الوثيقة ليست بهذا اللسان وانما صرحت أولاً بحكم الشك في جزء من اجزاء الوضوء بعد الدخول في غير ذلك الجزء من اجزاء الوضوء- بناءً على رجوع الضمير الى الشيء- ثم بينت القاعدة الكلية بصيغة الحصر (انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) وهذا ظاهر في أنّ الحكم المطبق في الصدر مورد متيقن لهذه الضابطة، فانطباقها على الوضوء بمثابة الحكم له بحسب الحقيقة، فيكون اخراج الوضوء منها في قوة تخصيص المورد عرفاً.

وثانياً- أنّ التجاوز لا يتحقق بحسب الفرض الا بالدخول في الغير المترتب شرعاً أو فوات الموالاة وحصول المنافي، وعندئذ سوف يكون بين الوثيقة وصحيحة زرارة تعارض في المفاد من ناحية أنّ الوثيقة تدل على أنّ الاعتناء وعدم الاعتناء بالشك يدور مدار التجاوز عن محل المشكوك وعدمه سواء حصل فراغ عن العمل أم لا، والصحيحة تدل على أنّ الميزان هو الفراغ عن العمل سواء حصل التجاوز أم لم يحصل كما اذا كان الشك في الجزء الاخير من الوضوء ولم تفت الموالاة، وبين الميزانين افتراق من كل جانب وإن كانا يجتمعان في الشك في غير الجزء الاخير بعد الفراغ من الوضوء، وعندئذ لو فرض الاخذ بصحيحة زرارة كان معناه الغاء الحيثية المأخوذة في الوثيقة وهي التجاوز رأساً وجعل المناط بالفراغ سواء كانت حيثية التجاوز في مورد الفراغ متحققة أم لم تكن، فلم تحفظ دخالة حيثية التجاوز في موضوع الحكم حتى كجزء الموضوع وهذا إلغاء للعنوان لا تقييد له وانما التقييد أنّ تحفظ دخالة العنوان المأخوذ في الدليل المراد تقييده، غاية الامر يضاف اليه

قيد زائد.

وثالثاً- أنَّ النسبة بين مفاد صدر الموثقة مع صدر الصحيحة وذيل الموثقة وذيل الصحيحة العموم من وجه حيث يتعارض الصدران في مورد تجاوز المحل قبل الفراغ عن الوضوء، ويفترق صدر الموثقة في مورد الشك فيمن تجاوز الجزء وفرغ عن الوضوء، ويفترق صدر الصحيحة فيمن لم يتجاوز المحل والوضوء معاً. ويتعارض الذيلان في مورد الفراغ عن الوضوء والشك في الجزء الاخير منه قبل فوات الموالة حيث يكون المحل باقياً، ويفترق ذيل الموثقة فيمن لم يتجاوز المحل والوضوء معاً، ويفترق ذيل الصحيحة فيمن تجاوز المحل والوضوء كما اذا كان الشك بعد الفراغ في غير الجزء الاخير من الاجزاء، ومقتضى الصناعة التعارض والتساقط والرجوع بعد ذلك الى العمومات الفوقانية المتمثلة في اطلاقات التجاوز والفراغ.

واما على الثاني- فلا اشكال عندئذ في عدم دلالة الموثقة على جريان القاعدة عند الشك في تحقق جزء منه داخل الوضوء الذي هو المقصود بعدم جريان قاعدة التجاوز فيه، كما لا تكون معارضة مع الصحيحة بل مطابقة معها ومقيدة مثلها لمطلقات التجاوز في باب الوضوء خاصة، حيث تشترط الفراغ عن أصل الوضوء، وهذا واضح، انما الكلام في امرين:

الاول- انه هل يستفاد من صدرها اشتراط الدخول في الغير في جريان قاعدة الفراغ، كما هو مفاد الصحيحة في الوضوء أم لا؟

الثاني- أنَّ المستفاد من ذيلها على هذا التقدير هل هو كبرى قاعدة الفراغ، أو قاعدة التجاوز؟ هذا بناء على تعددهما، واما بناء على الوحدة، فيقال: بانه هل يمكن أنَّ يستفاد من هذا الذيل في غير موردها، أعني غير الوضوء من المركبات الشرعية الاخرى، جريان القاعدة عند التجاوز عن محل جزء منها داخل المركب، أو لا يستفاد منها الا جريانها عند تجاوز المركب كله كما في الوضوء؟

اقا الامر الاول- فقد يقال بأنَّ مقتضى ظاهر اخذ قيد الدخول في الغير

الاحترازية، فيكون ذلك شرطاً في جريان قاعدة الفراغ في الوضوء، ولا يكفي بمجرد الفراغ عن العمل ولو احرز ذلك باحراز تحقق جزئه الاخير، واذا ضم الى ذلك فرض ظهور ذيلها في بيان كبرى قاعدة الفراغ المنطبقة في مورد الوضوء ايضاً كان نتيجة الجمع بين الظهورين اشتراط الدخول في الغير في جريان قاعدة الفراغ مطلقاً، وبذلك تقيد مطلقات سائر روايات الفراغ، وهذا احد الوجوه التي استند اليها الميرزا (قده) في ما اختاره من اشتراط الدخول في الغير في قاعدة الفراغ، نعم هذا لا يقتضي اكثر من الدخول في مطلق الغير لخصوص المترتب شرعاً، هذا الا انه لابد من صدق الغير عرفاً، وبمجرد الانتهاء عن الوضوء والسكوت والتوقف لحظات ليس غيراً عرفاً كما نقض به على الميرزا (قده).

الا ان الانصاف: عدم تمامية هذا الظهور، لقوة احتمال أن يكون الميزان هو التجاوز عن المشكوك فيه حتى في باب الوضوء، وانما فرض الدخول في غيره لانه بذلك يحرز عادة الفراغ، وليس المقصود اشتراط الفراغ البنائي، بل المناط الفراغ الواقعي غاية الامر فرض الامام (ع) في الصدر الشك بعد الدخول في غير الوضوء لانه هو المورد المتيقن الواضح للشك بعد الفراغ الواقعي، والوجه فيما ذكرناه هو ظهور ذيل الرواية في اعطاء مناط الحكم في الصدر وضابطته وقد جعل فيه التجاوز وعدمه مناطاً ومداراً للاعتناء وعدمه ولا اقل من احتمال هذا المعنى بدرجة بحيث لا ينعقد ظهور للقيود المذكور في الاحترازية في خصوص المقام فتبقى المطلقات على حالها في غير باب الطهور خصوصاً بناءً على ما سوف يأتي من امكان استفادة قاعدة التجاوز من الذيل فيكون الدخول في الغير في الوضوء لتحقيق التجاوز عن الوضوء.

واقا الامر الثاني- فقد استظهر جملة من الاعلام من ذيل الموثقة كبرى قاعدة التجاوز أي الجارية حتى داخل العمل بعد تجاوز المحل باعتبار ورود التعبير بالتجاوز فيه.

وهذا الاستظهار ان كان متأثراً بورود التعبير بالتجاوز في ذيل الرواية فقد

عرفت أنّ هذا مجرد تعبير يصح استعماله في موارد الفراغ والتجاوز معاً أي التجاوز عن الجزء أو عن المركب كله.

والصحيح: أنّ استفادة قاعدة التجاوز عند الشك داخل المركب من هذا الذيل يواجه مشكلات اثباتية عديدة لابدّ من علاجها:

منها- أنّ ظاهر قوله: (إذا كنت في شيء لم تجزّه) الكون الحقيقي في الشيء المشكوك فيه وكذلك التجاوز عنه حقيقة، وهذا صدقه بلحاظ المركب حقيقي وبلاعناية، فإنّ المكلف يكون في الصلاة ولم يجزّها حقيقة، فلو أريد من الشيء المركب المشكوك فيه كان الاستعمال حقيقياً وبلاعناية بخلاف ما إذا أريد منه الجزء المشكوك فانه سوف يكون اسناد الكون والتجاوز إليه عنائياً وبلحاظ محله لانفسه، وهذه عناية لا يصر إليها من دون قرينة، اللهم إلا أن يقال بأنّ شدة عرفة هذه العناية ووقوعها في روايات التجاوز الواردة في الصلاة تجعل عنوان (إذا كنت في شيء لم تجزّه) اعم من موارد مضي المركب أو مضي محل الجزء المشكوك منه.

ومنها- لزوم جريان قاعدة التجاوز عندئذ في موارد الشك في وجود اصل المركب، لأنّ عنوان الشيء صادق عليه ايضاً بعد أن كان المراد من الجواز جواز محله وموضعه، اللهم إلا أن يقال بأنّ صدق التجاوز عن المحل ظاهر فيما يكون له محل وموقع داخل مركب، والمحل ظاهر في المكان لا الزمان فانه ليس محلاً وموقعاً للمشكوك وإن كان ظرفاً له، فلا يصدق التجاوز والكون في المشكوك إلا بلحاظ الشك في جزء المركب لاصله.

ومنها- عدم تطابق الذيل مع الصدر المتعرض لحكم الوضوء، حيث انه اشترط فيه تجاوز المركب المشكوك في شيء منه المساوق مع كون الشك في صحته، فانه لو كان المراد من الذيل بيان كبرى عدم الاعتناء بالشك في جزء بعد التجاوز لمحله فلماذا طبق ذلك في مورد الرواية بالتجاوز عن الوضوء كله ولم يكتف بتجاوز محل الجزء المشكوك منه وهذا نحو تهافت إنّ لم يجعل الذيل ظاهراً ايضاً في ارادة

التجاوز عن الشيء المركب الذي يشك في صحته المساوق مع قاعدة الفراغ، فلا أقل من ادائه الى اجمال الرواية من هذه الناحية.

وقد يحاول دفع هذه المناقشة بافتراض ان الطهور امر بسيط مسبب عن الافعال الخارجية من الغسلات والمسحات وتكون تلك الافعال بمثابة المحصل للطهارة المأمور بها، فلا يتحقق التجاوز الا بمضي محل ذلك المسبب وهو اصل الوضوء والدخول في غيره.

وفيه: ما افاده جملة من الاعلام من عدم تمامية المبنى أولاً حيث ان الطهور المأمور به عنوان اعتباري ينطبق على نفس الغسلات والمسحات وان الامر متعلق بها لا بالمسبب عنها، ومن انه لو فرض كون الطهارة مسببة مع ذلك جرت القاعدة بلحاظ اجزاء ما هو محصلها، لكون الترتيب والتحصيل شرعياً لا عقلياً كما في المركبات التكوينية فيشملة اطلاق التعبد بتحقيق الجزء المشكوك في وجوده منه بعد تجاوز محله.

هذا مضافاً: الى انه بناءً على هذا المبنى ينتفي موضوع القاعدتين معاً في باب الوضوء، حيث لا يعقل لا الشك في الصحة بعد الفراغ عن تحقق ذات الوضوء لكونه امراً بسيطاً دائراً بين الوجود والعدم، ولا الشك في الوجود بعد تجاوز محله من المركب اذ ليس له محل كذلك، نعم له محل بالمعنى الاعم المتقدم أي المحل العادي والعقلي، ولكنه لا يستفاد كفايته في صدق التجاوز بحسب الفرض.

ومنه يعرف الاشكال فيما جاء في تقارير المحقق العراقي (قده) من استفادة كبرى التجاوز عن المحل من الوثيقة مع افتراض رجوع الضمير الى الوضوء فيكون امراً واحداً لا يتجاوز محله الا بتجاوزه، اما لكونه مسبباً عن الفعل المركب في الخارج - كما يقوله الشيخ وان كان مبناه غير تام عند العراقي - أو لدلالة النص والاجماع على ذلك في باب الوضوء خاصة، فان هذا المقدار من البيان يؤدي الى احد امرين، اما الالتزام بكفاية تجاوز المحل العادي أو العقلي في جريان قاعدة التجاوز - وهذا ما لم يقبله المحقق العراقي بنفسه - أو عدم جريان شيء

من القاعدتين في باب الشك في الطهارات، لا الفراغ لكون الشك في وجود الامر
الوحداني وهو الطهور وعدمه لا في صحته وبطلانه، ولا التجاوز لعدم المحل
الشرعي للمشكوك .

ويمكن أن يقال: بأن الطهور أو الوضوء وإن كان عنواناً منطبقاً على نفس المركب
وهو الغسلات والمسحات ولهذا لا يكون الشك فيما يعتبر فيه من الشك في المحصل
الا أن هذا المركب لوحظ وكأنه امر وحداني له حدوث وبقاء، ولهذا يقال انه على
وضوء أو طهور، والامر بالمركب امر به من خلال هذا العنوان، وهذا يؤدي الى أن
العرف في الوقت الذي يرى تحقق ذات الطهور بتحقيق ذات الغسلات والمسحات
في الخارج فيتعقل الشك في صحته وتحقق ذاته كذلك لا يأتي أن يرى عدم
صدق التجاوز عن العنوان المأمور به وهو الطهور أو الوضوء الآ بالتجاوز عن اصل
المركب والفراغ عنه فان التجاوز عن الوضوء بما هو وضوء لا يكون الآ بالفراغ عن
الغسلات والمسحات، فهذا هو الميزان لا التجاوز عن اجزاء ما ينطبق عليه الطهور
أو الوضوء خارجاً، لأن الامر قد تعلق بها بما هي طهور لا بما هي هي، والتجاوز
لابدً وأن يصدق بلحاظ ما سماه الشارع أي ما هو متعلق الامر- ولو الضمني- من
المركب، وهذا يكون خروج الشك في اجزاء العمل الخارجي في باب الطهور قبل
الفراغ منه عن قاعدة التجاوز على القاعدة بالتخصص لا بالتخصيص، ولعل هذا
هو روح مرام المحقق العراقي والشيخ (قدهما).

نعم هذا يتوقف على ان يكون المراد بالتجاوز عن المشكوك التجاوز عما سماه
الشارع وامره فلا بد من التغاير بين الشيء المشكوك المتجاوز عنه مع الغير الذي
دخل فيه عنواناً، ولا يكفي التغاير في الوجود كما في تجاوز ابعاض عنوان واحد
كتجاوز آية والدخول في غيرها من اجزاء القراءة التي هي جزء واحد عنواناً مأمور
به في الصلاة بالأمر الضمني وهذا ما اختاره الميرزا (قده) وبنى عليه عدم جريان
القاعدة في جزء الجزء وسوف يأتي تفصيل الكلام في ذلك .

فاذا تم هذا البيان فسوف تكون الموثقة بحسب ذيلها صالحة لأن تكون من

ادلة قاعدة التجاوز بناءً على التعدد، ومن ادلة القاعدة الواحدة العامة الجارية حتى في موارد الشك في الجزء أو في صحته قبل تمامية المركب بناءً على وحدة القاعدة كما هو الصحيح، لانه على كل تقدير لا تنطبق تلك القاعدة في باب الوضوء الا بعد الانتهاء عن كل المركب على اساس النكتة المذكورة، ولا يرد عدم جريان التجاوز لعدم المحل للوضوء، فإنّ هذا مبني على تصورات القوم من اسناد التجاوز الى المحل، وقد عرفت انه مسند الى نفس المشكوك وهو يصدق في موارد الفراغ الحقيقي عن الجزء الاخير للمركب فيصدق التجاوز بلحاظ هذا الامر الوحداني الاعتباري المنطبق عليه حقيقة، فتأمل جيداً.

واذا لم يتم هذا البيان فسوف لا تكون الرواية من أدلة التجاوز بل الفراغ، أي لا يستفاد منها أكثر من التعبد بتصحيح العمل المركب بعد الفراغ عنه سواء جعلنا ذلك قاعدة اخرى غير قاعدة التجاوز بأن يكون موضوعها الشك في الصحة. كما هو مشهور المحققين المتأخرين. أم جعلناها قاعدة واحدة لافرق بينهما لامن ناحية المحمول ولا الموضوع ولا الملاك وانما الفرق في اقسام التجاوز عن المشكوك ومصاديقه المختلفة لعنوان جامع هو الشك بعد التجاوز أو المضي لموقع المشكوك فيه من قيود المركب. كما هو الصحيح. اما لظهور الذيل في ارادة التجاوز عن الشيء المركب. كما فهمه الميرزا وجعل الموثقة من ادلة الفراغ. أو لاجماله من هذه الناحية على الاقل.

وقد يترتب على ما فهمه الميرزا انّ الموثقة سوف تدل بمقتضى اطلاق ذيلها على عدم جريان قاعدة اخرى عند الشك داخل المركب سواء كان الشك في وجود جزء بعد تجاوز محله. الذي هو موضوع قاعدة التجاوز. أو في صحته. الذي هو موضوع قاعدة الفراغ في الاجزاء. حتى لو فرض الاطلاق في ادلة الفراغ للشك في صحة الجزء قبل الفراغ عن المركب، وحيث انّ هذه الموثقة بصدد بيان المناط في جريان القاعدة فيقدم ظهورها على الاطلاق المذكور لومت، ولعله لهذا ذهب الميرزا (قده) الى عدم جريان قاعدة الفراغ في اجزاء المركب، كما ذهب الى عدم

وجود قاعدة اخرى باسم التجاوز وانما ادلة التجاوز تلحق الشك في اجزاء الصلاة بالخصوص بالشك في المركب وتعتبرها كأنها اشياء ومركبات مستقلة فتكون حاکمة على الموثقة لا مخصصة لها.

ولكن يرثه: مضافاً الى ماتقدم من البيان الذي لاقل انه يوجب اجمال ذيل الرواية من حيث النظر الى قاعدة الفراغ أو التجاوز، انّ هذا غايته انّ تكون هناك خصوصية في باب الوضوء والطهارات خاصة تجعلها امراً وحدانياً بلحاظ ما هو متعلق بالحكم لا اموراً عديدة وان كان تحققه في الخارج كتحقق المركبات فكأن الوضوء بلحاظ مصداقه وكيفية تحققه خارجاً مركب يشك في صحته بعد الفراغ عنه وبلحاظ العنوان الذي ينطبق عليه ويكون هو متعلق التكليف أمر واحد لا يصدق الفراغ ولا التجاوز عنه الا بالدخول في غيره أو الفراغ عن أصل العمل، وقد تدل على هذا المعنى الرواية الدالة على انّ الوضوء لا يتبعض فلا مانع من اطلاق الذيل لكل شيء يكون مركباً شرعاً سواء كان بامر ضمني أو استقلالي، وسواء كان ضمن مركب آخر أم لم يكن، وعليه فلا بأس باطلاق الذيل لكل ما يشك فيه بعد تجاوزه ولو بتجاوز محله من المركب اذا كان ذلك العنوان هو متعلق الأمر.

والانصاف: انّ صدر الرواية وإن كان ظاهراً في ملاحظة الوضوء كشيء واحد لا بدّ من الفراغ عنه لجريان القاعدة فيه، الا انّ ذيلها لا يخلو من ظهور في بيان كبرى القاعدة الاعم من الفراغ والتجاوز بالنحو الذي ذكرناه في البحوث السابقة، أي انّ الميزان تحقق المضي والتجاوز للعمل المشكوك فيه بالمأمور به بنحو يستلزم الاعتناء بالشك اعادة العمل ولو بجزئه، فيكون ذيلها دالاً على القاعدة العامة حتى في موارد التجاوز عن محل الجزء المشكوك داخل المركب، نعم قد لا يكون فيها اطلاق لما اذا لم يكن ذلك المشكوك بعنوانه مأموراً به ضمن المركب كما في جزء الجزء، وهذا لا يمنع عن جريان القاعدة في جزء الجزء في غير باب الوضوء اذا تمّ اطلاق في سائر روايات الباب، وسوف يأتي البحث عن ذلك

مفصلاً ضمن التطبيقات القادمة.

الجهة الثانية- في إلحاق الغسل والتيمم بالوضوء في عدم جريان القاعدة فيه الآ بعد الدخول في الغير، وقد نسب الى المشهور إلحاق، وخالف في ذلك بعض المتأخرين- كما تقدم- بدعوى اختصاص دليل الاستثناء المتمثل في صحيح زرارة بباب الوضوء خاصة فيبقى غيره تحت اطلاق روايات التجاوز.

ولكنك عرفت امكان دعوى ان خروج باب الطهور عن قاعدة التجاوز عند الشك حين العمل بالتخصص لا بالتخصيص، نعم الصحيحة توسع من جريان القاعدة في الوضوء لمطلق الدخول في حال اخرى، بل قد عرفت ظهور ذيل الصحيحة على إلحاق الشك في الغسل بالشك في الوضوء من حيث ان عدم الاعتناء به انما يكون بعد الدخول في حال اخرى، لان هذا القيد وارد في الذيل خصوصاً مع وحدة سياق الذيل مع الصدر الوارد في الوضوء، نعم شمولها للتيمم موقوف على الغاء الخصوصية أو التمسك باطلاق البدلية وكلاهما مشكل، فان الغاء الخصوصية في الامور التعبدية البحتة غير فني كما ان البدلية لا تعني إلحاق في تمام الاحكام، فان تم ما ذكرناه من الاستظهار العرفي في الجهة السابقة امكن تخريج فتوى المشهور بإلحاق التيمم بباب الوضوء من حيث عدم جريان القاعدة عند الشك في جزء منها داخل العمل، والآ كان مقتضى اطلاق روايات التجاوز عدم الاعتناء بالشك في جزء منه بعد تجاوز محله وان كان الاحتياط يقتضي إلحاق على كل حال.

الجهة الثالثة- في جريان قاعدة الفراغ في الشك في صحة بعض اجزاء الوضوء أو الغسل أو التيمم كما اذا شك في ايقاع غسل الوجه منكوساً مثلاً.

وقد ذهب جملة من الاعلام الى جريانها فيه مدعين في وجه ذلك عموم المقتضي المتمثل في روايات الفراغ وعدم وجود المانع، لان صحة زرارة ظاهرة في عدم جريان قاعدة التجاوز داخل الوضوء أي ما اذا كان الشك في اصل وجود الجزء لا صحته بعد الفراغ عن اصل وجوده لأنها تقول: (اذا شككت في

غسل ذراعيك فاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه مما سمي الله عليك غسله أو مسحه).

ويمكن ان يناقش في ذلك:

اولاً- بناءً على ماتقدم في وجه عدم جريان القاعدة في الشك داخل الوضوء بل مطلق الطهور تخصصاً لا تخصيصاً لوجه هذا الكلام، اذ لو أريد اجراء قاعدة الفراغ في جزء المركب فليس مركب الطهور باجزائه التفصيلية مأموراً به بل بعنوان انه طهور وهو منطبق على المركب كله لا على كل جزء جزء منه الا بنحو من التحليل والعناية، ولو أريد اجرائه في الطهور فهو لم يفرغ عنه بعد.

وثانياً- انه مبني على تعدد القاعدتين، واما على القول بوحدهما موضوعاً ومحمولاً فقد يقال بأن هذا التفصيل في غير محله، اذ لا يحتمل عرفاً عدم جريان هذا التعبد في المركب اذا كان الشك في جزء منه وجريانه فيه اذا كان الشك في شرط جزئه، لأنَّ العرف لا يرى فرقاً بين الشرط والجزء بحسب ما هو المهم وهو تصحيح العمل.

هذا ولكن هذا الامر لابد وأن يرجع الى ما سوف يأتي في احدى المناقشتين القادمتين، والا أمكن ان يقال بأن دليل التخصيص اذا كان مخرجاً لخصوص صورة الشك في الجزء، فلا وجه لرفع اليد عن اطلاق دليل القاعدة للشك في الشرط خصوصاً في مثل هذه الاحكام التعبدية، فإنَّ هذا وإن لم يكن دالاً على قاعدة اخرى بناءً على وحدة القاعدتين ولكنه اطلاق آخر في دليل القاعدة، فلا موجب لرفع اليد عنه.

وثالثاً- دلالة صحيحة زرارة على إلغاء هذا الاحتمال، اذ لا اشكال في عدم جريان قاعدة الفراغ ايضاً في الوضوء بعد الفراغ عنه وقبل الدخول في الغير كما اذا جاء بالجزء الاخير منه وشك في صحته من ناحية الاخلال باحد اجزائه السابقة قبل القيام من محل الوضوء والدخول في حال اخرى- وهو مورد لقاعدة الفراغ

والتجاوز معاً - لأنّ هذا مشمول لمورد صحيح زرارة فاذا فرض جريان قاعدة الفراغ في هذه الفرضية وامكان التعبد بصحة الوضوء - وهو ما يسمى بقاعدة الفراغ - وانما غير الجاري التعبد بوجود الجزء المشكوك - وهو ما يسمى بقاعدة التجاوز - كان هذا خلاف مورد الصحيحة، وأنّ فرض عدم جريانها معاً كما هو مفاد الصحيحة كان احتمال جريان قاعدة الفراغ في تصحيح جزء هذا المركب ساقطاً عرفاً وفقهياً، اذ لا يحتمل أنّ يكون الجزء المركب افضل حالاً من المركب نفسه من حيث جريان قاعدة الفراغ في الشك في شرطه دون الشك في شرط المركب الكل.

ورابعاً - المنع عن عدم شمول الصحيحة لموارد الشك في صحة الجزء، فإنّ قوله: (وعلى جميع ما شككت فيه انك لم تغله أو تمسحه مما سمى الله مادمت في حال الوضوء) يفهم منه العرف العموم لما اذا شك في صحة غسله وكونه بالنحو الذي سمى الله وأراد، فإنّ التمييز بين الجزء والشرط فكرة اصولية لاعرفية كما اشرنا اليه آنفاً، خصوصاً بناءً على وحدة القاعدتين فالانصاف عدم عرفية مثل هذا التفكيك .

وخامساً - التمسك باطلاق صدر موثقة ابن ابي يعفور (اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره) بناءً على ما تقدم من ظهور رجوع الضمير فيها الى الوضوء، وعنوان شيء من الوضوء يشمل كل القيود في المركب سواء كانت جزء أو شرطاً فيكون مفادها الغاء الشك في كل شيء من قيود الوضوء أو اجزائه اذا كان بعد الفراغ منه والدخول في غيره وعدم الغائه اذا كان قبل ذلك .

وقد نوقش في هذا الوجه تارة بالمنع عن كونها مطلقة من هذه الجهة وانما هي في مقام البيان من ناحية أنّ الشك اذا كان حين العمل يعتنى به واذا كان بعد الفراغ عنه لا يعتنى به، واخرى بأنّه على تقدير تمامية الاطلاق فهو معارض بنحو العموم من وجه بعمومات الفراغ الشاملة لاجزاء الوضوء لأنّ الموثقة تشمل الشك في الوجود والصحة داخل العمل وعمومات الفراغ تختص بالشك في الصحة ولكنها

اعم من الوضوء وغيره والترجيح مع ادلة الفراغ لكون العموم في بعضها بالوضع وهو مقدم على الاطلاق ومقدمات الحكمة.

ويمكن ان يناقش في الاول منها:

اولاً- انه لا وجه لعدم الاطلاق من هذه الناحية خصوصاً مع ما تقدم من ان التعبير بشيء من الوضوء بنفسه متصدٍ لبيان الاطلاق والتعميم فكأنه في قوة قوله: (اذا شككت في أي شيء من الوضوء بعد ما دخلت في غيره فشكك ليس بشيء) ومثل هذا الاطلاق لا يحتاج الى مقام البيان لكونه في قوة العموم الوضعي نظير قوله: (ع): (اذا بلغ الماء قدر كرفلا ينجسه شيء)، أي لا ينجسه أي شيء. وثانياً- ما تقدم من تمامية الاطلاق العرفي وإلغاء خصوصية كون الشيء المشكوك شرطاً أو جزءاً.

ويناقش في الثاني منها:

اولاً- انه بناءً على وحدة القاعدتين تكون الموثقة الواردة في خصوص الوضوء اخص مطلقاً من ادلة القاعدة، لانها تدل على انه في باب الوضوء بالخصوص قبل الدخول في الغير أو قبل الفراغ عن الجزء الاخير من الوضوء لا بد من الاعتناء بالشك في شيء من الوضوء سواء كان المشكوك وجود جزء أو صحته، ولا نريد بذلك انها تدل على الاحتياط الشرعي بل نريد به انها تدل على عدم جعل الترخيص وتلك القاعدة المصححة في الوضوء قبل الفراغ منه والدخول في غيره فيكون اخص مطلقاً من دليل القاعدة الواحدة الجامعة بين القاعدتين.

وثانياً- لو سلمنا تعدد القاعدة وأن روايات الفراغ تدل على قاعدة اخرى غير ما تدل عليه روايات التجاوز مع ذلك قلنا: ان النسبة لوحظت بين الموثقة وبين كل من روايات التجاوز وروايات الفراغ فهو وان كان بالعموم من وجه الا ان النسبة بين مفادها ومفاد مجموع الطائفتين العموم والخصوص المطلق بعد فرض

دلالتها على عدم جريان قاعدة الفراغ ولا التجاوز في اجزاء الوضوء قبل الفراغ من اصله أو الدخول في غيره، فتكون اخص منها فيقع التعارض بين اطلاقها ويتساقطان، وتكون النتيجة وجوب الاعتناء بالشك .

وثالثاً ما ذكر من ترجيح عمومات قاعدة الفراغ لكونها بالوضع على عموم هذه الموثقة لكونها با لاطلاق ايضاً غير سديد، اذ لو أريد من عمومات القاعدة مثل قوله (ع) في موثقة محمد بن مسلم: (كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو) فقد عرفت الاشكال في استفادة العموم منه بلحاظ كل المركبات الآ بالفاء الخصوصية ونحوه والتي لا تتم في باب الوضوء بلحاظ الاجزاء قبل الفراغ منها، وأن أريد به عموم صحيحة محمد بن مسلم: (كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكره فأمضه ولا إعادة عليك فيه) الوارد في الوضوء والصلاة فمن الواضح اختصاصها بالشك في صحة الوضوء بعد الفراغ من اصله بقريضة اسناد المضي الى الطهور والصلاة الظاهرين في تمامهما، بل وبقريضة ذكر الاعادة في الذيل فهي غير شاملة للشك في صحة اجزاء الوضوء أو الصلاة بعد الفراغ عنها داخل المركب.

هذا مضافاً الى ما عرفت من انّ الاطلاق المذكور من هذه الناحية في قوة العموم الوضعي، لكون الخطاب متصدياً بنفسه لبيانه فلا يتم في حقه ملاك تقديم العام الوضعي على الاطلاق الحكمي، لأن نكتته كون الاطلاق دلالة سكوتية متوقفة على مقدمات الحكمة، والدلالة الوضعية على العموم اقوى واطهر من الدلالة السكوتية، وهذا لا ينطبق في المقام بناءً على الاستظهار المتقدم.

وهكذا يتضح: انّ جريان القاعدة التصحيحية في الوضوء والغسل والتيمم اذا كان الشك قبل القيام عنها والدخول في حالة اخرى مشكل من غير فرق بين الشك في وجود الجزء أو الشرط الراجع للمركب أو لجزئه، ومن غير فرق بين القول بوحدة القاعدتين أو تعددهما، فيكون الاحوط الاعتناء بالشك فيها قبل الفراغ عن الطهور والدخول في حال اخرى مطلقاً، والله العالم بحقيقة الحال.

الامر الثاني

اختصاص القاعدة بموارد الاذكية

اختصاص القاعدة بموارد الأذكية

الامر الثاني- هل يشترط في جريان القاعدة احتمال الاذكية حين العمل أم
تعم تمام انحاء الشك في الصحة والبطالان ولولم يكن للاذكية دخل فيه؟
ذهب جماعة من الفقهاء الى الثاني تمسكا باطلاق الروايات المتقدمة من هذه
الناحية، والصحيح هو الاول، وذلك لل منع عن الاطلاق المذكور، بل المستظهر
من مجموع الروايات انه قد لوحظ فيها جهة كشف نوعية هي احتمال الاذكية
حين العمل ولو كجزء المناط والموضوع لها، حيث انه في الاعم الاغلب أن يكون
الانسان حين العمل متذكراً لتمام الاجزاء والشرائط ويأتي بها بارادته الاجمالية
المتعلقة بها ضمن تعلقها باصل الامتثال وتفريغ الذمة، وهذا الاستظهار يستند
فيه تارة الى قصور المقتضي، واخرى الى وجود المانع.

اما قصور المقتضي فيمكن تقريبه بأحد بيانين:

الاول- ما ذكره بعض الاعلام من أن هذه الروايات امضاء لما عند العقلاء
من اصالة عدم الغفلة، فلا يكون المستفاد منها اكثر من التعبد بنفي الغفلة في
العمل.

وفيه: ماتقدم من عدم وجود اصالة عدم الغفلة بهذا العرض العريض لدى

«عقلاء وأنَّ هذه القاعدة تأسيسية وليست امضائية، نعم لا نضايق من أنَّ تكون هذه النكتة مفهومة كنكتة لهذا التعبد بأنَّ يكون هذا التعبد لنفي كل خلل احتمالي في العمل الماضي يحتمل أنَّ يكون المكلف متداركاً له حين العمل سواء كان من ناحية الغفلة والنسيان أو الجهل، وهذا يختلف عن اصالاة عدم الغفلة فانه يكون أوسع منها على ما سوف نشير اليه ضمن التطبيقات القادمة، بل رواية محمد بن مسلم واردة في مورد الشك بعد الفراغ في صحة يقينه حين انصرف انه اتم صلاته أم لا، واصالاة عدم الغفلة غير اصالاة عدم الخطأ في علمه السابق، نعم تختص هذه التوسعة بموارد احتمال الخطأ في علمه بالموضوع لا بالحكم بنحو الشبهة الحكمية على ما سوف يأتي مزيد توضيح لذلك.

الثاني- أنَّ مساق الروايات خصوصاً روايات التجاوز أنَّ من يشك في انه فعل الجزء والقييد المشكوك أم لم يفعل أو فعله صحيحاً أم لا في مقام تفريغ ذمته هو موضوع هذه القاعدة، وهذا مفهومه العرفي أنَّ المكلف كان في مقام تفريغ الذمة وانما الشك من ناحية احتمال الخلل عن الاداء أو الاداء الصحيح من ناحية غفلته أو نسيانه أو عدم مطابقة تشخيصه للواقع لا من سائر النواحي التي لا ترتبط بكونه في مقام الاداء الصحيح.

وأما الاستناد الى وجود المانع فيتمثل في ذيل موثقة بكير: (هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك) وكذلك ذيل رواية محمد بن مسلم (وكان حين انصرف اقرب الى الحق منه بعد ذلك)- بناء على استفادة القاعدة منها- فانها واضحة الدلالة على اناطة هذا الحكم باحتمال الاذكية بمعنى انه كلما كان يحتمل المكلف صحة عمله حين اتيانه به من جهة اذكريته وكون شكه ناشئاً عن بعده عن العمل حكم بصحة العمل، فيكون مقيداً لا لاطلاق الحكم في الروايات الاخرى لو فرض اطلاق فيها، ولا ثمرة في البحث بعد ذلك في تسمية ذلك علة أو حكمة للحكم كما وقع بين الاعلام، فإنَّ هذا التعبير ورد في ذيل الموثقة بعنوان الجواب لا التعليل للجواب، فكانَّ الكبرى المجعولة هو الاذكية حين العمل

فيكون ظاهراً في أنّ ما يطبقه المكلف هو هذه الكبرى ابتداءً، وهذا لا يناسب مع كونها حكمة فإنّ الحكمة لا تعطى بيد المكلف ابتداءً، كما أنّ رواية محمد بن مسلم ورد فيها التقييد باليقين بالصحة حين انصرف في كلام الامام (ع) وفي سياق الشرط مما يجعله واضحاً في التقييد للقاعدة باحتمال الأذكرة وجعل الاعتبار والحجية لها، اذ لا يحتمل تعدد الجعل والقاعدة.

وهذا يندفع ما قد يقال: بأنه لا وجه لتقييد اطلاق الروايات غير المذيلة بالتعليل المذكور بناءً على تمامية الاطلاق فيها، فإنّ هذا الاطلاق لابدّ من رفع اليد عنه بعد احراز وحدة الجعل، بل ظهور سياق التعليل في التقييد والتحديد ايضاً.

وأما ما جاء في رواية الحسين بن ابي العلاء: (سألت أبا جعفر (ع) عن الخاتم اذا اغتسلت؟ قال: حوله من مكانه، وقال (ع): في الوضوء تديره فإن نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا أمرك أنّ تعيد الصلاة)^١ فقد استند اليها جملة من الاعلام لإلغاء هذه الشرطية مطلقاً أو في خصوص الخاتم، حيث أنّ ذيلها ظاهري في نفي لزوم الاعادة مع أنّ احتمال صحة الوضوء ليس مربوطاً بالغفلة في مورد الخاتم.

الا أنّ الانصاف أنّ الرواية لا يعلم نظرها الى حيثية وصول الماء تحت الخاتم كما اشار الى ذلك بعض الاعلام، بل لعلها تنظر الى ادب من آداب الوضوء وهو تحريك الخاتم من مكانه وأنّ فرض أنّ حكمة هذا الادب أو الاستحباب اسباب الوضوء و وصول الماء اليه بصورة جيدة، ومما يشهد على ذلك انه امر بتحويل الخاتم في الغسل وادارته في الوضوء مع أنّ حيثية لزوم وصول الماء تحت الخاتم فيها على حد سواء، فلا بدّ وأنّ يكون ذلك ادباً نفسياً في باب الغسل والوضوء، هذا مضافاً الى احتمال أنّ تكون هذه الرواية من جملة ما دل بظاهره على عدم لزوم احراز اتصال الماء تحت الخاتم في باب الوضوء خاصة وكفاية عدم العلم بعدم

الوصول، كما قد يشهد عليه ذيل رواية علي بن جعفر: (وعن الخاتم الضيق لا يدري هل يجري الماء تحته اذا توضأ أم لا كيف يصنع؟ قال: انْ علم انْ الماء لا يدخله فليخرجه اذا توضأ)^١ وتفصيل الكلام في ذلك متروك الى محله من الفقه.

ثم انْ استفادة هذا القيد في جريان هذه القاعدة التصحيحية يؤدي الى عدم جريان القاعدة في موارد تطبيقات عديدة نذكر جملة منها فيما يلي:

١- موارد العلم بالغفلة حين العمل، كما اذا علم المكلف بانه كان حين الوضوء غافلاً عن خاتمه وايصال الماء تحته يقينا وانما يحتمل انْ يكون الماء قد وصل اليه صدفة وهكذا أي حاجب آخر، فانْ احتمال الصحة في هذه الموارد ليس منوطاً باذكريته حين العمل لكي تثبت بالقاعدة خلافاً لمن يفهم الاطلاق من ادلتها لكل مناشيء الصحة، وقد جاء في قرارات الميرزا (قده)^٢ الحكم بالبطلان وعدم جريان القاعدة رغم الاطلاق فيها من ناحية اشتراط احتمال الاذكية مبيناً في وجه ذلك انْ صورة العمل تكون محفوظة فلا يكون الشك في انطباق المأتي به المشكوك على المأمور به المعلوم، بل بالعكس يعلم بما تحقق في الخارج ولكن يشك في انطباق المأمور به على المأتي به، وهذا لا يكون مشمولاً للقاعدة.

وفيه: اولاً- انْ انخفاض صورة العمل ليس شرطاً في جريان القاعدة، نعم هناك شرط آخر سوف نذكره لكنه لا يرتبط بعدم انخفاض صورة العمل بل يعقل تحققه حتى مع انخفاض صورة العمل.

وثانياً- لو سلمنا ذلك فالمقام ليس صغرى له، اذ صورة العمل مشكوكه فيه حيث لا يعلم وصول الماء الى تحت الخاتم وتحقق غسل تمام بشرة اليد وعدمه.

١- وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٢٩.

٢- اجود التقريرات، ج ٢، ص ٤٨٢.

٢- ما اذا احتمل البطلان العمدي للعمل، كما اذا علم بدخوله في الوضوء ولكن يحتمل ابطاله له عمداً اختياراً أو اضطراراً واشتغاله بامر آخر، فانه لا يكون مشمولاً للقاعدة، لأن هذا الاحتمال للبطلان لا ينتفي باذكرة المكلف حين العمل كما هو واضح، بل لعل الروايات بقطع النظر عن التعليل المتقدم ايضاً منصرفه عن مورد لا يحرز فيه اصل كون المكلف في مقام الامتثال لكل العمل، ومن هنا لا ينبغي أن يقبل جريان القاعدة هنا حتى من قبل المنكرين للشرطية المذكورة، فما جاء في كلمات المحقق العراقي (قده) من أولوية جريان القاعدة في موارد احتمال الابطال العمدي وحمل التعليل بالاذكرة على اعتبار ظهور حال المسلم المرید للامتثال في انه لا يتركه سهواً ولا عمداً فينفع لمن احتمل الترك سهواً كما ينفع لمن احتمل الترك عمداً غير تام، اذ لا يوجد ظهور حالي كذلك كما ان الروايات والتعليل كلاهما واضحان في ارادة الترك غير العمدي كما لا يخفى على المتأمل في سياقها.

٣- ما اذا كان منشأ الشك في البطلان الحاصل له بعد العمل نسبته اليه حين العمل كنسبته اليه بعده بحيث لو كان حاصلًا له حينه ايضاً كان يوجب شكه في صحة العمل.

ومن امثلة ذلك ما اذا شك بعد الفراغ من الصلاة ان الجهة التي صلى اليها كانت هي القبلة أم لا؟ من ناحية انه اخبره شخص مثلاً بانها ليست هي القبلة، فإن نسبة هذا الشك اليه الآن ووقت العمل لو كان قد اخبره بذلك على حد واحد.

نعم لو كان منشأ هذا الشك نفس مضي الزمان بحيث يحتمل انه حين العمل كان قد إلتفت الى هذه الجهة واحرزها في عمله جرت القاعدة فيما مضى من صلواته كمن كان يقطع بأن هذه الجهة قبله وصلى اليها ثم حصل له الشك الساري لاحتمال خطئه في تشخيص ان تلك الجهة قبله، لأن منشأ الشك يقطع أو يحتمل التفاته اليه حين العمل وتصحيح العمل من ناحيته، وقد ذكرنا ان

احتمال الاذكية يراد به ما يعم احتمال الخطأ والجهل في تشخيص الموضوع الخارجي المتعلق به التكليف.

وهذا هو الميزان لما جاء في كلمات بعض الاعلام من لزوم اختيارية الامر المشكوك فيه وعدمها، وعلى اساسه فصل بين الشك في كون الجهة التي صلى اليها قبله أو في كونه قد صلى الى هذه الجهة التي هي قبله أو تلك التي ليست قبله، وسوف يأتي تفصيل الكلام في ذلك.

ومن مصاديق هذا العنوان ما اذا صلى الى جهات اربع ثم علم اجمالاً ببطلان احدي صلواته لكونه بلا ظهور مثلاً، فانه لا تجري القاعدة في صلاته الواقعية باتجاه القبلة اجمالاً، لأن منشأ البطلان وهو العلم الاجمالي الحاصل بعد العمل نسبته اليه بعد العمل وحينه على حد واحد، فلا يكون احتمال الصحة مربوطاً بذاكرة المكلف حين العمل.

وقد حاول المحقق العراقي (قده) تخريج هذا الفرع على اساس آخر بعد أن لم يقبل الشرطية المذكورة واستفاد من روايات القاعدة تصحيح العمل الذي يحصل الشك بعده مطلقاً ومن جميع الجهات، وحاصل ما ذكره يرجع الى حل ونقض:

الخطأ: فهو أن القاعدة لا بد وأن تجري في العنوان التفصيلي المتعلق بالامر الشرعي لا بالعنوان المردد الاجمالي الذي ينتزعه العقل وليس هو متعلق بالامر، وفي المقام لو أريد اجراء القاعدة في كل واحدة من الصلوات الاربع بعدوانه التفصيلي فهو مشروطاً بأن تكون الى القبلة الواقعية فالمفروض العلم الاجمالي ببطلان احدها، فيقع التعارض فيما بينها والتساقط بملاك العلم الاجمالي بكتاب احدها، وأن أريد اجرائها في العنوان الاجمالي المردد فيس هو متعلق بالامر الشرعي لكونه احرازه مجاز في مقام الامتثال وبراءة الذمة.

واما النقص: فم اذا علم المكلف تفصيلاً أن احدي تلك الصلوات الاربع بلا ظهور، فانه لا اشكال في لزوم اعادتها عن ظهور مع انه ايضا يمكن أن يجري القاعدة في العنوان المردد الاجمالي وهو الصلاة التي صلاها الى القبلة واقعاً، فانه

بهذا العنوان لا يعلم بكونها بلا طهور، ولا يلتزم بذلك احد.^١
والصحيح: انه لو لم تقبل الشرطية المذكورة واستفدنا الاطلاق من روايات
القاعدة فكلا البيانين غير تام.

اما النقص: فلأن عدم جريان القاعدة فيه بالعنوان الاجمالي المردد من جهة
احتمال انطباقه على ما يعلم تفصيلا بطلانه، والقاعدة انما تعبدنا بصحة مالا
يعلم تفصيلا بطلانه وانما يشك فيه، وهذه نفس نكتة المنع عن جريان
الاستصحاب في موارد الفرد المردد.

واما الحل: فلأنه يرد عليه:

اولاً: ان العلم الاجمالي بكذب القاعدة في احدى الصلوات الاربع لا يلزم منه
المخالفة العملية، اذ ليست الصلوات الاربع كلها واجبة واقعا بل الواجب واحدة
منها.

وان شتم قلتم: ان جريان القاعدة في كل واحدة منها جريان مشروط لا
مطلق، والشرط كون الجهة التي وقعت تلك الصلاة اليها هي القبلة ويعلم بان
هذا الشرط لا يتحقق الا بالنسبة لواحدة منها لاجمعها، فلا يلزم من جريانها فيه
المخالفة النضعية بل الاحتمالية ولا محذور فيه.

وناماً: ان العنوان الاجمالي المردد وان كان هو مجرى القاعدة وموضوعها الا انها
تعبدنا بلحاظ ما هو متعلق الحكم الواقعي وهو تصحيح الصلاة الواقعة التي هي
متعلق الامر الشرعي، ولا محذور فيه بعد ان كان اطلاق دليل الاصل شاملاً
للك بالاعنوان الاجمالي، فيكون هذا العنوان مشيراً الى واقع الصلاة الواقعة باتجاه
القبلة والتي لو علم بها المكلف تفصيلاً ايضاً كان يشك بكونها مع ظهور أم لا،
وبكون التعبد بالقاعدة المصححة من خلال هذا العنوان المنير واقع تلك الصلاة
المأمور بها، ولا محذور فيه ما لم يكن ذلك الواقع مردداً بين مقطوع البطلان وغيره

١- نهاية الافكار، القسم الثاني من الجزء الرابع، ص ٦٣.

كما في صورة العلم التفصيلي ببطلان احدى الصلوات الرابع .
 وثالثاً. النقض بما اذا علم اجمالاً ببطلان احدى سجديته بأن كانت على
 المغضوب مثلاً وشك في بطلان الاخرى من تلك الناحية أو من غيرها، فانه
 لا اشكال في جريان القاعدة لتصحيح سجده الاخرى المرددة على اجمالها،
 وبذلك يحرز الركن في صلاته وهو وقوع سجدة واحدة صحيحة فيجب عليه
 تدارك الاخرى إن كان في المحل أو قضاؤها إن كان بعده مع انه يرد فيه نفس
 الاشكال المذكور ولا يظن عدم التزامه بجريان القاعدة في مثل ذلك .
 ثم ان هناك شرطين آخرين في جريان القاعدة يمكن أن يدعى استفادتهما من
 الروايات.

الشرط الاول. أن يكون الشك في مطابقة المأتي به للمأمور به لا العكس، وقد
 جاءت هذه الشرطية في كلمات الميرزا (قده) ولا يدري بالدقة ماذا يريد بها على
 وجه التحديد، ومن هنا يمكن أن نضع لها عدة تفسيرات محتملة:

١- أن يكون المقصود اشتراط كون الشك في صحة العمل بنحو الشبهة
 الموضوعية لاحكامية بأن يكون ماهو المأمور به كبروياً لاشبهة فيه وانما الشك في
 تحققه بتمام اجزائه وقوده في الخارج، وعلى هذه الاساس لا تجري القاعدة فيمن
 يأتي بالصلاة بلا سورة ثم يشك في أن السورة هل هي واجبة في الفريضة ام لا؟

وهذا المعنى لو كان هو المقصود فلا اشكال فيه، فإن الروايات وإن كان الوارد
 فيها عنوان الشك فيما مضى ولم يقيد بعنوان كون الشبهة موضوعية لاحكامية، الا ان
 ظاهر اضافة الشك فيها الى العمل المأتي به من قبل المكلف نفي احتمال البطلان
 ولزوم الاعادة من ناحية احتمال نقصان فعل المكلف، وفي مورد الشبهة الاحكامية
 يكون الشك في جعل الشارع وحدوده الذي هو ليس من ناحية المكلف ولا فعله .

٢- أن يكون المقصود عدم جريان القاعدة كلما كان الشك في الصحة من

ناحية الشك في الامر والوجوب سواء كان بنحو الشبهة الحكيمة أو الموضوعية وعلى هذا الاساس لا تجري القاعدة في موارد الشك بعد الغسل في انه كان جنبا ومكلفا بالغسل أم لا؟ وكذلك اذا شك بعد الصلاة انه هل كان الوقت داخلا والامر فعليا ام لا؟ أو صلى صلاة المضطر ثم شك هل ان عذره كان باقيا حين العمل أو مرتفعا فكانت وظيفته صلاة المختار؟ أو كان يترك السورة في الصلاة ثم شك في انه هل كان يستند في ذلك الى تقليد من يجوز له ذلك ام لا؟ لأن الشك في جميع ذلك من الشك في فعلية الامر الواقعي أو الاضطراري أو الظاهري حين العمل بحيث لو كان الامر فعليا فالعمل صحيح مجز والآن فلا.

ومنه يعرف ان من يرى اشتراط أن لا يكون الشك في الصحة من ناحية الشك في الامر لا ينبغي له أن يستثني الشك في التقليد لمن كان يترك السورة في صلاته، لان التقليد ليس من اجزاء الصلاة وقيوده وانما هو كالجنابة والوقت والعذر من قيود الامر غاية الامر من قيود الامر الظاهري المجزي على تقدير فعليته لا الامر الواقعي، فاذا فرض ان موارد الشك في الامر ليست مشمولة للقاعدة لكون الشك فيها يرجع الى فعل المولى لا العبد فلا ينبغي التفصيل بين هذه الامثلة.

وهذا التفسير غير تام، اذ لا وجه لتقييد المطلقات بمثل هذه الشرطية، فانه لو كان وجهه ما تقدم من ان الامر فعل المولى وظاهر الروايات اختصاصها بالشك في عمل راجع الى المكلف فهذا انما يصح في اخراج موارد الشك في الامر بنحو الشبهة الحكيمة فقط، أي الشك في الجعل وحدوده الذي هو فعل المولى لا الشك في فعليته بفعلية قيوده، فان قيود الامر وشرائطه ترجع بالتبع الى المأمور به ومن هنا يحصل الشك في صحة العمل وبطلانه فيكون تقييد المأمور به بتلك القيود ليقع صحيحا فعل العبد على حد سائر قيود الواجب، وهذا يعني ان الشك بحسب الحقيقة في مطابقة المأتي به من قبل المكلف للمأمور به وان كان وجهه دعوى ظهور الروايات في النظر الى الشك في الوجود لا الشك في الوجوب، فقد عرفت

رجوع الشك في الوجوب بنحو الشبهة الموضوعية الى الشك في وجود المأمور به بتمام قيوده، وإن كان وجهه أنَّ مطابقة المأتي به للمأمور به لابدَّ فيه من احراز فعلية الامر والوجوب لكي يعقل التعبد بمطابقة المأتي به له والقاعدة لا تحرز ذلك لانه بمثابة الموضوع المفروغ عنه في لسان الروايات لكي يتعبد بمطابقة المأمور به معه، فهذا الاستظهار وإن كان اصله صحيحاً إلا أنه لا موجب لتقييد الروايات بأكثر من الفراغ عن وجود الامر في ظرف الشك الذي هو ظرف جريان القاعدة وظرف حاجة المكلف الى هذا التعبد، أمّا لزوم احراز فعلية الامر في ظرف العمل ايضاً بمحرز آخر فلا وجه لاستفادته كقييد لجريان القاعدة، فإنَّ منشأ الاستظهار المذكور بحسب الحقيقة لزوم اللغوية أو عدم معقولة التعبد بالمطابقة مع عدم احراز اصل الامر، وكلا الوجهين يندفعان باشتراط احراز الامر حين الشك، ومن هنا حكم السيد (قده) في العروة بجريان القاعدة في الشك بعد الصلاة في دخول الوقت اذا كان حين الشك محرراً لدخول الوقت، وعلى هذا الاساس نحري القاعدة في تمام الامثلة المذكورة، اما الشك في الوقت فباعتبار أنَّ المكلف يحرز اتيانه بتمام اجزاء وقود العمل الذي يحرز وجوبه عليه واشتغال ذمته به إلا من واحد قد الوقت الذي لابد من احراز اتيانه به فيحرزه بالقاعدة. وأما الشك في بقاء العذر فباعتبار أنَّ الامر بحسب الحقيقة متعلق بالجامع بين الصلاة واختيارية في ظرف الضرورة أو الاضطرارية في ظرف العجز والمكلف يشك في انه هل حقق هذا الجامع حين اتيانه بالعمل الاضطراري أم لا ولو من جهة شكه في بقاء عذره وعدمه حين العمل، وكذلك الشك في التقليد فانه يعلم بفعلية الغريضة عليه من أو الامر ولكنه لا يدري هل جاءه ضمن حكم ظاهري مجزأ أم لا؟ وهذا يعني أنَّ وظيفته- ولو الظاهرية- بحسب الحقيقة هي الجامع بين الصلاة الواقعية أو ما يقوم عليه فتوى المجتهد حين العمل وهو يشك في تحقيق هذا الجامع من خلال تقليده. نعم في خصوص مثال الغسل والشك في الجنابة انما تجري القاعدة فيما اذا كان الشك بعد الصلاة بذلك الغسل لتصحيحها لا ثبات

الطهور بغسله للصلوات القادمة أو لأصل الصلاة لو كان لم يصل بعد، لانه قبل الصلاة شك في ما هو تكليفه وانه بالصلاة مع طهور غسلي أو طهور وضوئي، والقاعدة لا تحرزه ذلك كما ذكرنا.

ولا يقاس ذلك على موارد الشك في صحة الغسل من غير ناحية الامر حيث يحرز فيه الطهور حتى للصلوات القادمة، لأن الامر ولو الضمني بالطهور الغسلي محرز فيه والشك في تحقيق كل اجزاء متعلقه المركب، والقاعدة تحرز تحقق المركب وبضمه الى احراز سائر اجزاء العمل حتى القادم يحرز الامثال.

وان شئت قلتم: ان القاعدة تحرز التامة والصحة على تقدير وجود الامر وفعليته بنحو مشروط، والشرط لا بد من احرازه بمحرز آخر رفع عدم احرازه كما في الشك في الغسل من ناحية الشك في الجنابة قبل الصلاة لا يجدي شيئاً. ومع احرازه فعلي لا حرز الجنابة لا يبقى شك في الصحة.

وهكذا يظهر وجه الفرق بين الشك في صحة الغسل من ناحية الشك في الجنابة وبين الشك في صحته من ناحية سائر القيود، كما يظهر الخلط البواقي في كلمات الاصحاب في المقام حيث سووا بين صورتين الشك في صحة الغسل من جهة الشك في الجنابة قبل الصلاة وبعدها، فتأمن جيداً.

٣- ان يكون المقصود عدم الحفاظ صورة العمل، بمعنى انه نارة لا يحرز ما عمله المكلف وانه جاء بهذا الجزء أو التقيد المشكوك أم لم يأت به اصلاً فنجري القاعدة، واخرى يحرز ان المكلف جاء بذات الجزء أو القيد خارجاً بأن صلى الى جهة أو نوحاً بمائع ولكنه يشك في انطباق العنوان المأمور به على ما جاء به فلا يدري هل يكون ذلك الجهة قبله أم لا؟ وذلك المائع ماء أم لا؟ لم يحز القاعدة لعدم الشك في ما هو فعل المكلف بل في مطابقة المأمور به مع فعل المكلف، والا قرب ان هذا التفسير هو مقصود الميرزا (قده).

ويلاحظ عليه:

اولاً- لوأريد من عدم الشك فيما هو فعل المكلف عدم الشك فيه بعنوانه المأمور به فهو واضح البطلان، لوضوح عدم العلم بانه هل صلّى الى القبلة أو تطهر بماء مطلق ام لا؟ فالعنوان المأمور به في المركب مشكوك التحقق في الخارج ولا تكون صورته محفوظة في تمام الموارد، وأن أريد عدم الشك فيه بعنوان آخر كعنوان الصلاة الى هذه الجهة تفصيلاً أو الوضوء بهذا الماء كذلك فالعمل بهذا العنوان الاخر وإن كان معلوما تفصيلاً ولا تردد في تحقيقه إلا أنّ الميزان في جريان القاعدة وموضوعها الشك في تحقق ما هو الجزء أو الشرط للمركب الشرعي، ولهذا لا تجري القاعدة في موارد الشك في تحقق ما هو شرط أو قيد عقلي كالمقدمات على ماسوف يأتي بحثه مفصلاً، وهذا يعني اطلاق روايات القاعدة لتمام موارد الشك في تحقق جزء أو قيد من المركب سواء كان من جهة الشك في أن المكلف فعل أم لا أو كان من جهة الشك فيما فعل، ومما يشهد ايضاً على الاطلاق وكون الميزان الشك في تحقق العنوان المأخوذ في المركب جزءاً أو شرطاً عموم التعليل في ذيل بعض الروايات فإن نسبته الى كلا نحوي الشك على حد واحد، فانه لو فرض أنّ المكلف قد احرز جهة القبلة وصلّى اليها ثم شك بعد العمل هل كان احرازه صحيحاً أم لا فإنّ اذكريته على حد ما اذا احرز انه متوضئ فصلّى ثم شك في انه هل كان احرازه لذلك صحيحاً أم لا، فما قد يظهر من عبائر بعض الاعلام من عدم انحفاظ احتمال الاذكريّة في موارد الشك في قيد العمل لاصله في غير محله.

وثانياً- على هذا الاساس كان ينبغي التفصيل في مسألة الشك في الوقت بين ما اذا كان يعلم انه صلّى في الساعة الاولى ولكن يشك في أنّ الوقت هل كان قد دخل فيها أو في الثانية فلا تجري القاعدة، وبين ما اذا كان يعلم أنّ الوقت قد دخل في الساعة الثانية ولكنه لا يدري هل صلّى فيها أو في الاولى- كما هو المتعارف والمعقول عادة من فروض الشك في الوقت- فتجري القاعدة لأنّ صورة

العمل بالمعنى المتقدم غير محفوظة فيه، اذ لا يعلم أنَّ عمله كان في الساعة التي يعلم انها من الوقت أو التي يعلم انها ليست منه، كالشك في انه هل صلى الى هذه الجهة التي يعلم بكونها القبلة، أو تلك التي يعلم انها ليست القبلة، أو توضاً بهذا المانع الذي يعلم انه مطلق أو بذلك الذي يعلم انه مضاف. فالحاصل لافرق بين قيد المكان والقبلة أو الزمان والوقت في جريان التفصيل فيه ولا نعرف وجهها لعدم اجراء التفصيل المذكور فيه.

وثالثاً- أنَّ انحفاظ صورة العمل وعدمه نتصور فيه احد معنيين.

الاول- ما تقدم شرحه من اشتراط عدم معلومية العمل الخارجي ولوبعنوان آخر عقلي غير مأخوذ في المركب، أي عدم امكان الاشارة التفصيلية الى العمل الذي جاء به المكلف كما في الصلاة الى هذه الجهة المشخصة أو الوضوء بهذا الماء المعين، وبناءً على هذا ينبغي أنَّ لا تجري القاعدة حتى في موارد الشك في التقليد لمن كان يترك السورة في عمله، اذ العمل بتمام خصوصياته محفوظة ومعلوم تفصيلاً في الخارج وانما الشك في انطباق المأمور به المقيد بكونه عن تقليد لامر ظاهري كالشك في انطباقه في مورد الشك في القبلة، فما عن بعض الاعلام^١ من استثناء هذه الصورة فتجري فيها القاعدة غير صحيح بناءً على هذا التفسير، اذ التقليد وان كان فعلاً اختيارياً للمكلف الا انه ليس بنفسه جزءاً للمأمور به وانما لابد منه لكي يتحقق الامر الظاهري فيتقيد العمل المأتي به بكونه عن أمر ظاهري، وهذا التقيد كالتقيد بالقبلة أو الوقت تماماً يشك في انطباقه على الصلاة الخارجية المعلوم ترك السورة فيها تفصيلاً وعدمه.

الثاني- أنَّ المراد بعدم انحفاظ صورة العمل وانحفاظها أنَّ يكون الشك في فعل المكلف المباشري أو في وصف متعلقه بأنَّ يعلم انه صلى الى جهة ولكن يشك انها القبلة أم لا، أو توضاً بماه ولكن يشك انه مطلق ام لا، وبناءً على هذا التفسير

يكون الشك في التقليد وعدمه مجرى للقاعدة، لانه فعل اختياري مباشري له بحسب الفرض فيكون الشك فيها كالشك في انه توضاً ام لم يتوضاً. الأ انه ايضا غير تام، اذ يناقش فيه:

اولاً- بما عرفت من اطلاق عنوان الشك المضاف الى العنوان المأخوذ في المركب جزءاً أو شرطاً سواء كان فعلاً مباشرياً أو تسببياً، فالغسلات والمسحات في الوضوء فعل مباشري، وكونها بالماء المطلق فعل تسببي يتحقق خارجاً بعمل المكلف على تقدير كون ذلك الماء الذي غسل به ومسح مطلقاً، وان فرض اطلاق الماء خارجاً عن اختياره، فلا وجه لدعوى الاختصاص.

وثانياً- بناءً على هذا لابد أن لا يفصل في عدم جريان القاعدة عند الشك في القبلة أو اطلاق الماء بين ما اذا شك في كون الجهة التي صلى إليها قبلة أو لا، أو شك في انه صلى الى الجهة المعلوم كونها قبلة أو غيرها، ولا بين ما اذا شك في اطلاق الماء المتوضى به وما اذا شك في كونه قد توضاً بهذا الماء المطلق أو ذاك المضاف، فانه في كل ذلك يكون اصل صدور الفعل المباشري من المكلف معلوماً على كل حال وانما الشك في وصف متعلقه وقيدته وهو أن تلك الجهة التي صلى إليها ولو اجمالاً قبلة ام لا؟ وأن الماء الذي توضاً به مطلق أم لا؟ فتكون صورة العمل محفوظة بهذا المعنى في جميع ذلك، فلا ينبغي اجراء القاعدة فيها جميعاً.

٤- ما يظهر من بعض الاعلام أن المشكوك فيه اذا كان اختياري كالتقليد جرت القاعدة، واذا كان غير اختياري لم تجر القاعدة ولو كان من قيود المأمور به كالوقت والقبلة واطلاق الماء الذي توضاً به، فان كون تلك الساعة وقتاً أو تلك الجهة التي صلى إليها قبلة أو ذاك الماء مطلقاً خارج عن اختيار المكلف وفعله فتصرف عنه الروايات.

وفيه: أن القاعدة تجري دائماً بلحاظ ما هو المأمور به أي تحرز متعلق الامر وهو

التقييد بذلك الامر غير الاختياري وهو اختياري، والآ لم يعقل اخذه في الأمور به الواقعي، اللهم الا أن يقصد بالاختيارية وعدمها المباشرة وعدمها فيرجع الى التفسير السابق وقد عرفت ما فيه.

وهكذا يظهر: أن المقدار الثابت بهذا الشرط ليس بأكثر من لزوم كون الشبهة موضوعية- ولو بلحاظ الحكم الظاهري- لاحكية، وأن يكون اصل فعلية الامر والتكليف محرزاً في ظرف الشك ومحتملاً في ظرف العمل، فتأمل جيداً.

الشرط الثاني- أن يكون الشك حادثاً بعد العمل، وأما اذا كان شاكاً أو عالماً بالبطلان حين العمل فلا موضوع للقاعدة فيه لظهور كافة رواياتها في ارادة الشك الحاصل بعد الفراغ عن العمل أو التجاوز عن المشكوك فلا يشمل شيء منها صورة الدخول في العمل شاكاً، بل التعليل بالأذكورية في ذيل بعضها بنفسه دليل صريح على أن النظر الى الشك بعد الفراغ سواء أريد منها التعليل أو بيان الحكمة. الا انه وقع النزاع في حدود هذه الشرطية فهل مفادها عدم جريان القاعدة كلما كان المكلف شاكاً حين العمل ولو غفل عن شكه واحتمل اتيان العمل صحيحاً حين الغفلة- بناءً على فرض الاطلاق من ناحية اشتراط احتمال الأذكورية- أو اختصاص ذلك بما اذا لم يحتمل اتيانه للعمل صحيحاً ولو غفلة.

اختار المحقق العراقي (قده) الاول مدعياً في وجه ذلك أن المستظهر من الروايات حدوث الشك واحتمال البطلان بعد التجاوز أو الفراغ، فاذا كان هذا الاحتمال موجوداً من اول الامر فلا تشمله الروايات ولو غفل عن شكه واحتمل اتيان العمل على الوجه الصحيح غفلة، فن كان يشك في طهارته وكانت حالته السابقة الحدث ودخل في العمل ولو للغفلة عن شكه ثم شك بعده واحتمل صحة عمله صدفة سواء كان يعلم بعدم وضوئه حين الغفلة أو احتمال الوضوء حينه لا تجري في حقه القاعدة لأن الشك في البطلان ليس حادثاً بعد العمل بل ثابت من اول الأمر.^١

وذهب المحقق النائيني (قده) الى الثاني فحكم بالصحة في الصورة الاولى دون الثانية. وهو الصحيح لو فرضنا اطلاق الروايات من ناحية اشتراط احتمال الاذكية، وذلك لوجهين يمكن استفادتهما معا من مجموع كلماته:

١- أنَّ المفروض بناءً على اطلاق الروايات وعدم تقيدها باحتمال الاذكية جريان القاعدة في مورد العلم بالحدث مثلاً قبل الصلاة ثم الصلاة غفلة أي مع العلم بالغفلة عن علمه بالحدث ولكنه يحتمل صحة عمله اتفاقاً لكونه تَوْضُأً وصَلَّى فكيف لا تجري القاعدة في مورد احتمال الحدث المسبوق باليقين به والصلاة غفلة؟ وهل يكون ازدياد درجة هذا الاحتمال قبل الصلاة موجبة لصحة العمل؟ وهذا يعني بحسب الحقيقة ان اطلاق دليل القاعدة لهذه الحالة يستلزم بالفحوى والاولوية اطلاقه لحالة الشك ثم الغفلة والصلاة، فلا يقال اننا لو استظهرنا لزوم عدم سبق الشك لم يشمل الدليل هذه الحالة.

٢- ان الروايات وإن كانت جميعاً ظاهرة في الشك الحادث بعد العمل لاقبله، الا أنَّ المقدار المستفاد منها اشتراط أنَّ يكون الشك بآتيان ما هو الوظيفة حادثاً بعد العمل، اي كلما احتمل بعد العمل آتيانه حين العمل بما هو الوظيفة جرت القاعدة رغم شكه الذي قد يفرض وجوده حال العمل، ومثل هذا الاحتمال اذا وجد فهو دائماً حادث بعد العمل، فيكون مشمولاً لاطلاق الروايات سواء كان يوجد احتمال للبطلان حين العمل ولكن يحتمل تصحيح العمل من ناحيته ولو غفلة، أولم يكن مثل هذا الاحتمال.

وبعبارة اخرى القاعدة تعبدنا بصحة العمل كلما احتمل صحة العمل صحة لم تكن محتملة العدم حين العمل فضلاً من أنَّ تكون مقطوعة العدم حين العمل بل اما كانت مقطوعة الوجود أو كانت مغفولاً عنها- بناءً على استفادة الاطلاق من الروايات- وفي المقام احتمال الصحة من جهة الاتيان بالظهور حين العمل

غفلة يكون حادثاً ولم تكن هذه الصحة محتملة العدم حين العمل فتشمله اطلاقات الادلة. وكأنَّ المحقق العراقي استفاد من ظهور الروايات في حدوث الشك بعد العمل اشتراط عدم سبق مطلق الشك في البطلان حين العمل، ولا وجه له وانما المقدار المستفاد منها ما ذكرناه، حيث أنَّ ظاهره انه كلما جاء احتمال الصحة في العمل المفروغ عنه أو المتجاوز عن موضعه اكتفي به في مقام الامتثال وبني عليه.

ويرد على ما استفادهُ المحقق العراقي (قده) عدة نقوض:

احدها- النقض بموارد الشك في صحة صلاته مع احتمال سبق الشك حين العمل ايضاً- وهذا كثيراً ما يحصل للشاك حتى مع احتمال الاذكية- فانه ينبغي المنع عن جريان القاعدة فيها لكونه شبهة مصداقية لدليل القاعدة، ولا يمكن اثبات حدوث الشك وتأخره باستصحاب عدم سبقه الآ بنحو الاصل المثبت الواضح، والظاهر انه (قده) التزم- على ما في تقارير بحثه- في الاصول بهذا النقض وأفاد فيه بأنَّ المسألة بحاجة الى مزيد تأمل، ولكنه افاد في حاشيته المخطوطة على العروة في احكام الوقت: (انَّ المستفاد من قوله (ع):) (انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) أنَّ كل شك لا يعتنى به إلا الشك الذي يكون في المحل ولم يتجاوز عنه وبعد الجزم بوحدة موضوع قاعدة الفراغ والتجاوز من هذه الجهة تجري قاعدة الفراغ ايضاً بعد العمل) ثم استدرك قائلاً: (بأنَّ استصحاب عدم اتصاف الشك بالتجاوز حاكم على اصالة عدم اتصاف الشك بكونه مما لم يتجاوز عنه) انتهى كلامه (قده).

ويردّه:

أولاً- أنَّ الاعتناء بالشك ليس حكماً شرعياً بل ثابت بمقتضى قاعدة الاشتغال العقلية، والرواية المذكورة انما تدل على عدم جعل التأمين في مورد الشك قبل التجاوز وفي المحل وانما المجعول التأمين في الشك بعد التجاوز فيكون موضوع الجعل

الشرعي الظاهري الشك الذي تجاوز عن المحل، فيكون مقتضى الاصل نفي كون شكه بعد التجاوز ولو بنحو العدم الازلي.

وثانياً- ما ادعى من الجزم بوحدة القاعدتين من هذه الجهة بناءً على مبانيهم من تعدد القاعدة لوجه له، فانه خلاف ظاهر دليل قاعدة الفراغ من اخذ الشك بعدما يفرغ عن العمل موضوعاً لها، الا انه لم يكن يحتاج الى اثبات وحدة القاعدتين من هذه الجهة اذ يكفي احراز موضوع قاعدة التجاوز لو امكن وتم لانها اعم مورداً من هذه الناحية وتجري حتى بعد الفراغ عن العمل بلحاظ ما يشك في وجوده من اجزاء العمل لصدف التجاوز عنه كما هو واضح.

وثالثاً- ما ذكره اخيراً من الحكومة لانفهم وجهه، فانه اذا فرض وجوب الاعتناء بالشك في المحل شرعاً فتارة نجعل الموضوع هو اتصاف الشك بكونه مما لم يتجاوز عنه أي العدم النعتي كما هو ظاهر التقييد، فالجاري عندئذ هو استصحاب عدم الاتصاف المذكور اي عدم العدم النعتي لانه أمر وجودي ولا تجري اصالة عدم اتصاف الشك بالتجاوز لكي يكون حاكماً عليه لانه عدم محمولي لانه نعتي، وان جعلنا الموضوع للاعتناء عدم التجاوز المحمولى فالجاري استصحاب عدم اتصاف الشك بالتجاوز وينقح موضوع وجوب الاعتناء ولا يجري الاصل الاخر لنفي العدم النعتي لعدم ترتب الاثر عليه، ففرض جريان كلا الاصلين وحكومة احدهما على الاخر لم نفهم له وجهاً فنياً، وحيث قد عرفت ان التجاوز أو الفراغ كلاهما وجوديان قد اخذا في موضوع التأمين فالجاري استصحاب عدم كون الشك المذكور شكاً بعد التجاوز أو الفراغ فينفي موضوع التأمين ويثبت الاشتغال بل يكفي عدم امكان احراز موضوع التأمين في الاشتغال لكون الشك في الامتنان على كل حال.

الثاني- نقض آخر اشنع وهو فيما لو فرض تيقن المكلف بالطهور ثم شك فاستصحب الطهور وصلّى ثم بعد الصلاة حصل له الشك الساري في صحة يقينه بالطهور فانه لا اشكال في مثل ذلك في جريان القاعدة بلحاظ صلاته وعدم لزوم

اعادته وانما تجب عليه الطهارة بلحاظ ما يأتي مع انه لا مصحح لصلاته بناءً على الاستظهار المذكور، اذ لو أريد تصحيحها باستصحاب الطهارة فهو غير جارٍ الآن بعد سريّة الشك الى اليقين السابق وأن أريد تصحيحها بالاستصحاب الجاري حين الصلاة فهو يؤمن بمقدار ظرف جريانه وهو الدخول في الصلاة، واما تصحيح الصلاة ونفي الاعادة عن المكلف في هذا الآن فلا يثبت بذلك الاستصحاب، فإنّ المؤمن في كل آن انما هو الاصل الجاري لدى المكلف في ذلك الآن لاني الآن السابق، وأن أريد تصحيحها بالقاعدة فالمفروض أنّ الشك واحتمال البطلان ليس حادثاً بل كان موجوداً بشخصه من حين العمل، نعم احتمال الصحة من ناحية صحة يقينه السابق ومطابقته للواقع حادث بعد العمل، بمعنى انه لم يكن مقطوع العدم أو مشكوكه حين العمل بل كان مقطوع الثبوت له حين العمل والا ذكورية بالمعنى اللازم ايضاً محفوظة فتجري القاعدة بناءً على ما استظهرناه بلا اشكال.

الثالث- أنّ ما استظهره المحقق العراقي (قده) من لزوم حدوث الشك وعدم سبقه حين العمل ولو بسنخه، تارة يريد به استظهار اشتراط حدوث ذات الدرجة الاحتمالية لانكشاف بطلان العمل فلا بد أنّ لا تكون تلك الدرجة حاصلة له حين العمل سواءً بحده أو ضمن القطع بالبطلان، واخرى يريد استظهار لزوم حدوث الشك والاحتمال بحده بعد العمل فلا يضر سبق ذات الدرجة من انكشاف البطلان اذا لم يكن بحده أي شكاً لاعلماً، فعلى الاول يلزم عدم جريان القاعدة في مورد اليقين بالبطلان ثم الغفلة والصلاة ثم الشك في الصحة من ناحية احتمال انه توضاً في حال الغفلة لأنّ ذات الشك في البطلان ثابت حين العمل ولو ضمن اليقين بالبطلان، وعلى الثاني يلزم جريان القاعدة فيمن قطع بعدم الوضوء ثم غفل وصلّى ثم حصل له الشك الساري في يقينه السابق مع علمه بانه حين الغفلة لم يتوضأ وكلا الامرين مما لا يمكن أنّ يلتزم به المحقق العراقي (قده) لأنّ الأول خلاف مبناه من اطلاق الروايات وعدم اختصاص مفادها باحتمال

الاذكورية، والثاني مالا يحتمل التزام أحد به فقهيًا. ثم إنَّ المحقق العراقي (قده) نسب الى الميرزا (قده) انه حكم بالبطلان في صورة عدم احتمال الوضوء لمستصحب الحدث من باب جريان هذا الاستصحاب وعدم حكومة القاعدة عليه لأنَّه استصحب جاري حين العمل، فأشكل عليه بأنَّ هذا الاستصحاب الجاري حين العمل ليس هو المثبت للاعادة أو القضاء بعد العمل بل الاستصحاب الجاري في كل آن هو الميزان في ترتيب الاثار وتنجزها على المكلف، والمفروض أنَّ القاعدة حاكمة على الاستصحاب الجاري للمكلف بعد العمل لا ثبات بطلان صلاته، ولكن ظاهر كلام الميرزا (قده) في احد التقريرين لا يستفاد منه ما نسبته اليه المحقق العراقي (قده) بل ظاهره انه يريد بيان أنَّ المستصحب لا الاستصحاب إنَّ كان بطلانه ثابتاً حين العمل فالقاعدة لا تنفيه حتى اذا كان الاستصحاب بعد العمل، وهذا انما يكون فيما اذا كان الشك فعلياً حين العمل ولم يكن يحتمل صحة العمل حتى على تقدير مطابقة ذلك الشك للواقع لعدم احتمال الوضوء في حال الغفلة عن شكه، فتأمل جيداً.

ومن مجموع ما ذكرناه ظهر أنَّ المراد بالاذكورية التي يكون احتمالها شرطاً في جريان القاعدة معنى اوسع من اصابة عدم الغفلة وعدم الجهل والخطأ بالموضوع، فانه في موارد حصول الشك الساري بعد العمل - سواء كان حين العمل متيقناً بالصحة أو شاكاً شكاً مسبقاً باليقين المقتضي للصحة ظاهراً - لا يكون احتمال البطلان من ناحية الغفلة موجوداً، اذ يقطع بعدم الغفلة حين العمل ولكن يحتمل بطلان العمل من جهة الشك الحاصل بعد العمل في صحة اليقين بالصحة - بنحو الشك الساري - الا انَّ الاذكورية هنا محفوظة، فإنَّ يقين المكلف حين العمل اقرب الى الواقع من شكه الحاصل بعد ذلك والذي قد يكون لطول المدة ومضي الزمان دخل في حصوله، وهذا تصرح رواية محمد بن مسلم المتقدمة فيمن شك في الركعات وهو على يقين حين انصرف بانه اتم صلاته، فالقصد بالاذكورية هو

الاعم من عدم الغفلة ومطابقة احرازه أو يقينه بالصحة حين العمل للواقع باتيانه لما هو وظيفته وأن احتمل الآن كون يقينه بالاتيان خطأً وجهلاً مركباً فانه لا يعتنى بمثل هذا الشك ايضاً.

الامر الثالث

تطبيق القاعدة في باب الاجزاء

تطبيق القاعدة في باب الأجزاء

الامر الثالث. قد عرفت أنَّ الميزان في جريان القاعدة مضي موقع المشكوك وتجاوزه وهو لا يتحقق في باب الشك في الاجزاء داخل المركب الا بالدخول في الجزء الذي يليه من نفس المركب، نعم قد تقدم انه في الشك في القيود الاخرى كوصف الجزء أو شرطه أو ما يكون الجزء ظرفا لايقاعه بحيث يلزم من تكراره الزيادة المانعة أو الشك في الجزء الاخير مع فعل المنافي أو فوات الموالاة يصدق التجاوز بلا حاجة الى الدخول في الغير، والبحث في هذا الامر في المورد الاول الذي يشترط فيه الدخول في الغير المترتب عليه شرعا داخل ذلك المركب، وذلك من جهات عديدة:

الاول- هل يكفي الدخول في مقدمات الغير؟

الثانية- هل يكفي الدخول في الجزء المستحب المترتب؟

الثالثة- هل تجري القاعدة في اجزاء الاجزاء أم تختص بالاجزاء الاصلية؟

الرابعة- هل تجري القاعدة في الركعتين الاوليين من الفريضة ام لا؟

الخامسة- هل يشترط الدخول في الجزء المترتب المتصل أو يكفي الدخول في

الجزء المترتب ولو كان منفصلا عن المشكوك؟.

اما البحث عن الجهة الاولى- فقد تقدم ان اللازم هو الدخول في الجزء الذي يترتب على المشكوك شرعاً ولا يكفي الدخول في مقدمات الغير كالهوي الى السجود أو النهوض الى القيام، لأن ملاك لزوم ذلك احد امرين كلاهما لا يقتضي صدق التجاوز في المقام:

١- اسناد التجاوز الى محل الجزء المشكوك ، وهذا لا يتحقق بالدخول في مقدمات الغير، اذ لا يزال هو في محل الجزء الاول ما لم يدخل في الجزء الثاني، لأنّ المحل انما يكون لما اخذه الشارع في المركب وسمّاه بالمقدمات اللازمة عقلاً وانّ كانت متأخرة عنه خارجاً.

٢- اسناد التجاوز والمضي الى نفس المشكوك بعناية فوات موضعه الاصيل الذي يمكن تداركه فيه بلاعادة شيء من المركب، وهذا ايضا غير صادق طالما يمكن تدارك المشكوك من دون اعادة لشيء من العمل.

ودعوى: اطلاق عنوان الغير الوارد في ذيل صحيح زرارة ومعتبرة اسماعيل بحيث يشمل حتى مقدمات الغير.

مدفوعة: بأن المراد بالغير بقريضة المقابلة مع الشيء المضاف اليه الشك فيما هو من اجزاء المركب وضمن ما سمي فيه لامطلق حركة أو فعل يقع من المكلف خارجاً، كيف! والآ كان المكلف في كلّ آن خارجاً عن شيء بمعنى حركة وعمل وداخلا في غيره.

ومما يؤكد هذا المعنى ظهور الادلة في الفروض التي فرضها السائل في روايات التجاوز بل وكذلك ظاهر قول الامام في معتبرة اسماعيل: (اذا شك في الركوع بعد ما سجد، واذا شك في السجود بعد ما قام) في الدخول في غير المشكوك مما هو من المركب وما سمي فيه أي الجزء المترتب والآ كان الاولى ذكر الشك في الركوع أو السجود حين الشروع في مقدمات الغير كالهوي أو النهوض الذي هو الاقرب فيكون اولى بالذكر في مقام التحديد، بل ويدل عليه صريح معتبرة عبدالرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله(ع): (رجل رفع راسه من السجود فشك

قبل أن يستوي جالسا فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال (ع): يسجد، قلت: فرجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوي قائما فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال يسجد).

الا انه في قبال هذه الرواية توجد معتبرته الاخرى: (قال: قلت لابي عبدالله (ع): رجل أهوى الى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع، قال: قد ركع). ومن هنا ذهب صاحب المدارك الى التفصيل بين الموردين تبعاً للدليل خصوصا في مثل هذه الامور التعبدية.

وقد نقش فيه من قبل صاحب الحقائق بانه لا بد اما من الالتزام بكفاية الدخول في الغير في جريان القاعدة فتجري في الموردين، والا فلا تجري فيها معا. واعترض في كلمات بعض الاعلام^١ على صاحب الحقائق بأن هذا الكلام لا معنى له، اذ ليست القاعدة عقلية حتى لا تكون قابلة للتخصيص. وهذا الاعتراض غير متجه، فإن صاحب الحقائق يريد بيان أن الاستفادة من مجموع هذه الروايات بل نفس هذه الرواية التي يظن انها قطعة من نفس الرواية الاولى جعل قاعدة ظاهرية واحدة هي قاعدة التجاوز، وهي اما ان يكون موضوعها مقيداً بالدخول في مطلق الغير الاعم من مقدمات الجزء الاخر من المركب أو خصوص الغير المأخوذ شرعا في المركب، واحتمال جعل قاعدة ظاهرية خاصة في مورد هذه الرواية غير قاعدة التجاوز غير عرفي، وهذا يعني انه اذا تم الاستظهار المدعى في هذه الرواية كان لازمه استكشاف كفاية مطلق الدخول في مقدمات الغير في جريان القاعدة وهو معارض مع الرواية المتقدمة من عبدالرحمن وسائر روايات الباب. والصحيح عدم التفصيل، وقد ذكر في وجهه بيانان:

الاول- أن ظاهر قوله: (أهوى الى السجود) تحقق السجود حين الشك، لانه عبر عن الهوى بصيغة الماضي وعن الشك بصيغة المضارع فقال (رجل أهوى الى

السجود فلم يدر اركع أم لم يركع) وهذا ظاهر في تحقق الشك وترتبه على الهوي الى السجود البالغ الى حد السجود، وكم فرق بين هذا التعبير وبين تعبيره في الفقرات الاخرى لروايته. حيث انَّ المظنون وحدة الرواية، غاية الامر قطعها الاصحاب. حيث عبرَ فيها: (شك قبل أن يستوي جالسا أو قبل أن يستوي قائما) فتكون الرواية من ادلة قاعدة التجاوز وجريانها عند الشك في الركوع بعد الدخول في السجود. وهذا البيان يمكن مناقشته بأنَّ التعبير بصيغة الماضي غاية ما يقتضيه انَّ الشك وعدم الدراية كان بعد تحقق الهوي الى السجود لاقبله، فالمضي ملحوظ بالنسبة الى الشك فكان لا بد وأنَّ يأتي بصيغة الماضي، وليس مفاد الجملة تحقق الشك بعد تمامية الهوي الى السجود والدخول في السجود والآن كان ذكر الهوي لغواً وكان يقول (سجد فلم يدر)، واما ذكر قيد (الى السجود) فلا يراد به تحقيقه بل بيان انَّ الهوي كان باتجاه السجود ومن اجله، ومما يشهد بأنَّ المراد وقوع الشك بعد تحقق الهوي الى السجود لا الفراغ عنه والدخول في السجود ورود التعبير بصيغة الماضي في سائر روايات التجاوز مثل (رجل شك في الركوع بعد ما سجد) فإنَّ ظاهره وقوع الشك في حال السجود لا بعد الانتهاء منه.

الثاني- ما ذكره الميرزا (قده) من انَّ للهوي الى السجود عدة مراتب ومنها الهوي المتصل بالسجود ومقتضى الاطلاق في الرواية شمول تمام تلك المراتب والتي منها المرتبة المتصلة بالسجود فيمكن تقييد هذا الاطلاق بخصوص هذه المرتبة لما في روايات التجاوز من اشتراط التجاوز المتوقف في باب الجزء المشكوك على الدخول في الجزء الذي يليه وعدم كفاية مجرد الدخول في مقدماته في صدق التجاوز.

لا يقال- تلك الادلة تدل على عدم الاعتناء بالشك بعد الدخول في الجزء الاخر كما في موثقة اسماعيل بن جابر: (ان شك في الركوع بعدما سجد فليمض) فإنَّ اريد تقييد معتبرة عبد الرحمن بمنطوق أدلة التجاوز فلا تعارض بينها لكي يقيد احدهما بالآخر، وإنَّ اريد تقييد المعتبرة بمفهوم ادلة التجاوز فليس لها مفهوم

لأنَّ الشرط (إنَّ شك في الركوع بعد ما سجد) لا (إنَّ كان شكه في الركوع بعد ما سجد) فيكون مفهومه من السالبة بانتفاء الموضوع أي أنَّ مثل هذه الشرطيات مسوقة لتحقيق الموضوع لا أكثر، نظير ما نذكره في الأصول في آية النبأ.

فانه يقال: أولاً- يمكن التمسك باطلاق ذيل موثقة ابن ابي يعفور (انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) بناءً على استفادة قاعدة التجاوز منها، فانه يدل على أنَّ كل شك في شيء لم يجزه المكلف لا بد من الاعتناء به أي لم يجعل فيه الترخيص، والنسبة بينها وان كان عموم من وجه الا أنَّ ظهور الذيل في الموثقة في اعطاء النكتة والضابطة اقوى من الاطلاق في رواية عبدالرحمن، على انه لو فرض التعارض والتساقط كان المرجع ايضا قاعدة الاشتغال المقتضية للاعتناء بالشك لكون الشك في الامتثال.

وثانياً- ظهور سياق الشرطية المذكورة في التحديد لموضع الشك بعد الفراغ عن اصله فيكون له مفهوم، بل ذيل صحيح زارة ظاهر في أنَّ الشرط كون شكه بعد الخروج عن المشكوك والدخول في غيره مع أخذ أصل الشك مفروض الوجود. وثالثاً- أنَّ التقييد في المقام لا يتوقف على المفهوم ليقال بأنَّ الشرطية مسوقة لبيان الموضوع فلا مفهوم فيها واما هو من باب حمل المطلق على المقيّد بعد العلم بوحدة المجعول فيها، حيث أنَّ الروايات المذكورة جميعاً ترشد الى قاعدة واحدة تصحيحية، والروايات المتقدمة صريحة في اخذ قيد التجاوز في موضوع هذه القاعدة، فتحمل المطلقة عليها لاحالة.

الا أنَّ هذا البيان ايضا غير تام، اذ لو فرضنا صدق الهوي على المرتبة المتصلة بالسجود فلا اشكال في عدم امكان تقييده بهذه المرتبة بالخصوص، والا كان ينبغي أنَّ يعبر بوقوع الشك بعد ما سجد، والحاصل: هذا إلغاء لخصوصية الهوي المأخوذة في موضوع السؤال والمنظور اليها من قبل السائل جزماً فلا يكون مثله تقييداً ولا جمعاً عرفياً.

والصحيح في حل اشكال المعارضة أن يقال:

بأن ظاهر الرواية أن المكلف شك في الركوع بعدما هوى الى السجود وهذا يعني أن قيامه الذي هوى منه كان قد جاء به بعنوان القيام بعد الركوع الذي هو جزء يوءتى به بعد الركوع فيكون التجاوز عن الركوع حاصلًا باعتبار دخوله فيما يترتب عليه شرعًا، وليس الميزان في جريان القاعدة امكان التدارك الذكري ليقال بإمكانه حتى لو كان قد جاء بالقيام بعنوان انه القيام بعد الركوع بل الميزان عدم لزوم اعادة شيء من العمل بحسب ترتيبه الأصلي الاولي، فحال هذا الفرع حال من قام من الانحناء وشك في انه هل ركع أم لم يركع حيث لا اشكال في جريان القاعدة في ركوعه لصدق التجاوز والدخول في الغير بمجرد قيامه بعنوان القيام بعد الركوع.

وهكذا يصح التفصيل الذي ذهب اليه صاحب المدارك (قده) على القاعدة، فإنَّ الشك في السجود حين النهوض وقبل الاستراحة أو قبل القيام من السجدة الثانية لا بد من الاعتناء به لانه لم يتحقق فيه الدخول في الغير والتجاوز بخلاف الشك في الركوع بعد الهوي الى السجود لصدق التجاوز بلحاظ تحقق القيام بعد الركوع الذي جاء به المكلف، نعم لو كان الشك في الركوع حال القيام لزم الاعتناء كما دلت عليه معتبرة الحلبي ايضا، لأنَّ الشك في الركوع حال القيام مستلزم عادة للشك في أصل القيام الذي بيده وانه هل جاء به بنية انه قيام متصل بالركوع أو قيام بعد الركوع؟ فلا يحرز الدخول في الغير المترتب على الركوع، وهذا بخلاف الشك في الركوع حال الهوي الى السجود، فإنَّ نفس الهوي قرينة عادة على أن القيام الذي هوى منه الى السجود قد جاء به بعنوان القيام بعد الركوع فيكون بذلك قد احرز تحقق الغير المترتب شرعًا على الركوع كالشك في الركوع بعد أن قام من الانحناء بقصد القيام بعد الركوع فتجري القاعدة في الركوع في المقام على القاعدة ولا يكون تعارض اصلا بين هذه الرواية والرواية السابقة أو

سائر روايات التجاوز.

وان شئت قلت: أنَّ الميزان في صدق التجاوز والدخول في الغير أنَّ يصدق ذلك على تقدير افتراض تحقق المشكوك ووجوده بنحو القضية الشرطية بحيث لو كان المشكوك متحققاً فالتجاوز والدخول في الغير المترتب عليه صادق، وهذا محفوظ في المقام، فإنَّ القيام الذي هو من السجود يكون جزءاً من المركب مترتباً على الركوع باعتبار جزئية القيام بعد الركوع في الصلاة وهو محرز لدخوله فيه بعنوان أنه قيام بعد الركوع بقرينة الهوي منه إلى السجود فلو كان المشكوك وهو الركوع متحققاً كان قيامه الذي هو منه قياماً بعد الركوع لا محالة.

وبيان آخر: ذات الجزء المترتب بقطع النظر عن تقيده بكونه بعد المشكوك بحرز الدخول فيه وهو القيام الذي جيء به بعنوان أنه بعد الركوع، ولا يشترط في الدخول في الجزء المترتب الدخول فيه بما هو مقيد بأنَّ يكون بعد المشكوك إلاَّ على تقدير تحقق المشكوك لا مطلقاً، والآل لم تجر القاعدة في شيء من الموارد، لأنَّ الشك في تحقق الجزء المتقدم يستلزم الشك في التقييد لا محالة، فلو كان اللازم الدخول في الغير المترتب بما هو مقيد بأنَّ يكون بعد المشكوك كالسجود بعد الركوع فالشك في الركوع شك في كون هذا السجود بعد الركوع لا محالة فلا تجري القاعدة في مورد أصلاً وهذا يعني كفاية الدخول في ذات الجزء المترتب بقصد أنه الجزء المترتب وان كان مسامحاً مع المشكوك أو مع ما قبله وهو في المقام القيام الذي يؤتى به بعنوان أنه قيام بعد الركوع. ليميز عن القيام المتصل بالركوع من حيث الذات وبقطع النظر عن الترتيب. وليس المقصود أنَّ الميزان في جريان القاعدة بالتجاوز البنائي. وان كان هذا الكلام قريباً من النفس في المقام. وانما المقصود أنَّ الميزان تحقق الدخول في ذات الجزء الذي يلي الركوع وهو القيام الذي جيء به بقصد أنه بعد الركوع والذي يكون مترتباً على الركوع على تقدير تحققه، كيف! والا لزم عدم تصوير الشك في الركوع بعد الدخول في الجزء الذي يليه مباشرة. أعني القيام بعد الركوع. أصلاً حتى في من رفع رأسه من الانحناء بقصد القيام بعد الركوع وشك في

انه ركع أم لا اذ على تقدير عدم ركوعه لا يكون قيامه بعد الركوع بل قبله ولو فرض عدم كفاية ذلك في تحقق التجاوز وصدقه على القاعدة، فلا اشكال في وجود مثل هذا الفرق بين مورد الصحيحة وبين مورد الشك في السجود حين النهوض للقيام فتكون الصحيحة بنفسها دليلاً على كفاية الاتيان بالجزء المتأخر بقصد أنه الغير المترتب في جريان التجاوز فان عدم الجريان لو فرض فانما هو من باب القصور وعدم شمول الاطلاق في مطلقات التجاوز فاذا دل دليل على الجريان في مثل هذ المورد بالخصوص كما هو مفاد الصحيحة التزمنا بذلك لاحالة وتكون النتيجة التفصيل بين ان يكون الدخول في الغير المسانخ مع المشكوك أو مع الجزء المتصل به قبله بقصد انه الغير المترتب المتأخر- كالقيام بعد الركوع في المثال- فتجري القاعدة عن الركوع المشكوك وبين ما إذا شك في انه جاء به بعنوان الجزء المتأخر أو المتقدم فلا تجري لعدم صدق التجاوز، وسوف يأتي مزيد توضيح لهذه النكته في بعض التطبيقات القادمة.

ثم انّ هنا بحثاً صغورياً في انّ الركوع والسجود الواجبين في الصلاة هل حقيقتهما انهما من الهيئات أو من الافعال؟ وعلى التقدير الثاني، فقد يقال بدخول بعض مراتب الهوي الى السجود أو الركوع في حقيقتهما بحيث يتحقق التجاوز والدخول في الغير بذلك، وتفصيل ذلك متروك الى محله من الفقه.

واما البحث في الجهة الثانية- وهو كفاية الدخول في الجزء المستحب المترتب وعدم كفايته، فلعل المشهور بين المتأخرين كفاية الدخول فيه لصدق التجاوز عن محل المشكوك .

ويمكن أن يناقش في ذلك بأحد وجهين:

الاول- انّ الجزء المستحب ضمن المركب الواجب غير معقول في نفسه، اذ الجزئية والاستحباب لا يجتمعان، ولا يعقل كون شيء جزءاً للمركب المأمور به ومستحباً في نفس الوقت بحيث يمكن تركه لاستحالة الاهمال ثبوتاً في متعلق الامر، فلو فرض اخذ ذلك المستحب جزء فيه اصبح لازماً والاّ لم يكن جزء،

فاطلاق الجزء المستحب على الامور المستحبة في الصلاة مسامحة، وتكون حقيقتها انها مأمور بها بالامر الاستجابي مستقلا في ظرف المركب الواجب فاذا لم يكن المستحب جزءاً من المركب فيكون الدخول فيه كالدخول في أي فعل آخر على المركب من حيث عدم صدق التجاوز والمضي بالدخول فيه الا اذا كان مناهيا وهو خلف الاستحباب.

ويمكن الاجابة على هذا النقاش بأن الميزان في التجاوز وإن كان هو تجاوز موقع المشكوك ومحلّه في المركب الآ أن المراد بالمركب مطلق ما اعتبره الشارع وركبه وسماءه، وهذا يشمل ما سماه في الواجب من الامور الاستجابية ايضاً وإن رجعت بحسب عالم تعلق الامر الى امر استقلالي في ظرف المأمور به الاخر، وهذا كاف في صدق التجاوز والدخول في الغير بلحاظ ماهو المركب الشرعي عرفاً.

هذا مضافاً الى امكان تصوير جزئية المستحب بافتراض امرين، امر وجوبي بجامع الصلاة المنطبق على الفاقد للجزء المستحب وواجده، وامر استجابي آخر بخصوص الواجد له فيكون المستحب جزءاً في متعلق الامر الثاني فتجري فيه القاعدة، نعم قد يقال عندئذ أن القاعدة تعبدنا بوقوع الجزء المشكوك بلحاظ الامر الاستجابي المتعلق بالمركب المشتمل على المستحب ولا تعبدنا بوقوعه مطلقاً ولولم يلحظ الامر الوجوبي اذ لم يتجاوز المشكوك بلحاظه الا أن هذا لا يختص بالجزء المستحب بل يجري حتى اذا كان الجزء واجبا كما اذا كان الامر الثاني وجوبياً لاستجابياً، مع انه لا يظن التزام احد به بل الظاهر عرفاً من التعبد بوجود القراءة قبل القنوت ترتيب تمام آثار وقوعها ولو كان بلحاظ امر آخر اذا كان الأمران ناشئين عن مرتبتين لملاك واحد فتأمل جيداً.

الثاني- أن الجزء المستحب كالقنوت لكونه مستحباً لا يكون الجزء المشكوك قبله من الواجب مقيداً بوقوعه قبله ولو فرض اعتبار المستحب بعد ذلك الجزء، لأن هذا خلف كونه مستحباً يجوز تركه فلو كانت القراءة الواجبة مقيدة بان تكون قبل القنوت لأصبح القنوت واجبا لكونه قيداً فيها وهو واضح العدم، وهذا يعني

انه لا يتقيد محل الجزء المشكوك فيه قبل المستحب بأن يكون قبل المستحب، وحيث يشترط في التجاوز أن يكون من محل المشكوك فما لم يكن المشكوك قد اعتبر تقدمه على ما دخل فيه المكلف لا يصدق التجاوز عن محل المشكوك فلا تجري القاعدة بل يجب تداركه لكونه في المحل.

وهذا النقاش قابل للدفع ايضاً بعد أن فرضنا الجزء المستحب قد اخذه الشارع في المركب فهو جزؤه عرفاً بأي معنى فرضنا معقولة الجزء المستحب ثبوتاً فانه في طول قبول الجزئية العرفية لما هو المسمى والمركب الشرعي يكون التجاوز والدخول في الغير صادقاً لاحالة بحيث يكون تداركه مستلزماً لاعادة شيء من هذا المركب ولو بلحاظ ذلك الجزء المستحب الماخوذ تأخره عن الجزء المشكوك، وما يشهد على ملاحظة المركب بهذا المعنى الأوسع من الواجب والمستحب تطبيق صحيح زرارة للقاعدة على الشك في الاذان أو الاقامة بعد الدخول فيما يليهما من المستحبات في الصلاة، ولا نقصد بذلك أن تطبيق القاعدة عليها يكفي لتطبيقها على الشك في القراءة بعد الدخول في القنوت ليقال بأن القياس مع الفارق وأن مورد التطبيق في الصحيح عكس المقام حيث يكون المستحب المشكوك متقدماً على الجزء الواجب الذي دخل فيه فيصدق التجاوز بلحاظه، بل المقصود أن الصحيح يدل على أن مركب الصلاة الذي لوحظت اجزائه وافترض الشك في شيء منها بعد الدخول في غيره من الاجزاء يراد به المركب الاوسع من اجزاء الصلاة الواجبة والمستحبة الخارجية فضلاً عن المستحب الداخلي كالقنوت فاذا كان الملحوظ هو المركب بهذا المعنى كان التجاوز عن القراءة المشكوك في وجودها بعد الدخول في القنوت صادقاً ايضاً بلحاظ هذا المركب، حيث يدل هذا التطبيق على انه ليس الميزان في جريان القاعدة انطباق التجاوز بلحاظ المركب المأمور به بالأمر الضمني الاستقلالي بالخصوص والآن لم يجز اجزاؤها في الاذان والاقامة المشكوكين إلا بمعنى الشك في اصل وجود المأمور به بامر استقلالي وقد ذكرنا أن القاعدة لا تعبد بوقوع المأمور به الاستقلالي اذا شك في تحققه أو عدم تحققه اصلاً،

فتأمل جيداً.

وهكذا يتضح: أنَّ ما ذهب اليه صاحب العروة (قده) ووافق عليه مشهور المتأخرين في هذه المسألة من جريان القاعدة بالدخول في الجزء المستحب كالقنوت تام، نعم لا يصدق التجاوز والدخول في الغير فيما اذا دخل في امر ليس مسمى في المركب لا كجزء لزومي ولا استجابي، ولو فرض مستحبا في نفسه أو فرض جزءً مستحبا أو واجبا غير مقيد بأن يكون بعد الجزء المشكوك فضلا عما اذا كان زيادة سهوية، فما اختاره السيد (قده) في العروة من التعميم لكل ذلك لا يخلو من اشكال والظاهر أنه مبني على استفادة الاطلاق من لفظ الغير في الروايات لمطلق الغير وقد عرفت الاشكال فيه.

ومنه يظهر بطلان ما ذهب اليه المحقق العراقي (قده) الذي التزم باشتراط الدخول في الغير المترتب شرعا وعدم جريان القاعدة في مقدمات الغير ومع ذلك ذهب الى عدم اشتراط كون الغير جزءاً للمركب بل تجري في مطلق الدخول في الغير واستشهد له بالدخول في القيام بعد السجود مع انه ليس جزءاً للصلاة وانما هو شرط للقراءة التي هي الجزء المترتب وقد صرحت الروايات بعدم الاعتناء بمجرد القيام ولوم يقرأ^١. فإنَّ هذا الكلام يمكن أن يناقش فيه:

اولاً- بأنَّ القيام جزء واجب مترتب شرعاً لوجوب القيام المتصل بالركوع سواء قرأ أم لم يقرأ.

وثانياً- أنَّ هذا التطبيق لا يكون شاهداً على جريان القاعدة في مورد الدخول في الغير المستحب أو غير المستحب- كما يريد- بل اما أنَّ يكون القيام بنفسه جزءاً مترتباً فلا يدل ذلك على كفاية الدخول في غير الجزء المترتب، أو يكون قيداً ومقدمة للجزء المترتب وهو القراءة فيثبت بذلك كفاية مطلق الدخول في الغير حتى المقدمات للجزء المترتب اما مطلقاً أو خصوص ما اخذ التقييد به في لسان

الشارع اي القيود والمقدمات الشرعية على الأقل فالتفصيل الذي ذكره واختاره بين الدخول في مقدمات الغير فلا تجري فيه القاعدة مطلقا وبين الدخول في القيام الذي هو مقدمة للقراءة الواجبة فضلاً عن الافعال الاخرى التي لا تكون جزء من المركب ولو بنحو الاستحباب بالمعنى المعقول له تناقض وتهافت الا اذا رجع الى ما ذكرناه.

وقد يقال- أنه بناء على صحة التعميم للجزء المستحب يلزم جريان القاعدة عند الشك في الجزء الاخير من الصلاة بعد الدخول في التعقيب كما ذهب اليه جملة من الفقهاء، لانه أيضاً من الاجزاء المستحبة لمركب الصلاة كالاذان والاقامة المستحبين قبلها.

الا انّ هذا الكلام يمكن ان يناقش فيه بان التعقيب مستحب نفسي بعد الصلاة حتى عرفا كما يشعر به لفظ التعقيب فصدق التجاوز والمضي بمجرد الدخول فيه لا يخلو من اشكال.

واما البحث عن الجهة الثالثة- فقد ذهب الميرزا (قده) وتابعه جملة من الاعلام الى اختصاص قاعدة التجاوز بالشك في الاجزاء الاصلية المبوبة للصلاة كالشك في التكبير أو القراءة أو الركوع أو السجود ونحو ذلك ، ولا تجري عند الشك في ابعاض كل جزء منها بعد الدخول في جزئه الآخر، اي لا تجري في اجزاء الاجزاء كما اذا شك في آية من القراءة بعد الدخول في غيرها.^١

ويستفاد من مجموع كلماته وجهان للمنع:

الاول- ما تقدم منه في تفسير روايات التجاوز من انها تنزيل وإلحاق تعبدية لاجزاء الصلاة بالمركب في جريان قاعدة الفراغ فيها اثناء العمل ايضا فكأن كل جزء من الصلاة اعتبر بنفسه مركبا تجري فيه قاعدة الفراغ بعد التجاوز عن محله، فانه بناءً على هذا التفسير حيث انّ هذا التنزيل والتعبد امر على خلاف القاعدة

فيقتصر فيه على المقدار الثابت فيه التعبد والتنزيل، وهو المقدار المذكور في روايات التجاوز من الشك في الاجزاء الاصلية من الصلاة بعد الدخول في غيرها دون اجزاء الاجزاء.

وهذا الوجه غير تام، اذ حتى لو سلمنا هذا التفسير لروايات التجاوز- وقد تقدمت مناقشته مفصلاً- فلا ينبغي الاشكال في استفادة التعميم من روايات التجاوز بلحاظ كل اجزاء الصلاة باعتبار ما ورد في ذيلها من اعطاء الضابط الكلي: (يا زارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء، وكل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه) وتكون المذكورات في الصدر من قبيل التطبيقات لهذه الكبرى الكلية المبينة في الذيل فلا بأس بالتمسك باطلاقها لتمام موارد الشك في جزء من اجزاء الصلاة سواء كان اصلياً أم جزءاً للجزء.

وقد يناقش في هذا الجواب، بأن ذيل صحيح زارة مشتمل على حرف التراخي (ثم دخلت في غيره) بل وذيل معتبرة اسماعيل ايضاً ظاهر في سياق التراخي والتباين بين التجاوز والدخول في الغير حيث جعلهما عنوانين متناوبين، وهذا لا ينسجم الا بأن يراد به الدخول في الجزء الذي يغير الجزء المشكوك سنخا ويباينه عنواناً فكأن هناك تبايناً وتراخياً ماهوياً بينهما، ولا اقل من الاحتمال الموجب للاجمال فلا تشمل الكبرى الكلية موارد الشك في ابعاض جزء واحد من المركب كالقراءة فانه في مثله لا يكون للتراخي المذكور وجه اصلاً.

وفيه: انّ مناسبة استعمال اداة التراخي هي الدلالة على شرطية الدخول في الغير واهميته في عدم الاعتناء بحيث يكون الاعتناء والرجوع مستلزمين لاعادة ما دخل فيه من جديد بعد إلغائه فعبر بحرف التراخي ونحوه للاشعار بعلة الحكم ومناطه من خلال التركيز على الغير وابرازه كأمر آخر غير المشكوك وانّ الاعتناء يلزم منه إلغاؤه ثم اعادته، فالانصاف اطلاق الذيل من هذه الناحية.

الثاني- انّ المغايرة بين الشيء المشكوك والغير انما يكون بلحاظ كل منهما في

قبال الآخر- بشرط لا- والا فلولوحظ مجموعهما شيئاً واحداً في قبال امر ثالث لم تكن بينهما مغايرة، وحينئذ، فاما أن يكون الملحوظ في نظر الجاعل كل واحد من الاجزاء المفردة بالتبويب في قبال غيره مما كان منها فتختص القاعدة بالشك في واحد منها عند الدخول في الآخر- كالشك في القراءة عند الدخول في الركوع- ولا تجري في الشك في جزء الجزء عند الدخول في الجزء الآخر من ذلك الجزء كالشك في الآية من الفاتحة عند الدخول في آية أخرى منها، أو يكون الملحوظ كل واحد من اجزاء الاجزاء في قبال غيره فتجري في الفرض الثاني ولا تجري في الفرض الاول إلاّ بلحاظ اجزاء الاجزاء، ولا يمكن لحاظ الجامع بينهما بحيث يشمل الشك في الجزء بعد الدخول في غيره والشك في جزء الجزء بعد الدخول في الجزء الآخر من ذلك الجزء اما للتهافت بين اللحاظين- كما هو ظاهر كلام بعض مقرري بحث الميرزا (قده)^١- أو للزوم التدافع بين منطوق الدليل ومفهومه فيما اذا شك في آية من الفاتحة مثلاً وقد دخل في آية أخرى- كما هو صريح بعض آخر- اذ بلحاظ نفس الاجزاء كالقراءة يصدق انه شك قبل الدخول في الغير، ومقتضاه الالتفات الى الشك، وبلحاظ اجزاء الاجزاء يصدق الشك بعد الدخول في الغير، ومقتضاه الماضي وعدم الالتفات فاذا امتنع لحاظ الجامع وتردد الامر بين الفردين كان اللازم الحكم بالاجمال، الا أن قرينة السؤال توجب حمل الكلام على كونه بلحاظ نفس الاجزاء لا اجزائها^٢.

وقد اجاب عليه في المستمسك^٣ بأن التدافع المذكور مبني على أن يكون المراد من الشك في الشيء ما يعم الشك في الكل- للشك في جزئه- بأن يقال: ان كل القراءة مشكوكة الوجود ايضاً عند الشك في وجود آية منها، لأن عدم الجزء عين عدم الكل وحيث انه لا يزال في القراءة ولم يتجاوز عنها وان تجاوز عن الآية

١- كتاب الصلاة للشيخ الآملي، ج ٣، ص ١٢٨.

٢- مستمسك العروة الوثقى، ج ٧، ص ٤٣٧.

٣- نفس المصدر، ص ٤٣٨.

المشكوكه فيجب الاعتناء بهذا الشك، إلا أن هذا غير ظاهر، إذ مجرد كون عدم الجزء عين عدم الكل فيكون الشك فيه عين الشك في الكل لا يصحح دعوى استظهاره من الكلام بل الظاهر من اطلاق الشك في الشيء الشك في وجوده لا ما يعم الشك في تمامه، ففي الفرض المذكور يصدق انه شك بعد الدخول في الغير ولا يصدق عليه انه شك قبله، ولو سلم عدم ظهوره في ذلك فلا أقل من وجوب حمل الكلام عليه دفعا لمحذور التدافع المذكور، وأما قرينة السؤال فغير ظاهرة إذ الحكم في مورد السؤال يوافق كلا من القولين فكيف يصلح قرينة على تعيين أحدهما^١.

وهذا الجواب غير تام، إذ يمكن أن يناقش فيه:

أولاً- بانه لا يدفع محذور التهافت في اللحاظ إذا اضيف الشك الى الجامع بين الجزء وجزء الجزء وإنما يدفع التقريب الثاني فقط، وظاهر كلام التقريرات دعوى استحالة الجامع المذكور في نفسه بحيث لا بد من لحاظ أحد الأمرين، ولا اشكال في لحاظ صدر الصحيحة والمعتبرة للشك في أجزاء الصلاة فينتفي احتمال ارادة الشك في جزء الجزء لاحالة، لأن ارادته بالخصوص خلف ما جاء في الصدر وارادة الجامع محال.

وثانياً- إذا فرضنا امكان الجامع في نفسه وأن المحذور هو التدافع لا التهافت في اللحاظ فما ذكر في رده من أن الظاهر من اطلاق الشك في الشيء الشك في وجوده لا ما يعم الشك في تمامه لا يرجع الى محصل، فإن الشك في الجزء يتولد منه شك، شك في تمامية المركب وصحته أو قل صحة سائر الأجزاء، وشك في وجوده بما هو امر واحد وعدم شمول الشك في الوجود للشك الاول لا يمنع عن شموله للشك في المركب بالاعتبار الثاني، وهذا واضح.

وثالثاً- ما فرض في ذيل كلامه من لزوم حمل الكلام على ارادة الشك في

جزء الجزء دفعا لمحدور التدافع لا نعرف له وجهاً، فإن التدافع كما يندفع بذلك يندفع ايضاً بارادة الشك في الجزء دون جزء الجزء، بل صريح الصدر ملاحظة الشك في جزء المركب عند الدخول في غيره فلو فرض الاجمال بين المعنيين ولومن ناحية التدافع تعين ارادة هذا المعنى ونفي غيره.

ورابعاً. استند المستمسك الى هذا الاستظهار لاثبات عموم القاعدة لموارد الدخول في جزء الجزء وموارد الدخول في مقدمات الغير ايضاً، وهذا غير تام، فإن فرض اضافة الشك الى وجود الشيء لايعني التعميم من ناحية ما هو خارج عن المركب ذاتاً، لأن المفروض ارادة الشك فيما هو مأمور به شرعاً لاعتقلا فلاك التعميم من ناحية الدخول في مقدمات الغير غير ملاك التعميم في هذه الجهة كما لا يخفى.

والصحيح عدم تمامية اصل هذا الوجه بكلا تقريبيه.

اما التقريب الاول. فلأن الشك تارة يضاف الى وجود شيء مما سمي في المركب من العناوين كالتكبير والقراءة والركوع والسجود وغيرها، واخرى يضاف الى وجود شيء مما هو متعلق الامر في المركب ومن اجزائه سواء كان له اسمان أو اسم واحد كما في ابعاض القراءة، وثالثة يضاف الى كل حركة وفعل يقع من المكلف خارجاً سواء كان مأموراً به شرعاً أم لا، وسواء كان بنفس العنوان المسمى في المركب ام بعنوان آخر، ولا بد من اضافة الشك الى احد العناوين المذكورة، لأن عنوان الشيء المبهم المضاف اليه الشك في الحديث لا بد وأن يكون مضافاً الى احد هذه العناوين على ما تقدمت الاشارة الى ذلك في بعض البحوث المتقدمة.

فلو اختير الثالث لزم الحكم بعموم القاعدة لتمام موارد الدخول في الغير حتى المقدمات بل ولتمام موارد الشك في الوجود حتى وجود ما هو معتبر عقلاً، وهذا واضح لعدم بالنكات والقرائن المتقدمة في الجهات السابقة.

ولو اختير الثاني لزم العموم لتمام موارد الشك فيما هو مأمور به في المركب

وقد دخل في غيره مما هو مأمور به فيشمل الشك في اجزاء الاجزاء ولا يلزم التهاافت في اللحاظ، فإنَّ الشك يراد به الشك في الوجود على كل التقادير فاذا اضيف الى عنوان كل شيء مما هو مأمور به شمل الشك في وجود الجزء أو جزء الجزء على حد سواء عند الدخول في غيره مما هو مأمور به سواء كان بنفس العنوان كالقراءة عند الشك في آية منها بعد الدخول في آية اخرى منها أو بعنوان آخر كالشك في القراءة عند الدخول في الركوع، ويكون ملاك التغير والتغير والتعدد في الوجود لا العنوان وهو محفوظ فيها معاً.

ولو اختير الاول اختص بالشك في الاجزاء دون اجزاء الاجزاء، وكان ملاك التغير هو التغير في الوجود والعنوان معاً.

ولا اشكال انَّ مقتضى الاطلاق بل مقتضى سياق التعميم واعطاء الكبرى الكلية والمناسبة ونكتة الاذكية المشتركة والعامة ارادة المعنى الثاني الاعم لا الاول، وقد ظهر مما تقدم انَّ التغير اللازم بين المشكوك والغريكفي فيه التغير الوجودي حيث انَّ المراد من الشك فيه الشك في وجود المأمور به الضمني ولا يتوقف على ملاحظة الخصوصية العنوانية للمشكوك لكي يلزم التهاافت المدعى في كلام الميرزا (قده) فإنَّ هذا الذي ذكره انما يلزم اذا اصفنا الشك الى وجود العنوان التفصيلي للجزء لا العنوان الاجمالي كعنوان اجزاء المأمور به أو اجزاء المركب ولا قرينة على اضافته الى العناوين التفصيلية انَّ لم نقل بانَّ نفس سياق التعميم والتعبير بالشيء الكلي الواسع وكذلك وحدة النكتة الارتكازية توجب الظهور في ارادة العنوان الاجمالي، أعني عنوان الشك في وجود جزء من المأمور به.

واما التقريب الثاني- فيردّه أولاً- لاموضوع للتدافع بعد انَّ كان الملاك في التغير بين الشيء المشكوك والغير التغير في الوجود، فانه يصدق عندئذ التجاوز للشيء المشكوك في وجوده والدخول في غيره من المأمور به أو من اجزائه وانما يلزم التدافع لولوحظ في ملاك التغير كلا الامرين مستقلاً أي كفاية التغير في الوجود والتغير في العنوان، وهذا بنفسه محال لانه تهافت في حيثية التغير الملحوظة.

وثانياً- لو فرض كفاية كل من الملاكين للتغاير لم يكن هناك تدافع ايضاً، اذ عدم جريان القاعدة بلحاظ الشك في وجود جزء المركب والدخول في غيره وهو الركوع لا يني جريانها بلحاظ الشك في وجود جزء الجزء وهو الآية والدخول في غيرها، لأن المفروض كفاية احد التغايرين في صدق التجاوز فتجري القاعدة بلحاظ جزء الجزء، وبذلك تنفى اصالة الاشتغال العقلية بلحاظ الشك في وجود الجزء لأن لزوم الاعتناء انما يثبت بملاك الاشتغال العقلي وعدم جعل المؤمن الشرعي اذا كان الشك في المحل فاذا فرض استفادة التعميم وكفاية مطلق التغاير سواء كان بالعنوان أو بالوجود فقط ارتفع بذلك موضوع الاشتغال العقلي وكان المراد من لزوم الاعتناء بالشك في المحل ما اذا لم يصدق التجاوز بلحاظ كلا التغايرين وهذا واضح.

وهكذا يتضح: عدم تمامية الوجه الثاني للمنع عن اطلاق روايات التجاوز للشك في اجزاء الاجزاء بكلا بيانيه وتقريبه، وأن الصحيح بجريان القاعدة في الشك في جزء الجزء بعد تجاوزه والدخول في جزء آخر من ذلك الجزء كالشك في آية من القراءة بعد الدخول في آية اخرى منها، بل وحتى مثل الشك في كلمة من آية بعد الدخول في كلمة اخرى لصدق التجاوز والمضي عن شيء من الأمور به والدخول في غيره حتى عرفاً، نعم قد يناقش في صدق عنوان (الشك في شيء) على الحروف من كلمة واحدة، فان ظاهر (شيء) ان يكون المشكوك له نحو بروز وشخص لا مطلق ما هو شيء عقلاً ودقة.

واما البحث في الجهة الرابعة- فالصحيح عدم الفرق في جريان قاعدة التجاوز بين الركعتين الاوليتين والاخيرتين كما هو المشهور خلافا لما نسب الى الشيخ وابن حزة والعلامة وذلك:

اولاً- لوضوح اطلاق روايات القاعدة وعدم وجود ما يقيد بها سوى ما ورد من الروايات الدالة على عدم دخول الوهم في الركعتين الاوليتين اللتين فرضهما الله الا ان ظاهرها ارادة الشك في عدد الركعات حين العمل لا مطلق الشك في

اجزائها، وبعبارة أخرى مفادها لزوم حفظ الركعتين الأولىين بكاملهما، وهذا لا ربط له بقاعدة التجاوز أصلاً، فلا تخصيص لروايات التجاوز ولا الفراغ بحسب الدقة حتى بالنسبة إلى الشك في الركعات هذا مضافاً إلى أن الشك في عدد الركعات أثناء الصلاة يكون من الشك في المحل بالنسبة إلى الركعة اللاحقة لا محالة.

وثانياً - أنَّ صحيحة زرارة واردة في الشك في أجزاء الركعة الأولى فتكون كالصريحة في جريان القاعدة في الشك في أفعال الركعتين الأولىين كالأخيرتين كما أنها صريحة في جريانها في الشك في الأركان كالركوع والسجود. وأما البحث عن الجهة الخامسة - فقد طرح هذا البحث المحقق العراقي (قده) مدعيّاً أنه قد يعتبر في قاعدة التجاوز أنَّ يكون الغير الذي اعتبر الدخول فيه متصلاً بالمشكوك، وذكر أنه تظهر ثمرته فيما لو شك في الجزئين المترتين كما لو شك المصلي في الركوع والسجود وهو في التشهد فإنه بناءً على اعتبار الدخول في الغير المتصل لا يمكن تصحيح العمل من ناحية الركوع المشكوك فيه، إذ لا يحرز الدخول في الغير المتصل به وهو السجود لا وجداناً كما هو واضح ولا تعبداً بأجراء القاعدة في السجود لأنه لا يثبت عنوان الدخول في السجود: أولاً - لكونه من الأصل المثبت.

وثانياً - لأنَّ جريان القاعدة في السجود فرع ترتب أثر شرعي عليه، لأنه مما لا بد منه في جريان القاعدة وهو متوقف على جريانها في الركوع، إذ لو لا جريانها فيه لا يترتب أثر شرعي على وجود السجود، إذ لا يترتب أثر شرعي على وجود السجدة لبطلان الصلاة التي لم يحرز الركوع فيها فإذا توقف جريانها في الركوع على جريانها في السجود لزم الدور.^١

وقد أجاب عليه بوجهين:

١ - نهاية الأفكار، القسم الثاني من الجزء الرابع، ص ٥٦.

الاول- انّ الدخول في الغير انما يجب لتحقيق التجاوز والمضي ومن الواضح صدقه بالدخول في الغير المنفصل ايضاً.

الثاني- لو فرضت الخصوصية للدخول في الغير مع ذلك لاوجه لتقييده بالمتصل بل يتمسك باطلاقه للغير المترتب المنفصل ايضاً فانه يصدق فيه انه خرج من شيء ودخل في غيره.

وكلا الوجهين غير تام لأن المكلف لا بدوان يحرز الدخول في الغير المترتب شرعاً من ساير الجهات الا من ناحية وقوع الجزء المشكوك الذي تعبدنا القاعدة بوقوعه وهذا في المقام غير محرز اذ لو لم يأت المكلف بالسجود كان تشهده زائداً ولم يكن الدخول فيه دخولاً في جزء مترتب بلحاظ الركوع، فالحاصل المكلف يعلم في المقام بأنه بالتشهد لا يحصل التجاوز عن الركوع اما لتحقيقه بالسجود او لكونه زيادة فلا يمكن أن يصدق التجاوز عن الركوع بلحاظ دخول المكلف في التشهد كما اذا علم بعد الدخول في التشهد بأنه لم يأت بالسجود فانه يجب عليه الا تيان بالركوع ايضاً وان كان مشكوكا لكون التشهد زيادة بينا على ما ذكره هذا المحقق (قده) يجب الاكتفاء بالدخول في التشهد لصدق التجاوز عن الركوع المشكوك وهو واضح البطلان.

والصحيح في الجواب ان يقال:

إن عنوان الشيء يصدق على مجموع الجزئين المشكوكين كما يصدق على الجزء الواحد وبلحاظ صدقه على مجموع الجزئين المشكوكين يكون ما دخل فيه متصلاً به والتجاوز صادقاً فتجري القاعدة فيهما معا باطلاق واحد لا باطلاقين كاجرائها عن ركعة كاملة عند الشك فيها بعد العمل لان المجموع واجب ايضاً بالوجوب الضمني. ثم إن ما ذكره من إشكال الدور على تقدير اثبات التجاوز عن الركوع باجراء القاعدة في السجود غير تام ايضاً اذ يرده:

اولاً- النقض بما اذا لم نشترط الدخول في الغير المتصل وشككنا في اكثر من

جزء فانه سوف يكون جريان القاعدة في كل منها متوقفا على جريانه في الاخر وهو دور محال.

وثانياً. الحل، وحاصله انّ جريان القاعدة في كل جزء يتوقف على ترتب الاثر عليه في ظرف الجريان لا بقطع النظر عن الجريان والآل لم يكن بحاجة الى اجراء القاعدة. وانّ شتم عبرتم: بانه يتوقف على صدق القضية الشرطية وهي انه لوجرت القاعدة لترتب الاثر، والقضية الشرطية صادقة على كل تقدير فانه في ظرف الجريان وعلى تقديره تجري قاعدة التجاوز في الجزء الاخر ايضاً ويترتب الاثر، وهذا هو حل مشكلة الدور لاعدم تحقق الدائرين في الخارج فانّ استحالة الدور تكمن في نفس التوقيين فلا بدّ من ابطال احدهما، وهذا هو المنهج الصحيح في ابطال اشكال الدور لاما دأب عليه المحققون من تصور كفاية عدم تحقق الموقوف أو الموقوف عليه خارجاً في ابطال الدور كما نبهنا على ذلك مراراً في بحثنا الاصولية.

الامر الرابع

تطبيق القاعدة في باب الشروط

تطبيق القاعدة في باب الشروط

الامر الرابع- في كيفية تطبيق قاعدة التجاوز في باب الشك في الشروط- ونقصد بها قيود الأمور به- وأما ما يكون دخيلاً في تحقق العنوان المأمور عقلاً والذي سماه المحقق العراقي (قده) بالشرط العقلي فالشك فيه راجع إلى الشك في تحقق ذلك العنوان المأمور به بحسب الحقيقة وسوف يأتي الحديث عنه.

ولا ينبغي الاشكال في جريان قاعدة التجاوز كالفرغ عند الشك في شرط العمل بعد الفراغ عنه سواء قلنا بتعدد القاعدتين أو وحدتهما لما تقدم من صدق التجاوز والمضي للشرط المشكوك في وجوده بالفراغ عن الشروط من دون حاجة إلى الدخول في الغير لأنه غير لازم إلا في تحقق التجاوز بلحاظ الاجزاء داخل المركب.

وقد افاد جملة من الاعلام تفصيلاً في المقام كما يلي:

١- أن يكون الشرط مما اعتبر تحققه قبل العمل وكان محله بحسب الجعل الشرعي مندماً على العمل، وفي مثل ذلك يكون حال الشك في هذا الشرط كالشك في الجزء بعد الدخول في غيره لصدق تجاوز المحل بلحاظه فتجري قاعدة التجاوز فيه.

٢- أن يكون الشرط مما اعتبر تقارنه بالعمل كالاستقبال والطهور في الصلاة، وهنا تارة يكون حين الشك في الاثناء محرزاً للشرط بالنسبة لما بيده من الاجزاء أو الكون الصلاحي واخرى لا يكون محرزاً له، ففي الاول يحكم بصحة ماتقدم من الاجزاء بل الاكوان الصلاتية بقاعدة الفراغ لاالتجاوز والمفروض انه بالنسبة لما في يده أو يكون فيه من الاكوان يحرز الشرط، وفي الثاني اذا فرض الشك قبل الدخول في الجزء اللاحق وبعد الفراغ من الجزء السابق وكان الشرط المشكوك فيه شرطاً لاجزاء العمل لاأكوانه كالنية- بمعنى قصد القرية- أو الاستقرار مثلاً في الصلاة فايضا تجري قاعدة الفراغ بالنسبة لما تقدم من الاجزاء التي فرغ عنها ويحكم بصحتها ويأتي بالاجزاء الباقية مع النية أو الاستقرار، وإن كان الشك حين الاشتغال بالجزء أو كان الشرط شرطاً لمجموع العمل حتى أكوانه كما في الطهور والاستقبال يبطل العمل لعدم امكان احراز الشرط بالنسبة للحال الذي هو فيه لا بقاعدة التجاوز ولا الفراغ، لانه لم يفرغ عنه بعد فيجب الاعتناء والاعادة^١.

ولنا على هذا الكلام عدة تعليقات:

الاولى- ان ما ذكر في القسم الاول من الشروط من صدق التجاوز عن محل الشرط المشكوك بحاجة الى تمحيص، اذ لو أريد به ما هو محل للشرط فالمفروض أن الشرط ليس مأموراً به شرعاً بل عقلاً، واما المأمور به الشرعي فهو تقيد المشروط بالامر المتقدم، فإن التقيد جزء والقيود خارج والقاعدة لا تحرز القيد بل التقيد والآ ثبت الطهور للمصلوات القادمة ايضاً في موارد الشك بعد الفراغ عن الصلاة في ايقاعها مع طهور، فانه كان يجاب على هذه الشبهة عادة بالالتفات الى ان الامر بالتقيد وأما القيد فهو خارج، فالقاعدة تثبت التقيد المأمور به لا القيد كما هو واضح.

١- راجع مصباح الاصول، ج ٣، ص ٣١٢-٣١٤.

وأن أُريد به محل التقيد المأمور به ضمناً فهو مقارن مع كل اجزاء العمل حيث أن الواجب هو العمل المقيد بسبق الشرط ويكون حال هذا التقيد حال كل تقيد آخر يؤخذ في الواجب، وبعبارة أخرى متعلق الامر في باب الشروط انما هو الحصة الخاصة من الواجب فيكون متعلق الامر الضمني وصف الواجب وتقيدته سواء كان القيد متقدماً أم لا، ولا امر بالقيد وعندئذ يكون الشك بلحاظ الاجزاء التي لم يأت بها بعد بل وبلحاظ المركب الذي لم يفرغ عنه بعد من حيث ثبوت وصف المسبوقية بذلك القيد وعدمه شكاً في المحل فلا بد من الاعتناء به.

ودعوى: أن محل تحصيل هذا التقيد وامثاله عندما يكون متقدماً وقبل العمل فالعرف يري صدق التجاوز والمضي بلحاظه، ولهذا لو كان الشرط لاحقاً للمشروط كما اذا امر بالصلاة الملحوقه بالتعقيب وشك بعد الفراغ عن الصلاة في انه هل عقب ام لا؟ وجب الاعتناء والاثبات به لعدم صدق التجاوز للمشكوك ولا الفراغ عن العمل الا اذا فعل المنافي.

مدفوعة: أولاً- بأن عدم صدق التجاوز في مورد النقض باعتبار بقاء محل ايجاد التقيد المذكور في العمل المتقدم لا باعتبار تأخر نفس القيد المتأخر، وهذا واضح. وثانياً- أن هذه الدعوى لو سلمت فهي تقتضي التعدي الى تمام الشروط التي يكون محل تحصيلها وامثالها متقدماً على العمل حتى مثل الطهور، فالتفصيل بينها لا وجه له.

لا يقال- هذا الاشكال انما يرد لو كان الميزان ملاحظة عالم الامر بأن يكون المراد من الشك في شيء وقد دخل في غيره متعلق الامر وما هو مأمور به، واما اذا كان الملحوظ المركب الشرعي فالقيد المأخوذ في المركب الشرعي شيء من العمل الواجب ايضاً فيصدق التجاوز بلحاظه وتكون القاعدة محرزة للقيد ولكن لا مطلقاً بل بمقدار تصحيح العمل من ناحية الامر الذي فرغ عن أصله ومضى محل المشكوك منه لا بلحاظ الاوامر القادمة، وهذا نجمع بين احراز القيد بالقاعدة ولزوم الاثبات به بلحاظ المركبات القادمة اذا كان الشك في اصل تحقق القيد

وعدمه.

فانه يقال: القيد كما يكون خارجاً عن الامر يكون خارجاً عن المركب الشرعي ايضاً، كيف! وبعض قيود المركب قد تكون غير اختيارية اصلاً كالوقت والقبلة فلامعنى لافتراض انه من المركب الشرعي، ولا اشكال في ان المراد بالشيء المشكوك الموضوع لقاعدة التجاوز ما يكون من المركب أي جزء منه لولم تستظهر ارادة مايكون جزء المأمور به باعتبار انه المهم في نظر المكلف.

وهكذا يتضح: انه لا يمكن اجراء قاعدة التجاوز عن القيد المشكوك فيه ولو كان محله قبل المركب، لأن ما هو قبله واجب عقلي وما هو مأمور به شرعاً مقارنة معه دائماً، نعم اذا كان حين الشك محرراً للقيد بلحاظ الكون الصلاحي الذي هو فيه أو أحرز التقيد بلحاظ الاجزاء القادمة امكنه إجراء قاعدة الفراغ والتجاوز معاً بلحاظ ما تقدم اذا كان الشرط راجعاً الى الاجزاء كما سنشير، فليس هذا الذي ذكرناه يقتضي المنع عن جريان قاعدة التجاوز في الشروط مطلقاً كما قد يتصور.

وقد يقال: اذا كان القيد خارجاً عن الامر وعن المركب فلامعنى لاجراء قاعدة التجاوز عنه لما تقدم ولا عن التقيد به لان التقيد جزء تحليلي ذهني وليس جزءاً خارجياً ليشمله اطلاق الشك في شيء بعد التجاوز والدخول في غيره، وبذلك يصح ما ذهب اليه بعض من عدم جريان قاعدة التجاوز في باب الشروط واختصاصها بالاجزاء.

الا ان هذا الكلام غير تام، فانه مضافاً الى صدق عنوان الشيء على التقيد والوصف المشكوك فيه ان سياق التعميم ونكتة الاذكية والمناسبة المركوزة عرفاً لهذه القاعدة خصوصاً بناءً على وحدة المفعول في روايات التجاوز والفراغ كل ذلك يوجب استفادة التعميم منها لما اذا كان الشك في التقيد بعد الفراغ عن ذات المقيد.

الثانية. ان ما ذكر من عدم جريان قاعدة التجاوز في حق شروط الاجزاء

السابقة بعد الفراغ عنها غير تام وكأنه مبني على ما قيل من تقوم عنوان التجاوز بالدخول في الغير وتجاوز محل المشكوك ، وقد عرفت أنّ التجاوز مسند الى نفس المشكوك فيكون في صدقه مضي المشروط في موارد الشك في شرطه .

الثالثة- أنّ ما ذكر من انه اذا كان الشرط شرطاً في اجزاء العمل فقط وقد حصل الشك اثناء الاشتغال بجزء من الاجزاء ولم يكن الشرط محرراً فيه وجب الاعتناء به على اطلاقه غير تام ايضاً ، لانه اذا امكن احراز الشرط فيه كاحرازه للاجزاء القادمة من دون لزوم محذور الزيادة جرت القاعدة بلحاظ ما تقدم من الاجزاء ايضاً ، ولعل هذا هو المقصود ايضاً وإن كانت العبارة قاصرة .

والتحقيق ان يقال : أنّ الشرط تارة يكون راجعاً للمركب بما هو امر واحد فتكون هنالك شرطية واحدة طرفها المركب بما هو امر واحد ، واخرى يكون راجعاً الى اجزاء المركب فتكون هناك شرطيات عديدة بعدد الاجزاء لذلك المركب ، ففي الاول لا يمكن اجراء القاعدة اذا شك في الشرط اثناء العمل لعدم صدق التجاوز عن القيد أو التقيد قبل الفراغ عن ذات القيد سواء كان الشرط محرراً بلحاظ ما بيده من الافعال أو الاكوان أم لم يكن محرراً ، لان المفروض أنّ طرف الشرطية والتقيد شيء واحد هو المركب بما هو هو ولم يفرغ منه بعد ، اللهم الا اذا قبلنا العناية العرفية المشار اليها في المقام بأن يكون مجرد الشروع في المركب تجاوزاً عرفاً لمحل الشرط والتقيد المأمور به ، وهذا نقرب من كلام صاحب المدارك (قده) من أنّ الشك في الشروط بعد الدخول في المشروط حكمه حكم الشك في الاجزاء ، وفي الثاني لا بد من ملاحظة القاعدة بلحاظ كل جزء أو كون صلاقي بخصوصه ، لأنّ المفروض تعدد الشرطيات بتعدد ما فكل فعل أو كون مضي يكون التجاوز بلحاظ قيده المشكوك فيه صادقاً وكل ما لم يمتص بعد لا بد من احراز الشرط فيه .

ثم انه ورد في كلمات الشيخ والميرزا (قدهما) انه مع الشك في تحقق الشرط اذا كان شرطاً لجزء الصلاة لا للصلاة تجري قاعدة التجاوز في الجزء بعد تجاوز محله والدخول في غيره اذ يشك في تحقق الجزء الصحيح الذي هو المأمور به فتعبدنا

قاعدة التجاوز بوجوده.

وهذا الكلام غير تام، لأنَّ موضوع قاعدة التجاوز بحسب الفرض هو الشك في وجود القيد المشكوك في وجوده بعد تجاوز محله، وهذا يعني اضافة الشك الى كل قيد من قيود المركب الذي يشك في وجوده وعدمه، والمفروض أنَّ ذات الجزء المذكور لا شك في وجوده ليكون موضوعاً للقاعدة وانما موضوع القاعدة نفس الشرط المشكوك فيه أعني التقيد فلا بد من اجرائه فيه نعم قد يصح هذا الكلام في الشرط العقلي لتحقيق الجزء لانه من الشك في وجود الجزء بحسب الحقيقة كما اشرنا.

وقد يقال: بناءً على استظهار اختصاص القاعدة بالشك في الاجزاء لا الشروط يتم ما ذكره حيث يكون الجزء عندئذ هو المشروط لا ذات الجزء وهو مشكوك في وجوده فكأنهما يريدان جواباً تنزلياً حتى على تقدير القول باختصاص جريان القاعدة بالشك في الاجزاء لا الشروط.

الا انه ايضا غير تام، وذلك:

اولاً. أنَّ المستظهر من روايات التجاوز التعبد بوجود ما يشك في وجود ذاته من الاجزاء بعد تجاوز محله لا ما يحرز ذاته ووقوعه ويشك في شرط صحته والذي يلزم على تقدير كون الشك في المحل وعدم الدخول في الجزء الذي يليه من الاعتناء به الزيادة المحلّة فإنّ مثل هذا غير مشمول لاطلاق ادلة التجاوز وإن فرض كون الجزء المشروط بما هو مشروط مشكوك الوجود.

وثانياً. لزوم التهاوت عندئذ بين ادلة التجاوز والفراغ، اذ مقتضى مفهوم الحصر في ادلة التجاوز لزوم الاعتناء بالشك في تحقق الجزء المشروط قبل الدخول في غيره حتى لو كان اصله محرزاً بينا مقتضى اطلاق ادلة الفراغ بناءً على ما هو الصحيح من شمولها للجزء المركب بعد الفراغ عنه عدم الاعتناء بهذا الشك، لانه كما يشك في وجود الجزء المشروط بما هو مشروط كذلك يشك في صحة ذات الجزء المتحقق خارجاً بعد الفراغ عنه وقد تقدم أنَّ عنوان الفراغ غير متوقف

على الدخول في الغير، نعم بناءً على ما تقدم من عدم المفهوم لروايات التجاوز وعدم اثباتها للاحتياط الشرعي في الشك في المحل وانما يثبت ذلك بمقتضى حكم العقل وعدم دلالتها على عدم جعل التأمين في موارد الشك في المحل وتعدد القاعدتين، اقول لوقبلنا كل هذه الامور لم يقع تهافت في البين الا ان بعضها غير تام - على الأقل - على ضوء ما تقدم من البحوث فتأمل جيداً.

ثم انه لافرق في جريان قاعدة التجاوز في باب الشروط بين الشروط الوجودية والعدمية، فلو كان عدم الحركة مثلاً شرطاً للاستقرار ايضاً جرت القاعدة عند الشك فيه بالنسبة للاجزاء السابقة لاطلاق عنوان الشيء وشموله له ايضاً، اذ ليس المقصود بالشيء الوجود الخارجي بل ما يكون مأخوذاً في المركب شرعاً وهو يشمل الامور العدمية ايضاً خصوصاً مع عموم التعليل والنكته وعدم احتمال الفرق لاعرفا ولافقهيا بين قيد وقيد وهذا واضح.

الامراض الخامس

تطبيق القاعدة في الموالاة

تطبيق القاعدة في الموالاة

الامر الخامس- اختلف في جريان قاعدة التجاوز في باب الموالاة بالخصوص، وهذا وان كان من تطبيقات بحث جريان القاعدة في الشك في الشروط الا انه لأهميته كان المناسب عقد امر مستقل له، والبحث فيه نوره ضمن جهتين:

الجهة الاولى- في الموالاة المعتبرة شرعا كالموالاة بين افعال الصلاة.

والاشكال في جريان القاعدة فيها تارة يكون من ناحية عدم اطلاق الشئ عليها، وهذا جوابه اتضح مما تقدم فان الشئ كما ذكرنا لا يراد به الشئ بحسب الوجود الفلسفي الخارجي لكي يستظهر اختصاصه بالموجود المستقل في الخارج مثلاً وانما يراد به ما يكون معتبراً في المركب الشرعي وهو يشمل حتى الاعداد المعتبرة في المركب فضلاً عن الموالاة المعتبرة فيه، واخرى من ناحية عدم صدق التجاوز عن الحل في حقه، أما قبل الدخول في الجزء اللاحق فواضح، وأما بعد الدخول فيه فلما تقدم من أن الشرط لا يكون مأموراً به وإنما المأمور به تقيّد المشروط به أي الحصة الخاصة من المشروط، والمفروض انه لم يتجاوزه بعد بالنسبة للجزء الذي هو فيه وان كان قد تجاوزه بالنسبة الى الجزء الذي فرغ منه، ومنه يعرف الاشكال فيما يذكر من تحقق التجاوز عن الحل بمجرد الدخول في الجزء اللاحق.

وقد يقال- بأن الموالاة تكون وصفا قائما بأول وجود الجزء اللاحق لا بكل وجوده اي بحدوثه ففي آن الشك اما يكون قد حدث الجزء اللاحق وشرع فيه أولا، فاذا كان قد شرع فقد مضى محل الموالاة بين الجزئين وتجاوزه المكلف والآ فهو بعد في المحل، ومن هنا يصح ما فصله بعض الاعلام من الحكم بجريان القاعدة في صورة الدخول في الجزء اللاحق بخلاف ما اذا شك قبل الدخول في الجزء اللاحق لاعلى اساس ما ذكره من ان محل الموالاة المعتبرة شرعا قبل الجزء اللاحق فإن هذا غير معقول في باب الشروط بالدقة- كما تقدم- بل على اساس صدق التجاوز بتحقيق الشروط ايضا والمشروط في المقام حدوث الجزء اللاحق لا تمام وجوده، وقد حكم في الصورة الثانية ايضا بالصحة على اساس استصحاب عدم الفصل الطويل الذي هو من استصحاب عدم المانع لاعلى اساس قاعدة التجاوز.

والتحقيق: ان الشك تارة يكون في وقوع الفصل الطويل منه بين الاجزاء السابقة وما بيده من الاجزاء اللاحقة فتجري فيه قاعدة التجاوز لصدق التجاوز بلحاظ قيد الموالاة في الاجزاء السابقة والجزء الذي شرع فيه، بل وتجري قاعدة الفراغ ايضا بناءً على التعدد لصدق موضوعهما معا، كما ان النكته الارتكازية للقاعدة وهي احتمال الاذكية المانعة عن ايجاد المانع المعتبر عدمه في المركب في موقعه محفوظة في المقام.

واخرى يكون الشك في مانعية المقدار المعلوم من الفصل الواقع بين الاجزاء السابقة والجزء الذي دخل فيه وهنا لا تجري القاعدة حتى اذا كان الشك بعد الدخول في الجزء اللاحق لعدم صدق التجاوز والمضي بل لما تقدم من انه كلما كان منشأ الشك نسبته الى المكلف في محل العمل وما بعده على حد واحد فلا تجري القاعدة لعدم احتمال الاذكية النافية للخلل المحتمل والمقام من هذا الباب.

كما ان استصحاب عدم تحقق الفصل الطويل لا يجدي في المقام لا ثبات عدم

مانعية الفصل المعلوم تحققه بل لا بد من اجراء استصحاب عدم كونه طويلا ولو بنحو العدم الازلي فيكون من استصحاب عدم مانعية الوجود لاعدم وجود المانع .
هذا بناءً على أنَّ الفصل الطويل مانع واما اذا كانت الموالاة التي هي وصف للافعال شرطاً في اجزاء المركب فلا يمكن اثباته باستصحاب عدم المانع على كل تقدير كما لا يخفى .

الجهة الثانية- في الموالاة المعتبرة عقلاً كالموالاة بين اجزاء الكلمة الواحدة أو الكلام الواحد، وهذا المعنى للموالاة يكون دخيلاً في وجود الجزء كالقراءة مثلاً فيكون الشك فيه شكاً في تحقق الجزء بحسب الحقيقة فلامعنى لاجراء القاعدة في الموالاة بهذا المعنى وانما ينبغي اجراؤها في الجزء المشكوك في تحققه اذا كان بعد تجاوز محله فلو شك في اثناء القراءة بانه هل فصل بين حروف الكلمة الواحدة أو مفردات الآية الواحدة بمقدار يخل بصدق القراءة وعدمه وجب الاعتناء بالشك سواء دخل في الكلمة الاخرى أم لم يدخل ولا موضوع هنا للقاعدة التجاوز ولا الفراغ، اما الاولى فلائنه اذا اريد اجراؤها في الموالاة فالمفروض انه شرط عقلي لا شرعي أي محصل للمأمور به لانفس المأمور به، ولو اريد اجراؤها في القراءة فالشك في محلها لا بعد مضيتها، وأما الثانية فلائ الشك في اصل وجود القراءة والآية لا في صحتها بعد احراز وقوعها، نعم لو كانت الموالاة المعتبرة محققة لصفة في القراءة المأمور بها شرعاً لا لصدق اصل القراءة عليها بأن كانت صادقة على كل حال ولكن يشك في كونها مثلاً فصيحة أو غير ذلك من القيود جرت القاعدة فيه وان كان شرطاً عقلياً على ما سوف يأتي توضيحه وبيان وجهه .

الامر السادس

تطبيع القاعدة عند السك
في عنوان العمل

تطبيق القاعدة عند الشك في عنوان العمل

الامر السادس- اختلف ايضا في جريان القاعدة في موارد الشك في النية لا بمعنى قصد القرية المعتبر شرعا فانه يرجع الى البحث عن الشروط، بل بمعنى قصد العمل الذي يتوقف عليه تحقق عنوانه وصدقه خارجا كقصد الظهرية والعصرية وقصد الصوم والغسل والوضوء ونحوها من الافعال التي يتوقف صدقها وتحققها في الخارج على القصد والنية للعنوان ولا يكفي مجرد الفعل الخارجي من دون قصد العنوان لتحقيقها، فاذا شك في اثناء العمل انه جاء بالاجزاء السابقة مع قصد عنوان المأمور به أولا، فالمشهور عدم جريان القاعدة فيها لعدم احراز عنوان العمل، وهذا له امثلة عديدة، منها ما اذا شك في اثناء وضوئه وغسل يديه مثلا في انه جاء بغسل الوجه بقصد الوضوء أو التبريد مثلاً، ومنها ما اذا شك في اثناء الصلاة انه جاء بالاجزاء السابقة بعنوان تلك الصلاة المأمور بها أم لا، ومن هنا ذكر السيد (قده) في العروة في المسألة الاولى من فروع العلم الاجمالي (اذا شك في ان ما بيده ظهر أو عصر، فإن كان قد صلى الظهر بطل ما بيده، وإن كان لم يصلها أو شك في انه صلاها أو لا عدل به اليها)^١.

وقد ذكر في وجه البطلان في الصورة الاولى (انَّ ما بيده لا يصح ظهره لانه قد صلاها بحسب الفرض، ولا عصراً لعدم احراز نيته ولا مجال لاحرازها بقاعدة التجاوز لأنَّ صدق التجاوز يتوقف على احراز العنوان وهو موقوف على النية فلا يمكن اثباتها به كما لا مجال للعدول بها الى العصر رجاء لعدم الدليل عليه، اذ الثابت العدول من العصر الى الظهر لا العكس، والاصل عدم مشروعيته)^١.

وهذا التعليل لعدم جريان القاعدة بهذه الصياغة يمكن المناقشة فيه بانه لا وجه لدعوى تقيد روايات التجاوز بما اذا احرز اصل العنوان، بل يمكن التمسك بها لاثباته اذا كان الشك فيه وكان موقعه متقدماً، بل قد يدعى ورود صحيحة زرارة في ذلك حيث ورد فيها الشك في التكبير الذي به افتتاح الصلاة وتحقق عنوانها.

ومن هنا يوجد بيان آخر لعلّه هو المقصود من البيان المتقدم وحاصله: انَّ القاعدة لو أُريد اجراؤها في قصد العنوان فهو ليس مأموراً به شرعاً بل هو واجب عقلاً مقدمة لتحقيق العنوان المأمور به، وانَّ أُريد اجراؤها في الاجزاء السابقة كعنوان الركعة الاولى من صلاة العصر حيث يكون الشك في شرطها العقلي مستلزماً للشك في وجودها وعدمها، فاجراء القاعدة فيها مشروط بتحقق جزء آخر من المركب والدخول فيه، والمفروض الشك في تحقق شيء من صلاة العصر، نعم لو احرز اتيانه بما في يده كالسجود الذي هو فيه بعنوان صلاة العصر وانما يشك في قصده للعنوان المذكور في الافعال السابقة عليه جرت قاعدة التجاوز لاحراز العنوان في الاجزاء السابقة على الجزء الذي دخل فيه من المأمور به.

ولازم هذا البيان بطلان الصلاة لو شك بعد الفراغ منها في ايقاعها بقصد الظهر أو العصر ايضاً. مع فرض العلم بالاتيان بالظهر. وعدم امكان تصحيحها لابقاعه التجاوز ولا الفراغ للشك في وجود اصل المأمور به من دون تحقق شيء

من اجزائه في الخارج حتى ذواتها وبقطع النظر عن شروطها، لأنّ المفروض كون القصد شرطاً عقلياً محققاً لعنوان العصر فلا يصدق التجاوز ولا الفراغ عما هو متعلق الامر، فلا وجه لتقييد هذا الفرع بما اذا كان الشك في الاثناء.

وهذا البيان غير تام ايضاً، لأنّ الامر بصلاة العصر ونحوه يرجع الى الامر بذات الصلاة من الركعات والسجدة وتقيدها بكونها عصرًا، وذات الركعة محرزة التحقق خارجاً وانما الشك في تحقق التقييد الذي هو الواجب الضمني الآخر، والمفروض صدق التجاوز والفراغ بالنسبة اليه بمضي ذات المقيّد.

لا يقال- على هذا تجري القاعدة في تمام موارد الشك في الشروط المعتبرة عقلاً المحققة للعنوان المأمور به، اذ يرجع الامر به بالتحليل الى الامر بذات عمل وحركة وكونها كلاماً أو قراءة مثلاً.

فانه يقال- ظاهر روايات التجاوز والفراغ لزوم احراز اصل الصلاة والطهور- أو أي عنوان من العناوين المتعلقة بها الامر- وهذا بحسب الحقيقة يرجع الى دعوى عرفية حاصلها: أنّ القيد والشرط المشكوك فيه اذا كان وجوده أو عدمه بحسب الفهم العرفي لا يغير العنوان الاصيلي المأمور به وهو أصل الصلاة والطهور في باب الصلاة وانما يغير الوصف الخاص المأمور به كوصف العصرية والظهيرية وأن كان بحسب الوجود الخارجي ليس من الاقل والاكثر في الوجود بل في العنوان كما في موارد الدوران بين التعيين والتخير جرت القاعدة فيه، واما اذا كان وجود الشرط العقلي المشكوك فيه وعدمه يغير العنوان الاصيلي المأمور به فلا يكون على تقدير انتفاء الشرط صلاة أو قراءة أو وضوء أو غسلاً بل يكون عملاً آخر مبيناً ذاتاً وماهية مع الصلاة والطهور لم تجر القاعدة فيه لظهور ادلتها في لزوم احراز تحقيق شيء من المركب ولو ذاتها وعنوانها الاصيلي ولا يلزم احراز خصوصياتها الاخرى كالعصرية والظهيرية فانها كالقيود الاخرى المعتبرة في المركب لاطلاق الادلة وعدم تقيدها باكثر من احراز اصل الصلاة أو الطهورية والشك في ايقاعها من ناحية الغفلة على غير الوجه المأمور به، نعم لا بد من احراز انه كان بصدد اداء

أصل الوظيفة التي يشك في الاتيان بها ولوقبل العمل، وهذا لا يلزم احراز قصد عنوان العصرية حين الدخول في العمل كما لا يخفى.

ومنه يظهر: اندفاع وجه آخر لعدم جريان قاعدة التجاوز في المقام، وهو دعوى عدم احراز الدخول في الغير المترتب شرعا المعتبر لصدق التجاوز، لأنّ أي جزء جاء به يشك في انه جاء به بعنوان العصر أو الظهر وانما يحرز ذلك اذا علم بان الجزء الذي بيده قد جاء به بعنوان العصر، فانه يلاحظ عليه:

اولاً- ما تقدم من صدق التجاوز والمضي في موارد الشك في وصف الجزء السابق حتى اذا لم يدخل في الجزء المترتب ومقامنا منه بناءً على الميزان المتقدم.

وثانياً- امكان اجراء قاعدة الفراغ في الاجزاء السابقة والاتيان بالاجزاء اللاحقة مع قصد العصرية بناءً على ما هو الصحيح من عموم الفراغ للاجزاء وعدم توقفه على الدخول في الغير بل على وقوع ذات العمل المأمور به الذي يشك في قيد صحته.

وهكذا يتضح: جريان قاعدة التجاوز والفراغ معاً في الفرع المتقدم عن السيد (قده) في العروة سواء كان الشك في اثناء العمل أو بعد الفراغ منه، غاية الامر فيما اذا كان الشك في الاثناء يجب قصد عنوان العصر في الاجزاء اللاحقة من العمل واما السابقة فيحرز عصريتها المأمور بها بقاعدة التجاوز والفراغ لتحقيق كلا العنوانين بلحاظ ما يعتبر فيها بالميزان المتقدم.

ثم انّ المحقق العراقي (قده) حكّم في هذا الفرع في رسالته في فروع العلم الاجمالي بوجوب استيناف العصر وعدم امكان تصحيح ما بيده كصلاة عصر، لأنّ قاعدة التجاوز غاية ما تحرزه انما هو تحقيق قصد العصر اللازم في الاجزاء السابقة، الا أنّ هذا لا يقتضي احراز نشوء تلك الافعال عن القصد المذكور الآ بنحو الاصل المثبت.^١

وفيه: أولاً- أنّ عنوان النشوء ليس معتبراً لكي يجب احرازه بالقاعدة، وكأنّ الذي حمله على اعتباره ما ذكره في صدر كلامه من أنّ اشتراط قصد العنوان ليس بمعنى كون القصد المزبور بضميمة العمل الخارجي من محققات العنوان نظير التعظيم والتوهين كي يلزمه كون المأموره من العناوين البسيطة فيشكل حينئذ جريان البراءة في دخل شيء في محققاتها، بل بمعنى كون القصد المزبور من شرائطها واجزاؤها فع الشك في نشوء الفعل عن مثل هذا القصد لا يبق مجال للحكم بصحته^١.

وهذا بحسب الحقيقة خلط بين كون عنوان العمل متقوماً بالقصد وكونه مسبباً ومتحصلاً بالقصد بحيث يكون الشك في دخل شيء فيه من الشك في المحصل الذي لا تجري فيه البراءة، فانه لا ملازمة بينها بوجه اصلا، بل ذلك العنوان المتقوم بالقصد ينطبق على نفس العمل الخارجي لانه مسبب عنه ومن هنا تكون موارد الشك مجرى للبراءة، ولو فرض عدم كفاية ذلك فاخذ عنوان النشوء ايضا يكون عنواناً بسيطاً مستحصلاً من مجموع الامرين فلا يحيص عندئذ الا عن الالتزام بكون القصد المذكور معتبراً شرعاً بلا حاجة الى احراز أمر آخر غيره وغير ذات الاجزاء السابقة.

وثانياً- ما تقدم من جريان القاعدة في نفس عنوان النشوء أو أي عنوان آخر يؤخذ تقيد الاجزاء السابقة بها اذا كانت غير مقومة لعنوان الصلاة، نعم لا معنى لاجراء القاعدة في نفس القصد لاحراز عنوان النشوء أو نحوه كما ورد في كلمات بعض الاعلام^٢ منظرّاً ذلك بمراد الشك في قصد القرية، لأنّ المفروض أنّ القصد المذكور لازم عقلاً لتحقيق ذلك العنوان المأموره به وليس معتبراً شرعاً كقصد القرية، فتأمل جيداً.

١- نفس المصدر السابق.

٢- الدرر الغوالي، ص ٤.

ثم علق على كلامه المتقدم بأن عدم جريان القاعدة لتصحيح ما بيده لا يكفي لبطلان ما بيده واستئناف الصلاة، بل يجب عليه اتمام ما بيده رجاء ثم استئناف الصلاة أو الاتيان بالاجزاء السابقة بنية العصر وتمامها عصراً بناء على جواز اقحام الصلاة في الصلاة، وذلك للعلم اجمالاً بحرمة قطع الصلاة التي بيده أو وجوب اعادةها عصراً، وهو علم اجمالي منجز لكلا طرفيه بناءً على مسلكه من علّة العلم الاجمالي للتنجيز فلا يجري الاصل المؤمن حتى في احد طرفيه كما في المقام فلا يصح الرجوع الى اصاله البراءة عن حرمة القطع أو استصحاب عدم كونها عصراً ولو بنحو العدم الازلي.

ولا يقال- بانحلال هذا العلم الاجمالي بجريان اصاله الاشتغال في طرفه الاخر لكونه من الشك في امثال التكليف الذي هو مجرى اصاله الاشتغال في نفسه وبجريانه يخرج العلم الاجمالي عن امكان تنجيز طرفه الاخر ايضاً، بناءً على مسلكه في منجزية العلم الاجمالي لأن العلم الاجمالي لا بد وأن ينجز كلا طرفيه معاً، فاذا جرى في احدهما اصل منجز سقط عن تنجيز الاخر ايضاً لأن المنجز لا يتنجز.

فانه يقال- ان اصاله الاشتغال تجري في ظرف الشك في الاشتغال وعدمه وهو ظرف عدم قطع ما بيده من الصلاة والآ يكون بقاء الامر بالعصر معلوماً لا مشكوكاً، كما ان اصاله البراءة عن حرمة القطع لا تجري بعد عدم القطع وتمام ما بيده الذي هو ظرف الاشتغال لعدم معقولية القطع عندئذ وارتفاع موضوع الحرمة، وهذا يعني انه في ظرف حل منجزية العلم الاجمالي باجراء الاصل المنجز في احد طرفيه لا معنى للبراءة، وفي ظرف لها معنى لم تجر قاعدة الاشتغال في الطرف الآخر كي ينحل العلم الاجمالي، فلا يحيص من الاحتياط.^١

وهذا الكلام غير تام حتى اذا قبلنا مبناه الفقهي من حرمة القطع لكل صلاة

صحيحة واقعا ومبناه الاصولي من مسلك العلية في منجزية العلم الاجمالي، والوجه في عدم تماميته أنَّ المكلف حين العمل يعلم اما بوجوب اتمام ما بيده وحرمة قطعه او يجب عليه اعادة ماسبق من اجزاء العمل بعنوان العصر وهذا العلم الاجمالي يجري في طرفه الثاني اصابة الاشتغال الآن فيكون منجزاً عليه فعلاً سواء قطع ما بيده ام استمر فيه فجريان اصابة الاشتغال الذي يعني تنجز وجوب استيناف العصر عليه فعلي من الآن وان كان لو قطع ما بيده حصل له العلم التفصيلي بوجوب الاعادة فتتنجز الطرف الثاني للعلم الاجمالي ليس مشروطاً باتمام العصر فتجري البراءة عن الطرف الاول وهو حرمة القطع بلا محذور بناءً على مسلك العلية ايضاً، وان شئت قلت: ان وجوب اعادة العصر منجز عليه بالاحتمال في مجال الامتثال من الآن الذي هو ظرف جريان البراءة عن حرمة القطع فلا محذور في جريانها وان فرض على تقدير القطع يتنجز وجوب العصر عليه بالعلم، فان ملاك جريان البراءة عن احد اطراف العلم الاجمالي بناءً على مسلك العلية ان يكون الطرف الآخر متنجزاً في نفسه وبقطع النظر عن العلم وهذا حاصل في المقام في ظرف جريان البراءة كما هو واضح.

ثم انه بناءً على جريان القاعدة لتصحيح ما بيده من الصلاة عصراً لا ينبغي أنَّ يتوهم معارضته مع البراءة عن حرمة القطع للعلم الاجمالي المذكور، لأنَّ القاعدة كما تصحح الصلاة تثبت حرمة قطعها ايضاً فتكون بنفسها منجزة لاحد طرفي العلم الاجمالي، فلا يمكن أنَّ يكون العلم الاجمالي منجزاً لطرفه الاخر بناءً على مسلك العلية كما انه لا يعقل المعارضة بين القاعدة والبراءة بناءً على مسلك الاقتضاء لأن البراءة عن حرمة القطع متوقفة على عدم جريان القاعدة المصححة الرافعة لموضوعها فلا تجري معها لكي يلزم الترخيص في المخالفة.

الامر السابع

تطبيق القاعدة على الواجبين المترتبين

تطبيق القاعدة على الواجبين المترتبين

الأمر السابع - في الواجبين المترتبين كالظهر والعصر لوشك حين الانيان
بالتاني في تحقق الأول وعدمه فهل تجري قاعدة التجاوز أم لا؟
والبحث هنا تارة في جريان قاعدة التجاوز لتصحيح صلاة العصر المترتبة
على الظهر، واخرى في جريانها للتعبد بالفراغ عن صلاة الظهر.
اما البحث الاول فهو يختص بما اذا كان المكلف بعد لم يفرغ من صلاة عصره
والا كانت صلاته صحيحة على كل حال لكون الترتيب المذكور ذكراً ومعه
يقطع بصحة صلاة عصره على كل تقدير فلاموضوع للقاعدة، نعم لو كان الترتيب
شرطاً على كل تقدير احتيج الى القاعدة في ذلك ايضاً.
ولعل المشهور في المقام هو الحكم بالعدول الى الظهر واتمام الصلاة ظهراً،
وهذا لا يصح بناءً على ماتقدم فيما سبق من عدم جريان قاعدة التجاوز في الشروط
حتى المترتبة المأخوذ تأخر العمل عنها لكون التقيد بالشرط مقارناً دائماً فلا بد من
احرازه بلحاظ الاجزاء الباقية والذي لا يصدق في حقها لا التجاوز ولا الفراغ، واما
بناءً على ما ذهب اليه المشهور من صدق التجاوز في ذلك فينبغي القول بجريان

القاعدة لتصحيح العصر لصدق التجاوز بعد أن كان العصر مقيداً بأن يكون قبلها وأن لم يكن الظهر مقيداً بأن يكون قبل العصر حيث أن محل هذا الشرط بلحاظ مركب العصر سوف يكون متقدماً، وأن كان بلحاظ أمر نفسه غير متقدم، فبالدخول في العصر يصدق التجاوز عن القيد فلا يجب العدول بما في يده إلى الظهر، بل يكملها عصرًا، إلا أن تصحيح العصر من ناحية هذا الشرط لا يعني تحقق الظهر وفراغ الذمة عن أمره لما تقدم من أن جريان القاعدة في مركب انما يثبت تحقق ما هو معتبر في ذلك المركب بمقدار تصحيحه لأكثر فبالقاعدة يثبت في المقام أن صلاة عصره كانت واجدة لهذا الشرط، وهذا لازمه العقلي تحقق الشرط وفراغ الذمة عن الأمر الآخر المتعلق به فلا يمكن اثباته بها.

وقد منع بعض الاعلام عن جريان القاعدة بلحاظ تصحيح العصر ايضاً مدعياً في وجه ذلك : أن الظهر من حيث وجوبه النفسي حيث انه محكوم بعدم الاتيان بحكم الاشتغال أو الاستصحاب فلا تجري القاعدة من حيث وجوبها الشرطي للعصر اذ لا يمكن الجمع بينهما معاً.

وهذا الكلام غير تام، اذ لو أريد المعارضة بين استصحاب عدم الاتيان بالظهر والقاعدة فالمفروض حكومة القاعدة على الاستصحاب المذكور بلحاظ حكم صلاة العصر، وأن أريد عدم امكان الجمع بين نفي الظهر بلحاظ أمره واثباته بلحاظ أمر العصر فلا محذور في جريان القاعدة والتعبد بتحقيق الظهر من الحيثية الثانية ولزوم الاتيان به من الحيثية الأولى.

وبعبارة أخرى: موضوع القاعدة بلحاظ مركب صلاة العصر وتقيدها بكونها بعد الظهر تام بخلاف مركب صلاة الظهر الذي هو مركب آخر وله أمر مستقل فيحكم بصحة العصر بقاعدة التجاوز وعدم لزوم اعادته مع لزوم اعادة الظهر بعد ذلك، نعم لو قلنا بحجية اللوازم أو قلنا باستحالة جعل تعبدتين ظاهريين يعلم بكذب احدهما ومخالفته للواقع وأن لم يلزم منها المخالفة العملية كان لهذا الكلام وجه، إلا أن كلا الأمرين غير تام كما لا يخفى.

والمحقق العراقي (قده)^١ حاول في المقام ابطال جريان القاعدة عند الشك في الأثناء بدعوى أنَّ ظاهر أدلة تشريع العدول في الأثناء الى الظهر كون الشرطية ملحوظة بالنسبة الى جميع أجزاء المشروط على وجه يكون كل جزء جزء من أجزاء العصر مشروطاً مستقلاً بحيث ينتزع من الشرطية اشتراطات متعددة حسب تعدد الأجزاء لانه اعتبر العصر باجزائه أمراً وحدائياً مشروطاً باشتراط واحد، وحينئذ فبعد الشك الوجداني فيه بالنسبة الى الأجزاء المستقبلية لامحيص من العدول الى الظهر واتمام ما بيده ظهراً ثم الاتيان بالعصر.

وفيه: أولاً - أنَّ أدلة تشريع العدول الى الظهر على تقدير عدم الاتيان بالظهر لا يستفاد منها بوجه الشرطية بالمعنى المذكور، بل مفادها التوسعة والتسهيل والاكتفاء في أداء الظهر بالاتيان بصلاة رباعية يقصد بها الظهر ولو في الأثناء وأن دخل فيها بنية العصر سهواً، وهذا واضح.

وثانياً - تارة نبني على عدم جريان القاعدة في باب الشروط مطلقاً لكون ما هو المأمور به فيها وهو التقيد لا القيد مقارناً دائماً فلا يصدق التجاوز بلحاظه إلا بعد الفراغ عن أصل العمل فلا تجري القاعدة في المقام حتى اذا كانت الشرطية ملحوظة بالنسبة الى العصر كأمر واحد وبشرطية واحدة، واخرى نبني على كفاية تقدم محل الشرط في جريان القاعدة ولو في طول مساحة عرفية وعندئذ يكون عنوان التجاوز والمضي لموقع الشرط وهو تقدم الظهر على العصر صادقاً في المقام أيضاً لأن ما هو الشرط ليس هو ايقاع الظهر قبل كل جزء من أجزاء صلاة العصر بل ايقاعه قبل الجزء الأول من أجزاء العصر والمفروض انه قد دخل في الجزء الأول من العصر فيصدق التجاوز.

وثالثاً - بناءً على صحة إقحام صلاة في صلاة - الذي احتمله في المقام في رسالته في فروع العلم الاجمالي وأن كان التحقيق خلافه - كان ينبغي له أن

لا يحكم بوجوب العدول الى الظهر بل يجري القاعدة بلحاظ الاجزاء السابقة ثم يأتي بالاجزاء السابقة بعنوان الظهر واتمامها عصراً بنحو اقحام صلاة في صلاة. ثم انه عقب كلامه السابق بقوله (وعلى فرض المعارضة بين القاعدة وبين دليل تشريع العدول في مقام التطبيق على المورد لاناطة جواز العدول على جريان القاعدة وبالعكس نقول: انه بعد عدم مرجح لاحد الأمرين يوجب تقدمه على الآخر يصير موردية المورد للقاعدة مشكوكة للشك في تحقق شرطها الذي هو التجاوز عن المحل، ومع هذا الشك لا تجري القاعدة فينتهي الأمر الى اصابة عدم الا تيان بالظهر فلا بد في مقام اسقاط التكليف وتفرغ الذمة من العدول الى الظهر ولو برجاء الواقع واتمام ما بيده من الصلاة ظهراً ثم الا تيان بصلاة العصر^١.

وهذا الكلام غريب في بابه فانه:

أولاً - لامعنى لايقاع المعارضة بين القاعدة الظاهرية وبين دليل تشريع العدول الذي يتضمن حكماً واقعياً، ولعل هذا الكلام جرى على قلم المقرر لعدم احتمال صدور مثله عنه (قده).

وثانياً - لامعنى لافتراض التوقف والاناطة من الطرفين بالنحو المذكور، لانه بنفسه دور محال، ولا يكفي في دفع غائلة الدور عدم وقوعه، بل لابد من ابطال احد التوقيين كما ذكرنا ذلك سابقاً.

وثالثاً - انّ ما ذكر من انه بعد التعارض والشك لابد في مقام اسقاط التكليف وتفرغ الذمة من العدول الى الظهر ولو برجاء الواقع واتمام ما بيده من الصلاة ظهراً ثم الا تيان بصلاة العصر غير تام بناءً على أنّ يكون التعارض بين دليل تشريع العدول والقاعدة لسقوطه بالمعارضة في المقام فلو كانت القاعدة جارية واقعاً فلا تشريع للعدول حتى اذا كان لم يأت بالظهر فلا بد من الاستيناف والا تيان

بالظهر والعصر معاً، اللهم إلا أن يكون مقصوده من معارضة القاعدة مع دليل تشريع العدول في مقام التطبيق على المورد المعارضة بينها وبين استصحاب عدم الاتيان بالظهر بلحاظ شرطيته للعصر وأن كانت محكومية الاستصحاب النافي لمفاد القاعدة واضحة عند كل احد.

وأما البحث الثاني - فالصحيح فيه عدم جريان القاعدة وذلك :

اولاً - لعدم صدق التجاوز والمضي بلحاظ الوجوب النفسي للظهر لا من جهة كون الترتيب بينه وبين العصر ذكرياً ليقال بأن الميزان في جريان القاعدة الترتب بحسب الامر الأولي كما هو الحال في بعض تطبيقات القاعدة في رواياتها، بل لأن الظاهر غير مقيد بأن يكون قبل العصر وإنما العصر مقيد بأن يكون بعد الظهر وهو المستفاد من الرواية الدالة على أن الظهر قبل العصر (إلا أن هذه قبل هذه)، ولهذا لوجيء بالظهر عمداً بعد العصر ايضاً كان صحيحاً، وهذا يعني أن محل المشكوك يكون باقياً.

وثانياً - حتى اذا سلمنا تقييد الظهر بأن يكون قبل العصر مع ذلك لم تجر القاعدة في الظهر، لأنّ الشك ليس في صحته وانما في اصل وجوده، وقد ذكرنا في البحوث السابقة أن روايات هذه القاعدة مختصة بمورد وقوع اصل العمل كالصلاة خارجاً والشك في تماميته ونقصانه من حيث الاجزاء والشرايط بعد تجاوز محلها أو الفراغ عنه، اما روايات الفراغ فواضح، واما التجاوز فلأنّ المستظهر منها ايضاً تحقق اصل الصلاة واحراز عنوانها ولو بلحاظ الجزء الذي دخل فيه من الغير، بل عنوان التجاوز عن موقع المشكوك في العمل بنفسه يفترض وجود شيء من اصل العمل في الخارج كما اشرنا الى ذلك لدى البحث عن مفاد روايات القاعدة، ولهذا لم يكن تجري القاعدة في موارد الشك في اصل ايقاع العمل بعد خروج وقته وإنما تجري فيها قاعدة اخرى هي قاعدة الحيلولة.

ولعلّ هذا هو مقصود من قال بأن قاعدة التجاوز انما تثبت وجود المشكوك بلحاظ صحة الفعل المتجاوز اليه ولا تعرض فيها لاثبات آثار وجوده من غير هذه الجهة.

وما قيل في ردّه: بأنّ ظاهر دليل القاعدة البناء على وجود المشكوك بلحاظ سائر آثاره لخصوص البناء على صحة الجزء الذي دخل فيه والّا لم يكن وجه لتطبيق القاعدة في صدر صحيح زرارة على الشك في وجود القراءة وقدر كع، اذ لاشك في صحة الركوع في الفرض وانما الشك في وجود القراءة بلحاظ الآثار العملية كسجود السهو، فتطبيق القاعدة انما هو بهذا اللحاظ ومثله تطبيقها على الشك في الأذان وهو في الاقامة فانه لاشك في صحة الاقامة^١.

مدفوع: بأنّ القاعدة وانّ كان ظاهر دليلها جواز البناء على وجود المشكوك من حيث سائر آثاره الا انه بلحاظ خصوص الأمر بالركب الذي تحققت سائر اجزائه، ولهذا قلنا بجريان القاعدة في الظهر بلحاظ شرطيته للعصر واما الأمر الآخر المتعلق بالظهر نفسه فهو أمر آخر ومركب آخر والشك في اصل امثاله وعدمه لا في ايقاعه تاماً أو ناقصاً، فلو أريد اثباته بنفس جريان القاعدة في صلاة العصر فالمفروض أنه مركب آخر له أمر آخر، وان اريد اثباته باجرائها في الشك في صلاة الظهر فهو من الشك في أصل وجوده لا في صحته او تحقق جزء منه بعد الدخول في سائر اجزائه. ومنه يعرف عدم صحة شيء من النقوض التي ذكرها فانها جميعاً من آثار نفس المركب الذي لاشكال في تحقق اصل امثاله وانما الشك في تحقيق بعض اجزائه الواجبة أو المستحبة بعد الدخول في غيره من الأجزاء فتجري القاعدة بلحاظ الاجزاء المشكوكة لاحرازها وضمّها الى الاجزاء المفروغ عن تحقيقها لاحراز الامثال.

وقد يتمسك لا ثبات الفراغ عن الظهر في المقام بقاعدة الحيلولة المطبقة في المقام في رواية زرارة التي ينقلها صاحب السرائر في مستطرفاته عن كتاب حرير: (اذا جاء يقين بعد حائل قضاه ومضى على يقين ويقضي الحائل والشك جميعاً فانّ شك في الظهر فيما بينه وبين أنّ يصلي العصر قضاه وانّ دخله الشك بعد أنّ

يصلي العصر فقد مَضَتْ إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ لِأَنَّ الْعَصْرَ حَائِلٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الظَّهْرِ
فَلَا يَدْعُ الْحَائِلَ لِمَا كَانَ مِنَ الشَّكِّ إِلَّا بَيِّقِينَ^١.
إِلَّا أَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ غَيْرُ تَامَةٍ السَّنَدُ لِلْجَهْلِ بِطَرِيقِ صَاحِبِ الْوَسَائِلِ إِلَى كِتَابِ
حَرِيزٍ مَعَ امْكَانِ التَّشْكِيكِ فِي كَوْنِ ذِيلِهَا رِوَايَةً أَوْ فُتْوَى وَفِيهَا مِنْ حَرِيزٍ، فَإِنَّ
سِيَاقَ التَّعْيِيرِ فِيهِ وَعَدَمَ وَرُودِهَا فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فَرِيقَةً عَلَى
ذَلِكَ، فَالصَّحِيحُ لَزُومِ الْإِتْيَانِ بِالظَّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْفَرْعِ.

الامر الخامس

القاعدة رخصة ام غزيرة

القاعدة رخصة أم عزيمة

الأمر الثامن - هل يكون المضي وعدم الاعتناء بالشك في موارد قاعدة التجاوز في الصلاة رخصة أم عزيمة؟ اختار جملة من الاعلام كونها عزيمة، ويمكن أن يستدل عليه بأحد وجهين:

الأول - ظهور الأمر بالمضي في الوجوب واللزوم.
وفيه: أولاً - أنَّ الأوامر المذكورة ارشادية وليست تكليفية، أي ارشاد الى صحة العمل من ناحية المشكوك فلا موضوع لاستظهار الوجوب في المقام اصلاً.
وثانياً - ولوفرَض كونها تكليفية فلا اشكال في عدم لزوميتها لكونها واردة في مورد الحظر المحتمل من باب قاعدة الاشتغال ولزوم الاتيان بتمام اجزاء العمل ومع ورودها في هذا السياق لا يكون لها ظهور في اللزوم.

الثاني - لزوم الزيادة العمدية في الجزء المشكوك حيث أنَّ الروايات تعبد بوقوع الركوع أو السجود المشكوك فيه بقوله (ع): (بلى قدر كعت)، فاذا ما اعتنى بالشك ولم يمتص وجاء بالمشكوك يلزم تحقق ذلك الجزء مرتين فتكون من الزيادة العمدية الموجبة لبطلان العمل ولو في مثل الركوع والسجود.

وهذا البيان غير تام ايضاً، فانه لو أريد صدق الزيادة بلحاظ ماهو الوظيفة

الظاهرية فهذا صحيح ألا انه لا يوجب البطلان ولهذا لو انكشف بعد ذلك أنَّ الاعتناء كان في محله لم يكن العمل باطلاً مع صدق الزيادة الظاهرية، وان اريد صدقها بلحاظ ماهو الوظيفة الواقعية، وأنَّ التعبد بوقوع المشكوك معناه كون اعادته زيادة فهذا يرد عليه:

اولاً- أنَّ التعبد بوقوع المشكوك لا يثبت عنوان الزيادة إلا بالملازمة العقلية فيكون من الأصل المثبت.

وثانياً- أنَّ ادلة القاعدة لا تدل على التعبد بالمشكوك بلحاظ هذا الحكم أعني مبطلية الزيادة لكونها ادلة تصحيحية وفي سياق التعبد بوقوع المشكوك فيه لترتيب آثار الصحة لا البطلان فلا إطلاق له لمثل هذا الحكم، بل الجاري فيه استصحاب عدم تحقق الزيادة النافي للبطلان لو اعتنى بشكّه وتدارك المشكوك نظير ما اذا كان شكّه في المحل وجاء به، فالصحيح أنَّ قاعدة التجاوز في باب الصلاة رخصة وليست بعزيمة.

الامر التاسع

عموم القاعدة للسك في الوظيفة الاضطرارية
والظاهرية

عموم القاعدة للشك في الوظيفة الاضطرارية والظاهرية

الأمر التاسع - لا تختص قاعدة التجاوز بما إذا كان المشكوك الذي تجاوز محله ودخل في غيره وظيفته الواقعية الاولى بل يعم ما إذا كان وظيفته الثانوية واقعية كانت أم ظاهرية، لأنَّ ظاهر ادلتها أنَّ كل ما هو وظيفة المكلف في مقام تفريغ ذمته بحيث لولاه كان عمله باطلاً إذا تجاوز محله وشك فيه يكون مجرى للقاعدة، فلو شك بعد الدخول في الغير أنَّ شكه في الجزء السابق الذي كان في محله هل تداركه أم لا، جرت القاعدة في حقه وكذلك إذا تيقن بعد الدخول في الغير انه ترك جزءاً سابقاً ولا يدري هل تداركه قبل أن يدخل في هذا الجزء أم لا، فانه يمضي في صلاته تمسكاً باطلاق روايات التجاوز.

هذا ولكن قد وقع الكلام في تطبيق هذه الكبرى احدهما يتعلق بالتجاوز عن محل الوظيفة الثانوية، والآخر يتعلق بالتجاوز عن محل الوظيفة الاضطرارية.

الأول - ما ذكره السيد (قده) في العروة من انه اذا تيقن بعد القيام الى الركعة الثالثة انه ترك سجدة أو سجدتين أو تشهداً ثم شك في انه هل رجع وتدارك ثم قام أو انه لا يزال في القيام الأول، فالأقوى عدم جريان القاعدة ووجوب التدارك لانه لا يغال ذمته بتلك النقيصة واصالة عدم الاتيان بها، ولا تجري قاعدة

التجاوز فيها للشك في التجاوز والدخول في الغير بالنسبة إليها حيث يحتمل أن يكون قيامه هذا هو القيام الزائد^١ ويلحق بهذا الفرع ما إذا تيقن بعد القيام أنه كان قد شك في السجود أو التشهد في المحل ولكنه غفل وقام بلا تدارك أي قام عن الوظيفة الثانوية الظاهرية، ثم شك في أنه جاء بوظيفته الظاهرية أم لا. وقد وافقه على ذلك جملة من الاعلام مستدلين على ذلك باصالة عدم اتيانه بالقيام الذي هو جزء مترتب، نعم لو كان قد اشتغل بالقراءة وحصل له ذلك جرت القاعدة في حقه بلا كلام.

ويمكن ان يناقش في ذلك :

أولاً- أن هذا خلاف مبنى السيد(قده) والذي صرح به في بعض الفروع المتقدمة من كفاية مطلق الدخول في الغير حتى المقدمات والزيادات السهوية لجريان القاعدة وعدم اختصاص القاعدة بما إذا كان الغير الذي دخل فيه مترتباً شرعاً على المشكوك ، وبناء عليه يكون الدخول في الغير بهذا المعنى صادقاً في المقام على كل حال فتجري القاعدة بلا كلام.

وثانياً- جريان القاعدة حتى على القول باشتراط الدخول في الغير المترتب شرعاً، لأن الميزان فيه على ما أشرنا إليه في بعض البحوث السابقة صدق التجاوز والدخول فيه على تقدير تحقق المشكوك بنحو القضية الشرطية، وهذا صادق في المقام، فانه إذا كان قد جاء بتلك النقيضة فقيامه الذي هو فيه هو الغير المترتب شرعاً. وبتعبير آخر: يكفي الدخول في أمر يصلح أن يكون متعلق الأمر بالغير المترتب شرعاً مع قطع النظر عن حيثية الترتيب بينه وبين المشكوك وهذا حاصل في المقام، فإن القيام الذي دخل فيه، دخل فيه بعنوان انه قيام للركعة الثالثة الذي هو ذات الجزء المترتب على المشكوك .

بل قد يقال أن هذا الفرع مشمول بنفسه لاطلاق معتبرة اسماعيل بن جابر

المتقدمة (ان شك في السجود بعدما قام فليمض) فانه وجداناً يشك الآن في انه سجد أم لم يسجد بعدما قام، ومجرد انه يعلم بانه قام قياماً زائداً لا يمنع عن صدق هذا العنوان كما اذا قام وجلس سهواً ثم قام ثانية فحصل له الشك في السجود.

الآ انّ الصحيح مع ذلك المنع عن جريان القاعدة في المقام، لانه لا بد في جريانها من احراز كون الغير الذي دخل فيه هو الجزء المترتب شرعاً من سائر النواحي الآ ناحية تقيده بأن يكون بعد الجزء المشكوك ، وهذا هو المقصود من صدق التجاوز بنحو القضية الشرطية لا مطلق الملازمة بين وجود المشكوك وبين الدخول في الغير، وهذا في المقام غير محرز حيث لا يحرز انه قد تلبس ودخل في الغير المترتب على ما هو وظيفته الثانوية فلا يحرز صدق التجاوز، لأن قصد القيام الى الركعة اللاحقة كان مشتركاً ثابتاً في القيام الزائد ايضاً.

وهذا يختلف المقام عما تقدم في مسألة الشك في الركوع بعد القيام من الانحناء بعنوان القيام بعد الركوع أو بعد الهوي الى السجود مع احراز انه حين القيام كان قاصداً عنوان القيام بعد الركوع، فانه هناك لا يعلم بتحقيق شيء زائد غير مترتب يحتمل أن يكون مادخل فيه هو ذلك وانما يدور امر قيامه بقصد انه بعد الركوع بين أن يكون في محله أي بعد الركوع أو قبله مع كونه نفس الغير المترتب المأمور به ذاتاً فيكون الدخول في الغير المترتب من غير ناحية الترتيب محرزاً فيصدق التجاوز ولا يشترط في صدقه الدخول في ما يكون مغايراً ومبايناً ماهية وجنساً مع المشكوك ، وسوف يأتي مزيد توضيح لذلك في الفرع الآتي.

الثاني - مذكروه في العروة الوثقى ايضاً من انه اذا كانت وظيفته الصلاة من جلوس فشك في انه سجد أم لا وهو في حال الجلوس الذي هو بدل عن القيام لم يلتفت، وكذا اذا شك في التشهد، نعم لو لم يعلم انه الجلوس الذي هو بدل عن القيام أو جلوس للسجدة أو للتشهد وجب التدارك لعدم احراز الدخول في الغير. وقدنوقش في ذلك من قبل جملة من الاعلام بأن العبرة في جريان القاعدة بواقع الدخول في الغير والتجاوز لا بالبناء عليه واعتقاده، ومن المعلوم أن الجلوس

انما يكون بدلاً عن القيام ويتحقق معه التجاوز فيما لو كان مسبوقاً بالتشهد وبالسجدين واقعاً سواء علم به المصلي وبنى عليه أم لا، اذ لا يعتبر فيه قصد البدلية فتى كان مسبوقاً بهما اتصف بالبدلية وبالتجاوز، ومتى لم يكن مسبوقاً لم يكن بدلاً ولا متجاوزاً ولا أثر لما تخيله من الاعتقاد والبناء في شيء من ذلك، فلا مجال للتمسك بالقاعدة، ولا يقاس ذلك بالقيام حال الاختيار فانه غير بالذات فيتحقق معه التجاوز حقيقة بخلاف الجلوس فإن غيريته لا تكون إلا بالمسبوقية بما عرفت، ومن هنا لورأى نفسه في الجلوس بانياً على كونه بعنوان التعقيب وشك في السلام لم تجر القاعدة بلا كلام^١.

وهذا الكلام مبني على تحقيق ما أشرنا اليه في الفرع السابق من ان صدق التجاوز هل يشترط فيه الدخول في الغير المتأخر عن المشكوك المبين معه ذاتاً أو يكفي فيه الدخول في الغير المتأخر عن المشكوك ولو كان من سنخه كما في السجدين أو من سنخ ما هو متقدم على المشكوك كما في القيام بعد الركوع الذي هو من سنخ القيام المتصل بالركوع؟

ظاهر بعض الاعلام اشتراط التغير الذاتي لصدق التجاوز والآن في صورة المسألة مع الشك في تحقق المشكوك الذي هو من سنخ ما دخل فيه كمن يشك بعد السجدة التي يتصورها ثانية في انه سجد السجدة الأولى أم لم يسجد بها أو من سنخ ما هو متصل بالمشكوك قبله كمن يشك في القيام انه ركع وقيامه هذا بعد الركوع أو لم يركع وقيامه قبل الركوع لا يصدق التجاوز لعدم احراز دخوله في الغير حتى اذا كان قد دخل فيه بعنوان الجزء المسانخ المتأخر لأن قصد هذا العنوان لا يجعله مغايراً ولا يمنع عن انطباق المأمور به المتقدم عليه ان لم يكن قد جاء بالتأخر فيكون شكه بحسب الحقيقة راجعاً الى الشك في انه هل ركع أم لا وهل سجد سجدين أو سجدة واحدة وهو من الشك في الحل.

وفي قبال ذلك يمكن أن يقال بالتفصيل بين ما اذا دخل في الغير المسانخ بعنوان انه الجزء الثاني المتأخر وما اذا لم يحرز ذلك ، ففي التقدير الثاني لا يحرز صدق التجاوز، واما في التقدير الاول فيصدق التجاوز وذلك على أساس احدى دعويين أشرنا اليهما عند البحث والتعليق على صحيح عبدالرحمن الواردة في الشك في الركوع بعد الهوي الى السجود:

الاولى - ان عنوان التجاوز عن المشكوك أو محله يكني فيه الشروع في امثال الأمر الضمني المتعلق بالجزء المترتب بحسب اعتقاد المكلف وبنائه، لأن المراد بالتجاوز عن المشكوك تجاوزه في مقام امثال أمره الضمني داخل المركب وهذا يكني فيه الشروع بامثال الأمر الضمني المتأخر بحسب اعتقاد الممثل وبنائه بحيث لو أراد الاعتناء بالشك لزم الرجوع واعادة ماجاء به بحسب اعتقاده وبنائه السابق مرتين، وهذا يعرف اندفاع النقض المبين اخيراً بمن شك في السلام وهو في حال الجلوس للتعقيب، فإن الجلوس للتعقيب ليس جزء من المركب ولا يلزم من الاعتناء بالشك في السلام اعادة شيء من المركب زائداً عن المشكوك ، نعم لو اكتفينا في صدق الفراغ بالفراغ البنائي كما استفادته جملة من الاعلام من روايات الفراغ جرت قاعدة الفراغ في الصلاة بلحاظ الشك في السلام ايضاً.

الثانية - أن يكون المقصود التجاوز عن المشكوك بلحاظ الوجود الخارجي الى الغير بنحو القضية الشرطية بحيث لو كان المشكوك مائياً به لكان التجاوز صادقاً مع احراز قصد المكلف لامثال الأمر الضمني المتعلق بالغير المترتب.

فاذا تمت احدى هاتين الدعويين تم التفصيل المذكور من قبل السيد (قده) في هذا الفرع، وبناءً عليه ينبغي التفصيل في الشك في السجود مرتين أو مرة واحدة في المحل بين ما اذا احرز قصده للسجدة الثانية فتجري القاعدة لاحراز سجدته الأولى ايضاً وبين ما اذا لم يحرز ذلك وانما شك في انه سجد مرة أو مرتين فلا تجري القاعدة لابلحاظ سجدته الثانية وهو واضح، ولا الأولى بعنوانها لعدم احراز الدخول في الجزء الذي يليها وإن كان من سنخها، فتأمل جيداً.

الامر العاشر

تطبيق القاعدة في موارد من العلم
الاجمالي

تطبيق القاعدة في موارد من العلم الاجمالي

الأمر العاشر: اذا علم اجمالاً بترك احد جزئين مما سبق من أجزاء صلاته أو طهوره مع كون كل منهما في نفسه مشكوكاً ومجرى للقاعدة، فهنا صور عديدة لانطباق القاعدة نشير فيما يلي الى بعضها ضمن مسائل تاركين الصور الأخرى وما يمكن ان يكون فيها من نكات تطبيقية فنية الى مجالاتها في الفروع الفقهية.

المسألة الأولى - اذا علم انه اقام ترك جزء مستحباً أو واجباً - سواء كان ركناً أو من الأجزاء التي لها قضاء كالسجدة أو مما يوجب سجود السهو - فقد أفق السيد في العروة بصحة صلاته ولا شيء عليه لجريان قاعدة التجاوز في الجزء الواجب ولا تعارضه القاعدة في الجزء غير الواجب لعدم تنجيز العلم الاجمالي بعد كون أحد طرفيه غير الزامي، وهذا الكلام متين بناء على ان المانع عن جريان الاصول في اطراف العلم الاجمالي هو قبح الترخيص في المعصية وأما اذا كان المانع هو المحذور العقلائي المانع عن اطلاق دليل الأصل المؤمن لكلا طرفي العلم الاجمالي ولولم يلزم منه مخالفة عملية لتكليف إلزامي على كل تقدير - وعهدة اثباته على ذمة علم الأصول - أو نفس العلم الاجمالي بكذب احدهما ولولم يلزم منها مخالفة عملية - كما ذهب اليه الميرزا (قده) - فلا تجري القاعدة في الجزء الواجب أيضاً إلا في صورتين:

أحدهما - ماذا كان لا يترتب على ترك المستحب أي أثر من قضاء أو تدارك أو سجود سهو فانه عندئذ تجري القاعدة في الواجب فقط دون المستحب لعدم ترتب أثر على جريانها فيه لكي يكون مورداً للقاعدة فيعارض جريانها في الواجب، بل في مثل ذلك تجري القاعدة في الجزء الواجب الذي يترتب على تركه أثر حتى لو كان الآخر واجباً ولكن لا يترتب على تركه أثر، كالاخفات في القراءة وهو واضح.

والثانية - ماذا كان المستحب متوقفاً على الجزء الواجب بحيث يكون المستحب على تقدير ترك الواجب غير مأمور به، كما اذا كان الواجب ركناً أو كان المستحب مقيداً بأن يكون بعد الجزء الواجب فانه في مثل ذلك لا تجري القاعدة في الجزء المستحب حتى اذا كان له أثر للعلم بعدم امتثال امره على كل حال فلا تجري القاعدة فيه بل تجري عن الواجب بلامعارض، ومنه يعرف عدم صحة ما أفيد من قبل بعض الاعلام في المقام من الحكم بالتعارض مطلقاً فراجع كلامه وتأمل^١.

المسألة الثانية - اذا علم بانه ترك احد جزئين كلاهما ركن بعد فوات محل تداركها ولكن في مركبين مستقلين مترتين كما اذا علم اجمالاً بانه اما ترك جزء من وضوئه أو ركناً في صلاته، والصحيح في مثله ما حكم به السيد (قده) في العروة في ذيل المسألة من جريان القاعدة في الوضوء بلامعارضة معها في الصلاة للعلم ببطلان الصلاة على كل حال اما لعدم الطهور - الذي هو ركن أيضاً - أو لنقص الركن فلا تجري القاعدة في الصلاة بل تجري فيه اصابة الاشتغال وبذلك ينحل العلم ببطلان احدهما وتجري القاعدة في الوضوء بلامعارض، وقد وقع البحث لدى بعض الاعلام في المقام في تشخيص ان هذا هل يكون من الانحلال الحقيقي للعلم الاجمالي أو الانحلال الحكمي، والتحقيق انه لا مجال لهذا البحث في هذا المثال أصلاً اذ ليس المقام من موارد العلم الاجمالي

بالتكليف بل بلحاظ ما هو متعلق التكليف يعلم ببقاء الأمر بالمركب- أعني الصلاة- تفصيلاً وهذا واضح.

المسألة الثالثة - اذا علم بانه ترك احد جزئين كلاهما ركن ولكن كان العلم بترك احدهما في محل التدارك كما اذا علم بترك احد الأمرين من الركوع أو السجدين في حال الجلوس أو القيام فانه بعد العلم بترك احدهما يعلم ان قيامه زائد وفي غير محله فلا يصدق التجاوز والدخول في الغير بالنسبة الى السجدين - الركن الثاني- وأما الركن الأول وهو الركوع الواقع طرفاً للعلم الاجمالي بالترك فان كان هو الركوع من الركعة السابقة صدق التجاوز عن محله فتجري القاعدة فيه بلامعارض فيأتي بالسجدين ويتم صلاته.

لا يقال - اذا كان الركوع المحتمل تركه من الركعة السابقة - أي محله الذكري ايضاً غير باق - يتشكل علم اجمالي بوجوب الاعادة عليه اذا كان الفائت الركوع او يحرم عليه ابطال هذه الصلاة كما يجب الاتيان بسجدي السهو لزيادة القيام، ومقتضى قاعدة التجاوز في الركوع نفي الاعادة كما ان مقتضى البراءة عدم حرمة الابطال ومقتضى عدم زيادة القيام عدم وجوب سجدي السهو فتعارض الأصول في الأطراف ويكون العلم الاجمالي منجزاً في هذه الصورة فلا بد من الاتمام وسجدي السهو والاعادة.

فانه يقال - المفروض العلم بترك احد الركنين من احدي الركعتين وهذا يعني العلم تفصيلاً بكون قيامه زيادة على كل حال لعدم الأمر به حتى اذا كان قد جاء بالسجدين وهذا واضح جداً، كيف! والآ جرت القاعدة عن الشك في السجدين وهكذا يتضح انه لا مجال لاصالة عدم زيادة القيام كما لا مجال للبراءة عن حرمة القطع بل يقطع بحرمته لكون الشك في السجدين في المحل فيمكن الجبر والتدارك وفي الركوع محكوم بالتحقق بقاعدة التجاوز.

واما ان كان الركنان من نفس الركعة فقد أفاد بعض الاعلام بان المقام يكون من الشك في المحل بالنسبة الى كلا الركنين فلا تجري القاعدة في شيء

منها، وحينئذ وإن كان مقتضى القاعدة جريان اصاله عدم الاتيان بكل منها الا انه حيث يقطع بعدم الامر بالنسبة الى الركوع اما للاتيان به او لبطلان الصلاة بالدخول في السجدة الثانية فلا تجري اصاله عدم الاتيان بالنسبة اليه، وأما بالنسبة الى السجدة فجريانها بلامعارض الا انه حيث يشك في الخروج عن عهدة الركوع في هذه الركعة فمقتضى الاشتغال هو اعادة الصلاة ولا ملزم لا تمامها بعد عدم امكان الاقتصار عليها بل يتركها ويستأنف الصلاة^١.

وهذا الكلام يمكن ان يناقش فيه بأحد وجوه:

الأول - ان المكلف يعلم في المقام امّا انه قد جاء بالركوع واقعاً أو جاء به ظاهراً وبقاعدة التجاوز لانه اذا كان تاركاً له واقعاً فقد جاء بالسجدين وتحقق التجاوز بالنسبة الى الركوع الذي هو موضوع التعبد الظاهري بالركوع فالمصلي يحرز انه قد ركع في هذه الصلاة اما واقعاً أو بالتعبد فلا وجه للاعادة من ناحية الركوع واما من ناحية سائر الأجزاء فالمفروض احرازها وجداناً.

وهذه المناقشة غير تامة: لان جريان القاعدة متوقف على صدق التجاوز حتى على تقدير الاتيان بالمشكوك ولا يمكن ان يكون دليلها شاملاً لمورد يكون صدق التجاوز فيه متوقفاً على عدم الاتيان بالمشكوك لان هذا يعني التعبد باتيان المشكوك على تقدير عدمه وتقييد الحكم الظاهري بتقدير عدم الحكم الواقعي محال في نفسه كما حقق في محله من علم الأصول. هذا مضافاً الى عدم صدق التجاوز في المقام على كل حال للعلم امّا بعدم الاتيان بالجزء المترتب أو بكونه زيادة مبطله.

الثاني - ان اللازم في المقام اتمام الصلاة باتيان السجدين ثم الاعادة للعلم اجمالاً بجرمة قطع هذه الصلاة ووجوب اتمامها باتيان السجدين فيها أو وجوب الاعادة بناءً على كبرى حرمة قطع الصلاة التي يمكن جبرها.

وهذه المناقشة ايضاً غير تامة حتى اذا قبل مبناه الفقهي من حرمة القطع لان العلم الاجمالي المذكور احد طرفيه - وهو وجوب الاعادة - مورد لاصالة الاشتغال . حيث لانافي له فينحل العلم الاجمالي وتجري البراءة عن حرمة القطع بلامعارض، وأماً استصحاب عدم بطلان الصلاة لاثبات حرمة القطع فهو غير تام على ما حقق في محله من عدم امكان اثبات حرمة القطع باستصحاب صحة الأجزاء السابقة.

الثالث - ان اللازم هو التفصيل في المقام بين ما اذا كان الركنان متصلين أو يفصل بينهما جزء آخر من العمل كما اذا احرزانه قام قبل الهوي الى السجود بعنوان القيام بعد الركوع فانه في مثل ذلك يكون الدخول في الغير المترتب شرعاً محرراً بالنسبة للركوع على كل حال فتجري القاعدة فيه بلامعارض.

وهكذا يتضح ان الصحيح جعل الميزان في التفصيل ما اذا كان الركنان متصلين او منفصلين سواء كانا من ركعتين أو ركعة واحدة، كما انه لا بد في مورد الاتصال من التفصيل بين ما اذا كان يعلم بترك احدهما واتيان الآخر فتجب الاعادة وبين ما اذا كان يعلم بترك احدهما ويحتمل تركهما معاً كما اذا احتمل انه هوى من القيام الى الجلوس فانه يجب عليه عندئذ الاتيان بهما معاً لكون الشك في المحل بالنسبة اليهما مع احتمال بقاء الأمر باتيانها معاً في هذه الصلاة فتدبر جيداً.

المسألة الرابعة - اذا علم بترك احد جزئين احدهما ركن دون الآخر فهنا صور عديدة:

الصورة الأولى - اذا كان الجزء الركني متقدماً على غير الركني وكان الشك في محلها الشكي كما اذا علم اما بترك السجدين أو التشهد وهو في حال الجلوس أو القيام - حيث يعلم بكونه زيادة فيكون شكه في المحل على كل حال - ولا إشكال في وجوب الاتيان بهما معاً بقاعدة الاشتغال واصالة عدم الاتيان، بل في الجزء غير الركني يعلم بعدم امتثال أمره على كل حال فيجب الاتيان بهما ولا شيء عليه اذا كان يحتمل تركهما معاً. وأماً اذا كان يعلم باتيان احدهما اجمالاً فقد افيد بأن

المكلف اذا جاء بهما في هذه الحالة سوف يعلم اجمالاً اما بوجوب اعادة الصلاة - لو كان قد جاء بالركن سابقاً حيث يلزم زيادة الركن الموجبة للبطلان - أو وجوب سجدي السهو عليه لو كان الأمر بالعكس بناءً على وجوبه لكل زيادة، وهذا علم اجمالي منجز عليه على تقدير الاتيان بهما، وهذا يعني انه لا يمكنه الاكتفاء بهذه الصلاة مع العلم المزبور فلا ملزم لا تمامها كما في سائر الموارد^١.

وهذا الكلام قد يناقش فيه تارة: بان ما ذكر فرع ان يأتي بالشهد بقصد الجزئية واما اذا جاء به بقصد الرجاء فلا يكون زيادة.

واخرى: بان المصلي يعلم بصحة صلاته قبل الاتيان بشيء من الجزئين فلا يجوز له قطعها ورفع اليد عنها في هذه الحالة فلا بد وان يأتي بالركن - وهو السجدة الثانية في المثال - لان تركه قطع لصلاة معلومة الصحة لحد الآن تفصيلاً وبعد الاتيان بالركن يتشكل له العلم الاجمالي بوجوب الاعادة عليه لزيادة الركن أو وجوب التشهد وسجود السهو عليه - لزيادة التشهد السابق - وهذا يعني ان اللازم الاتمام وسجود السهو والاعادة.

وكلتا المناقشتين غير تامتين، اما الأولى فلان المصلي يحصل له العلم الاجمالي المذكور بمجرد اتيانه بالركن - وهو السجدة الثانية في المثال - والذي يكون زيادته ولو سهواً وبدون قصد مبطله بحسب الفرض فسواء جاء بالتشهد بعده أو لا يعلم اجمالاً بوجوب الاعادة عليه او وجوب التشهد والاتيان بسجدي السهو وهو علم اجمالي منجز.

واما الثانية فلان دليل حرمة القطع لا اطلاق له لصلاة لو استمر فيها ولم يقطعها لزم عليه اعادتها على ما هو مقرر في محله من الفقه.

وقد يقال: بان المصلي حيث انه لا يمكنه الاتيان بالركن - وهو السجدة الثانية في المقام - باعتبار ما يترتب عليه من العلم الاجمالي المستلزم للحكم ببطلان العمل

ولزوم الاعادة ولو ظاهراً فيصدق التجاوز بلحاظ الجزء الركني اذ لا يمكن تداركه
الآ باعادة العمل فتجري القاعدة فيه ويجب اتيان الجزء غير الركني لكون الشك
فيه في المحل.

الآ ان هذا مبني على ان يكون ملاك التجاوز عدم امكان تدارك المشكوك
من دون اعادة لا المضي للمشكوك أو محله وظاهر أدلة القاعدة الثاني لا الاول.

الصورة الثانية - نفس الصورة السابقة مع فرض تجاوز المحل الشكي للجزء
الركني المتقدم دون الجزء غير الركني - سواء كانا المحل الذكري للركن باقياً أم لا
- كما اذا علم بترك ركوع الركعة السابقة أو هذه الركعة مع احراز القيام بعنوان
القيام بعد الركوع أو ترك التشهد وهو في حال الجلوس أو القيام ولا اشكال في
جريان القاعدة في الجزء الركني لتمامية موضوعها فيه ويجب الاتيان بالجزء الآخر
للعلم تفصيلاً بعدم امتثال امره فلا يحتاج فيه حتى الى استصحاب عدم الاتيان أو
اصالة الاشتغال العقلية وهذا واضح.

الصورة الثالثة - نفس الصورة السابقة مع فرض تجاوز المحل الذكري للجزء غير
الركني كما اذا علم بعد الدخول في الركوع بترك سجدي الركعة السابقة أو قراءة
هذه الركعة وهنا تجري القاعدة في الركن ولا يعارض بالقاعدة في القراءة حتى اذا
فرض ترتب أثر على تركها كسجود السهو حيث يعلم اجمالاً بوجوبه أو وجوب
الاعادة للعلم تفصيلاً بعدم امتثال أمر القراءة على كل حال أمّا لبطلان الصلاة
بترك الركن أو لعدم اتيانها فيجب عليه سجود السهو لتركه امتثال أمر القراءة على
كل تقدير، وهذا مطلب عام يجري في تمام موارد التعارض بين القاعدة الجارية
في جزء ركني وجزء غير ركني بعد الدخول في الركن وأما قبل الدخول فيه فسوف
يأتي الحديث عنه في بعض الصور القادمة، وقد عبر المحقق العراقي (قده) عن هذا
المطلب بعدم معارضة الأصل المتمم للأصل المصحح وسوف يأتي تفصيل الكلام
في مستند هذه القاعدة في بحث قادم ان شاء الله.

ثم انه لا معنى لافتراض صورة تجاوز المحل الشكي للجزء غير الركني دون محله

الذكرى وقديمثل له بما اذا علم اما بترك السجدين أو التشهد وهو في حال القيام فان هذا غير معقول مع تقدم الجزء الركني اذ يعلم بكون القيام زيادة على كل حال، فاقديتوهم من تصوير لهذه الفرضية كصورة مستقلة في قبال الصور السابقة المتقدمة واضح البطلان.

الصورة الرابعة - مالوكان الجزء الركني متأخراً بحسب ترتب الأجزاء والجزء غير الركني متقدماً كما اذا علم اجمالاً اما بترك القيام بعد الركوع أو السجدين وهو في حال الجلوس أي في المحل الشكي لهما معاً وهنا قديتوهم لزوم الاتيان بهما معاً كما كئنا نقول به في فرض تقدم الجزء الركني على غير الركني - الصورة الأولى - ولكن الصحيح عدم لزوم الاتيان بغير الركن لانه يعلم تفصيلاً بسقوط الأمر بالجزء غير الركني وهو القيام بعد الركوع في المثال امّا للاتيان به أو للدخول في الركن ولا تجري ايضاً اصالة عدم الاتيان بالقيام لاثبات سجدي السهولة خارج الصلاة حتى لو قيل بالسهولة لكل نقيصة اذ يعلم بعدم وجوبه عليه امّا للاتيان بالقيام وعدم النقيصة من ناحيتها أو لبطلان الصلاة رأساً من جهة زيادة الركن فيه على تقدير عدم القيام حيث يكون على هذا التقدير قدسجد اربع سجعات.

الصورة الخامسة - نفس الصورة مع فرض تجاوز المحل الشكي للجزء غير الركني المتقدم - سواء كان محله الذكرى باقياً أم لا - كما اذا علم إقاماً بترك القراءة أو السجدين من هذه الركعة وهو في حال الجلوس وهنا تجري القاعدة في الجزء غير الركني لنفي وجوب السهو أو القضاء المترتب على تركه للعود عليه اذ لا اشكال في سقوط الأمر بالعود عليه كما تقدم، ولا يعارض بشيء لان الطرف الآخر - أعني الجزء الركني - يكون الشك فيه في المحل فيجب الاتيان به.

الصورة السادسة - نفس الصورة مع فرض تجاوز محل الركن ايضاً كما اذا حصل له العلم بترك القراءة أو السجدين بعد الدخول في القيام وهنا لا يعلم بزيادة القيام اذ لعله جاء بالسجدين ويكون المتروك القراءة فيكون شكه بلحاظ الجزء الركني بعد التجاوز عن المحل، والصحيح في حكم هذه الصورة انه

ان لم يترتب على ترك الجزء غير الركني قضاء أو سجدة سهو جرت القاعدة في الجزء الركني بلامعارض لعدم وجود أثر لجريانها في الجزء غير الركني، اذ العود عليه يقطع بعدمه لانه اما قد جاء بالقراءة او قد دخل في الركن فلا يجب عليه العود كما انه لا يترتب على تركه القضاء أو السهو بحسب الفرض. وان كان يترتب عليه اثر فعندئذ وان تشكل علم اجمالي بوجوب الاتيان بالسجدتين او الاتيان بسجدي السهو ويكون جريان قاعدة الفراغ فيها معاً مستلزماً لمخالفة هذا العلم ولكن باعتبار ان القاعدة في الجزء الركني مصحح للصلاة وفي الجزء غير الركني متمم جرت القاعدة في الأول دون الثاني، بل تجري فيه اصالة العدم المثبت للسهو أو القضاء فينحل العلم الاجمالي كما تقدم في الصورة الثالثة.

ثم انه لو فرض احتمال ترك الجزئين معاً كان احتمال وجوب العود على الجزء غير الركني متجهاً الا انه لا يتشكل علم اجمالي بلحاظ وجوب العود حيث يحتل ترك الجزء غير الركني مع الاتيان بالركني فلا يكون تكليف عليه لابلحاظ السجدتين ولا بلحاظ القراءة كما هو واضح فتجري القاعدة في الجزء الركني وفي الجزء غير الركني لنفي وجوب العود عليه وان كان يعلم بترك احدهما حيث انه لا يلزم منه مخالفة عملية لتكليف معلوم بالاجمال، بل قاعدة الفراغ في الركن بتعديها بوقوع الركن تنفي موضوع وجوب العود في الجزء غير الركني كما لا يخفى.

المسألة الخامسة - اذا علم بانه ترك احد جزئين كلاهما غير ركني فاذا كانا متصلين وبعد لم يتجاوز محلها كما إذا علم بانه ترك إما الحمد او السورة وهوقائم وجب الاتيان بهما معاً بقاعدة الاشتغال واصالة عدم الاتيان ولا تجري القاعدة في شيء منهما، اما في السورة فلعلمه بعدم امتثال امرها اما لعدم اتيانها او لعدم اتيان القراءة قبلها واما القراءة فلعدم احراز صدق التجاوز والدخول في الغير بل يحرز انه في المحل على تقدير عدم الاتيان بالقراءة لكون السورة التي جاء بها زيادة وليست هي المأمور بها ليكون قد دخل في الغير المترتب شرعاً فيجب الاتيان بهما لكون الشك في المحل، وما يلزم من الزيادة في صورة العلم باتيان

أحدهما زيادة سهوية غايته ثبوت السهو فيها، هذا إذا لم يأت بها بقصد الرجاء والا لم تكن زيادة أصلاً كما هو واضح.

وإذا كانا منفصلين بان دخل في الغير بلحاظ الجزء الأول فتارة يكون قد تجاوز المحل الشكي للجزء الأول مع بقاء محله الذكري أي لم يفصل بينهما ركن، وأخرى يكون قد تجاوز محله الذكري أيضاً للفصل بينهما بالركن، ففي الأول تجري القاعدة في حق الجزء الأول ولا تجري في حق الجزء الثاني سواء كان قد تجاوزه أم لا ما لم يدخل في الركن إذ يعلم على كل حال بعدم امتثال أمر الجزء الثاني أما لعدم الإتيان به أو لعدم الإتيان بالأول مع بقاء محل تداركه الذكري فيكون إتيانه بالجزء الثاني زيادة فلا احتمال لامتناع الجزء الثاني كي تجري فيه القاعدة، نعم لو كان قد تجاوز الجزء الثاني أيضاً بالدخول في ركن بعده جرت القاعدة فيها معاً إذا كان يترتب على ترك كل منهما أثر من قضاء أو سجود سهو وتعاضاً ولزم ترتيب أثر تركهما معاً والآ جرت فيما يترتب على تركه أثر زائد لنفيه دون الآخر الذي لا يترتب على تركه أثر أصلاً أو لا يترتب أثر زائد غير الأثر المشترك المعلوم على كل حال.

وعلى الثاني - أي إذا كان قد فصل بينهما ركن - فإن كان في المحل الشكي للجزء الثاني أيضاً جرت القاعدة في الأول لنفي وجوب قضائه أو سجود السهو له إذا كان يترتب عليه ذلك ولزم الإتيان بالجزء الثاني لكون الشك فيه في المحل وإن كان بعد تجاوز المحل الشكي فضلاً عن الذكري للجزء الثاني جرت القاعدة فيها إذا كان يترتب على ترك كل منهما أثر وتعاضاً وتساقطاً ولزم ترتيبها والا جرت القاعدة لنفي الأثر الزائد في الطرف المختص به كما هو واضح.

المسألة السادسة - إذا علم إجمالاً أنه ترك تكبيرة الاحرام أو ركناً آخر في إحدى صلاتين، فتارة لا تكونان مترتبتين كصلاة الفجر والظهر وأخرى تكونان مترتبتين كالظهر والعصر.

ففي الفرض الأول: إذا فرض كلاهما خارج الوقت كما إذا علم بترك ركن أما

من صلاة الفجر أو الظهر من اليوم السابق تعارضت القاعدة والاصول المؤمنة فيها معاً وتساقطت ووجب الاحتياط بالالتيان بهما معاً أو بصلاة واحدة بقصد احدهما اذا كانتا متفقتي العدد كالظهر والعصر والعشاء فيأتي بصلاة رباعية قاصداً امثال ما هو معلوم البطلان منها اجمالاً.

واذا فرض احدهما خارج الوقت والآخر داخله، كما اذا علم بعد الزوال ببطلان صلاة الفجر أو صلاة الظهر التي صلاحها الآن، تعارضت قاعدة التجاوز فيها وجرت قاعدة الحيلولة في صلاة الفجر من دون ان تسقط بقاعدة الفراغ في الظهر الذي يجب اعادته بقاعدة الاشتغال بناءً على كبرى سقوط الاصلين المسانحين في الطرفين ونجاة الاصل المؤمن غير المسانخ في احد الطرفين وقد نقحناها مفصلاً في بحوث علم الأصول، وملخص نكتبه ان التعارض بين الاصلين المسانحين في الطرفين يكون داخلياً وفي دليل واحد بخلاف التعارض مع الأصل غير المسانخ فانه من التعارض الخارجي بين دليلين منفصلين والتعارض الداخلي يوجب دائماً الاجمال وعدم انعقاد الظهور ذاتاً بخلاف التعارض الخارجي فانه يقتضي السقوط عن الحجية مع ثبوت الظهور وانعقاده ذاتاً وهذا لازمه في موارد التعارض نجاة الاصل غير المسانخ في احد الطرفين عن المعارضة كلما كان فيها اصلان مسانخان مؤمنان لان وجود المسانحين في الطرفين يمنع عن اصل انعقاد الظهور في دليله في شيء من الطرفين فيكون اطلاق دليل الاصل غير المسانخ حجة بلامعارض، من دون فرق في المقام بين ان يكون حصول العلم الاجمالي المذكور في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ عنها.

وفي الفرض الثاني - كما اذا علم بترك تكبيرة الاحرام او ركن آخر من صلاة الظهر أو العصر - فان كان ذلك في اثناء العصر جرت القاعدة في الظهر ووجب عليه استئناف العصر للعلم تفصيلاً ببطلانه عصراً أمّا لترك الركن فيه أو لتقدمه على الظهر والعلم الاجمالي بوجوب اتمامه ظهراً - لو كان الظهر باطلاً - أو اعادته عصراً - لو كان الظهر صحيحاً - ليس منجزاً لانه من العلم الاجمالي بين الأقل

والأكثر الانحلالين، فانه يعلم بوجوب العصر عليه وعدم امتثال أمره على كل حال وانما يشك في وجوب الظهر اضافة الى ذلك فتجري القاعدة في الظهر لنفي وجوبه، كما تجري اصاله البراءة عن حرمة قطع هذه الصلاة وعدم اتمامها ظهراً حتى لو قيل بجرمة قطع كل صلاة يمكن تصحيحها واقعاً لان الاشتغال بالعصر ثابت على كل حال، وان كان ذلك بعد الفراغ من العصر تعارضت قاعدة الفراغ في كل منها معها في الآخر- حيث ان الترتيب بينها ذكرى فيحتمل صحة كل منها في نفسه - ووجب اداء صلاة واحدة بعنوان ما في الذمة اذا كانا متفقين العدد كالظهرين ولزم اعادتهما معاً مترتين اذا كانا غير متفقين العدد كالعشائين.

المسألة السابعة - لو شك في صلاة العصر مثلاً ان الصلاة السابقة هل أتى بها بعنوان الظهر أو العصر فان قلنا بما افق به السيد (قده) في العروة من احتساب ما وقع ظهراً وان كان قد جاء به بعنوان العصر لما جاء في صحيح زرارة من قوله (ع) (انما هي أربع مكان أربع) أتم ما بيده عصرًا وليس عليه شيء وان قلنا باختلاف حقيقة الصلاتين كما هو الصحيح غاية الأمر انه لو قدم العصر سهواً أو نسياناً تقع عصرًا ويسقط الترتيب ويجب عليه الاتيان بالظهر، فقد ذكرنا انه لا مجال هنا لاجراء قاعدة الفراغ أو التجاوز في الظهر بناءً على جريانها فيما لو دخل في الصلاة المتأخرة أو قبل الدخول فيها وشك في عنوان الصلاة التي أتى بها قبلها لعدم أثر شرعي لجريانها بعد ان كانت الصلاة السابقة صحيحة على كل حال غايته سقوط الترتيب على فرض كونها عصرًا فلامعنى لالغاء الشك والمؤمنية في مثله وحينئذ مقتضى العلم الاجمالي انما بوجوب صلاة الظهر أو بوجوب العصر هو لزوم الاتيان بهما، نعم في الظهرين حيث انها متفقين العدد لو أتى بأربع ركعات بقصد ما في الذمة يقطع بالفراغ وانما في مختلفتي العدد فلا بد من اعادتهما بمقتضى العلم المزبور وتبطل ما بيده لعدم امكان احراز صحتها بعد احتمال كون الواجب عليه هو الظهر وانما احتمال العدول بما بيده الى الظهر أو بعنوان ما هو الواجب الواقعي عليه ففي غاية السقوط اذ العدول انما يمكن مع احراز ان ما يأتي به مع قطع

النظر عمّا وقع سابقاً صحيح في نفسه وأمّا مع عدم صحته في نفسه فلا معنى للعدول بها الى غيره^١.

ولنا في المقام تعليقان:

التعليق الأول - ان الصحيح جريان القاعدة في الظهر لاحراز اتيانه بعنوان الظهر وسقوط امره بناءً على ماهو الصحيح من جريان القاعدة لاحراز العنوان الواجب قصده فيما تقدم وفرغ منه المصلي من الاعمال - وقد تقدم اعترافهم بذلك - لان مجرد كون الصلاة المأتي بها صحيحة على كل تقدير لذكرية شرطية الترتيب لا يمنع عن جريان القاعدة في المقام بلحاظ صلاة الظهر التي يشك في امتثالها وعدمه بعد ان كان الأمر الأولي لزوم الا تيان بالصلاة الأولى بنية الظهر وقد جاء بذاتها مع الشك في قصد الظهرية فيها فيحرز ذلك بالقاعدة لان الميزان في جريان القاعدة ان يكون القيد المشكوك المتجاوز عنه مأموراً به بالأمر الأولي سواء كان أمره وشرطيته ذكرياً أم لا كيف وجملة من تطبيقات القاعدة في رواياتها يكون لزومها وشرطيته ذكرياً لا مطلقاً، نعم لا معنى لاجراء القاعدة بلحاظ شرطية تأخر العصر عن الظهر للعلم بسقوطها في المقام على كل تقدير الا انه لا يمنع عن جريانها بلحاظ احراز امتثال الأمر بالظهر وسقوطه وبذلك يؤمن عنه ولا يبقى الا الأمر بالعصر فيتم ما بيده عصرًا فتأمل جيداً.

التعليق الثاني - ان ما ذكره اخيراً من بطلان ما بيده ولزوم الاعادة وعدم الاكتفاء باتمامه بعنوان ما في الذمة كأنه مبني على ان العدول يشترط فيه ان يكون المعدول عنه مأموراً به حين الشروع فيه وفي المقام لو كان المأتي به سابقاً هو العصر سقط الأمر به فيكون ما بيده الذي دخل فيه بعنوان العصر لأمر له حين الشروع فيه فلا تشمله ادلة العدول لأنها واردة فيمن لم يصل العصر فدخل في

الصلاة بنيته ثم تذكر انه لم يأت بالظهر وكذا في العشائين ممّا يكون المعدول عنه أمره فعلياً على كل تقدير.

الآ ان هذا الكلام قابل للمناقشة تارة بإلغاء هذه الخصوصية عرفاً، وبعبارة أخرى: المستفاد عرفاً من هذه الروايات عدم شرطية نية السابقة في تمام أجزاء الصلاة من أولها الى آخرها بل يكفي اتمامها بعنوانها في المتربتين ولا ربط لفعلية الأمر بالمعدول عنه واقعاً حين الشروع فيه بذلك اصلاً بحسب الفهم العرفي من هذه الروايات. نعم لإبداء أن يكون الأمر بالمعدول اليه فعلياً والدخول فيما بيده قريباً وبتوهم فعلية أمره وماورد في موردها من الأمر باعادة العصر بعد العدول من جهة بقاء أمره الذي لا بدّ وان يمثّل ايضاً لامن جهة دخالته في صحة امتثال الأمر بالظهر الذي عدل اليه فلاحظ.

واخرى بانه لو سلمنا قصور اطلاق روايات العدول امكنا التمسك باطلاق حديث لا تعاد بلحاظ الأجزاء السابقة بناءً على ماهو الصحيح من عمومها للخلل الملتفت اليه في الأثناء فتجري قاعدة (لا تعاد) لتصحيح الصلاة المذكورة بعد العدول ونية الظهر بالنسبة لما يأتي من الأجزاء، هذا فيمن علم بانه جاء بالسابقة بعنوان العصر واما الشاك فيأتي بالباقي بعنوان مافي الذمة والواجب الواقعي وتفصيل الكلام في ذلك متروك الى محله من الفقه.

المسألة الثامنة - اذا علم في المتربتين اجمالاً بانه اما ترك التكبير أو ركناً آخر في احدهما أو احدث في الأخرى فهنا صور عديدة:

الصورة الأولى - ان يحصل له العلم اجمالاً بترك التكبير أو الركن في الظهر أو أنّه احدث في العصر بعد الفراغ منها، وهنا تجري القاعدة في كل منها وتتساقطان وتصل التوبة الى اصاله الاشتغال أو عدم الاتيان بالتكبير أو الركن في الظهر واستصحاب بقاء الطهارة في العصر فيحكم بصحة العصر وبطلان الظهر ولزوم اعادته بعد ان كان الترتيب بينهما ذكرياً، الآ ان هذا مبني على قبول الكبرى التي ذكرناها في المسألة السادسة من عدم سقوط الأصل المؤمن غير المسانخ في أحد

الطرفين بعد تعارض المسانحين في الطرفين والآفلولم نقبل تلك الكبرى سقط القاعدة والاستصحاب المذكور في العصر معاً بالتعارض مع القاعدة في الظهر فيجب اعادةها، غاية الأمر في المتفتتين عدداً كالظهرين تكفي صلاة واحدة عما في الذمة بخلاف العشائين.

الصورة الثانية - ان يحصل العلم الاجمالي المذكور في أثناء العصر قبل الفراغ عنه وفي هذه الصورة لا تنطبق الكبرى المتقدمة حتى اذا قلنا بجريان قاعدة التجاوز والفراغ بلحاظ الشك في الحدث في الأثناء وذلك للعلم تفصيلاً بعدم امتثال الأمر بالعصر ولزوم اعادة امّا لبطلان ما بيده أو للزوم العدول به الى الظهر واتمامه ظهراً واعادة العصر بعده، وهذا يعني انه لامعنى لاجراء القاعدة فيه للتأمين عن أمر العصر.

وامّا اجراء القاعدة بل واستصحاب الطهارة في العصر لاثبات حرمة قطعه ولزوم العدول به الى الظهر فهذا موقوف على عدم الاتيان بالظهر صحيحاً قبل ذلك وقاعدة الفراغ في الظهر تحرز الاتيان به صحيحاً. وهكذا يظهر ان مجاء في كلمات بعض الاعلام من ايقاع المعارضة في المقام بين قاعدة الفراغ في الظهر واستصحاب الطهارة في العصر^١ غير في فان ما ذكر في جريان القاعدة فيه بعينه يجري بلحاظ استصحاب الطهارة اذ لو قصد بذلك تصحيحه عصر، فالمفروض العلم التفصيلي بلزوم اعادة ولو قصد به اثبات وجوب العدول الى الظهر وحرمة قطعه بناء على عموم حرمة فهو فرع عدم جريان قاعدة الفراغ في الظهر، فيستحيل ان يكون الاستصحاب المذكور معارضاً مع القاعدة في الظهر، وانما البيان الفني ان يقال بتشكل علم اجمالي بوجوب الظهر عليه - ولو باتمام ما بيده ظهراً - أو وجوب الطهور لاعادة العصر وهذا العلم الاجمالي يجري في احد طرفيه قاعدة الفراغ وفي الآخر استصحاب الطهارة فيتعارضان ويتساقطان والنتيجة وجوب

اتمام ما بيده ظهراً والوضوء للعصر، نعم بناءً على عدم العموم في دليل حرمة القطع لموارد العدول يمكنه قطع ما بيده واعادتها.

الصورة الثالثة - ان يعلم بانه احدث في الظهر أو ترك التكبير أو الركن في العصر - عكس الصورة الأولى - وهنا تارة يفترض عدم وضوء آخر قبل صلاة العصر واخرى يفرض الوضوء قبله، ففي الحالة الأولى يقطع ببطلان صلاة عصره وجوب اعادته على كل حال، أمّا للحدث أو لترك الركن فيه سواء كان العلم حاصلًا بعد الفراغ منه أو قبله وتجري قاعدة الفراغ واستصحاب الطهارة في الظهر بلامعارض ويجب عليه قطع العصر واعادته ولا يجب عليه الوضوء لإعادة الجريان استصحاب الطهور في حقه من دون لزوم مخالفة قطعية.

وفي الحالة الثانية أي ما اذا كان قد توضع قبل العصر اذا كان العلم الاجمالي المذكور بعد الفراغ من العصر حصل التعارض بين قاعدتي الفراغ في كل منها وكان المرجع بعد التسايف استصحاب الطهور في الظهر واصالة الاشتغال أو اصالة عدم الاتيان بالركن في العصر بناء على الكبرى المتقدمة.

واذا كان العلم الاجمالي حاصلًا في اثناء العصر علم تفصيلاً بلزوم اعادته اما لترك الركن فيه أو لوجوب العدول الى الظهر واعادة العصر بعده وهنا يكون اعادة العصر معلوماً على كل حال وتجري القاعدة واستصحاب الطهور في الظهر وبه ينفي احتمال لزوم العدول وحرمة قطع ما بيده فله ان يقطع ما بيده ويعيد العصر وان كان لوعدل بما في يده الى الظهر واتمه ثم اعاد العصر كان احوط ومنه ظهر الفرق بين المقام وبين الصورة الثانية حيث كان فيه وجوب العدول والاتمام ظهراً طرفاً لعلم اجمالي منجز بخلاف المقام فلا ينبغي قياس احدهما على الآخر كما وقع لبعض الاعلام^١ فتأمل جيداً.

المسألة التاسعة - اذا كان المصلي قائماً وهو في الركعة الثانية من الصلاة ويعلم

باتيان ركوعين ولكن لا يدري انه أتى بهما في الركعة الأولى حتى تبطل صلاته بزيادة الركوع أو انه أتى باحدهما في الركعة التي بيده وهو في القيام الذي بعده حتى تصح صلاته فقد أفتى السيد (قده) في العروة بطلان الصلاة لكون شكه في الركوع في المحل فلا بد له من الاتيان به، ومعه يعلم بزيادة الركن وبطلان الصلاة، بل لا يعقل الاعتناء بهذا الشك والاتيان بالركوع للعلم بعدم الأمر به في المقام اما لامتناله أو لبطلان الصلاة بزيادة الركوع فيها.

وبتعبير آخر ان المصلي في المقام وان كان يعلم بعدم الأمر بالركوع في هذه الركعة امّا للاتيان به وامتنال أمره أو لبطلان الصلاة بزيادة الركوع في الركعة الأولى الا انه تبقى ذمته مشغولة بلحاظ الاتيان باصل الصلاة مع الركوع في الركعة الثانية لعدم وجود ما يحرز به ذلك لا وجداناً - وهو واضح - ولا تعبداً لعدم جريان قاعدة التجاوز في الشك في المحل وعدم جدوى استصحاب عدم زيادة الركوع لانه لا يثبت ايقاع ركوع الركعة الثانية فيجب عليه اعادة الصلاة ومعه لا موجب لا تمام ما بيده أيضاً فله قطعه والاعادة.

وقد نقش في هذا الكلام من قبل بعض الاعلام بانه يمكن تصحيح الصلاة بمادة الفراغ بناء على ما هو الصحيح من جريانها في الأجزاء ايضاً لان المكلف يجب عليه الاتيان بركوعين وسجدة اربع في الصلاة الثنائية مثلاً مع سائر الأجزاء بالترتيب المخصوص فحيث ان المصلي في مفروض الكلام بالنسبة الى اصل الاتيان بالركوعين غير شك وانما شكّه في وقوع الركوع الثاني بالترتيب المقرر له شرعاً وهو كونه بعد سجدة الركعة الأولى - والمفروض احرازهما واحراز اصل الركوع - فشكه هذا شك في صحة الركوع الواقع بعد الفراغ عن وقوعه فقتضى قاعدة الفراغ بالنسبة الى الركوع هو وقوعه صحيحاً وهذا بعينه معنى كونه واقعاً في الركعة الثانية^١ وليس ملازماً له ليقال بانه من الأصل المثبت.

ودعوى: معارضة القاعدة النافية لوجوب الاعداد مع البراءة عن حرمة قطع هذه الصلاة للعلم اجمالاً امّا بجرمة قطعها أو وجوب الاعداد عليه .

مدفوعة: بان جريان القاعدة يثبت صحة ما بيده وحرمة قطعه فلا موضوع للبراءة بل تجري القاعدة المنجزة لاحد طرفي العلم الاجمالي - وهو حرمة القطع - والموجة لانحلاله لامحالة .

لا يقال - الواجب في الركعة الثانية الركوع بعنوان انه ركوع الركعة الثانية وهذا لا يحرز تحققه وانما المحرز تحقق اصل الركوع واثبات العنوان المذكور بقاعدة الفراغ من الأصل المثبت .

فانه - مضافاً الى ماتقدم سابقاً من كفاية احراز ذات المأمور به في اثبات عنوانه بالقاعدة اذا كان الشك بعد الفراغ عن ذاته ولم يكن العنوان الواقع مباناً مع الصلاة، يمنع عن كون الواجب هو الركوع بالعنوان المذكور بل الواجب ذات الركوع في كل ركعة ولهذا لوجاء به بعنوان الركعة الأولى ثم التفت الى انه من الثانية كان مجزياً أيضاً .

والتحقيق: هو التفصيل بين ما اذا كان يعلم انه قد جاء بالركوع بعنوان الركعة الثانية ويشك في انه جاء به قبل السجدين من الأولى أو جاء به بعدهما في محله فتجري قاعدة الفراغ بل والتجاوز لاحراز شرط الترتيب فيه بناء على ماتقدم من صدق التجاوز ايضاً في موارد الشك في شرط الواجب بعد تحققه، وبين ما اذا كان يحتمل انه قد جاء بركوع زائد في الركعة السابقة بعنوان الركوع الأول أو جاء بركوع الركعة الثانية فلا تجري قاعدة الفراغ فضلاً عن التجاوز لتصحيح صلاته لانه لا يحرز اصل تصديه لامثال الأمر الضمني بالركوع الثاني وقاعدة الفراغ المثبتة لصحة العمل المنفرد عن وقوعه انما تجري في عمل يحرز تصدي المكلف لاصل امتثاله وفي المقام يكون الشك في اصل تصديه لامثال الأمر الضمني بركوع الركعة الثانية فتأمل جيداً .

المسألة العاشرة - اذا علم بفوت سجدتين منه فتارة يعلم بفوت سجدتين

مجموعاً - وهو ركن يبطل الصلاة بنقصانه مطلقاً - واخرى يعلم بفوت سجديتين من حيث العدد فقط فيحتمل كونها من ركعة أو من ركعتين.

أمّا التقدير الأول فحكمه واضح حيث انه اذا كان العلم اجمالاً بفوت السجديتين في أثناء الصلاة كما اذا علم بفوتها أمّا من الركعة التي هو فيها أو الركعة السابقة فان كان ذلك في المحل أو بعد تجاوز المحل الشكي جرت قاعدة التجاوز بلحاظ الركعة السابقة لاحراز السجدة الأولى منها - أعني الركن - لتصحيح الصلاة واحراز السجدة الثانية منها ايضاً لنفي اشتغال الذمة بأمرها الموجب للبطلان والقضاء ولا تعارض بالقاعدة في سجدي الركعة الثانية للعلم بعدم امتثال امرها اما لبطلان الصلاة أو لعدم الاتيان بهما فلاموضوع لجريانها كي تتوهم المعارضة فيجب العود والتدارك ويحكم بصحة الصلاة. واذا كان ذلك بعد الدخول في الركن أو فعل المنافي المطلق - اذا كانت الركعة الأخيرة طرفاً للعلم المذكور - يحكم ببطلان الصلاة ولزوم الاعادة لاحالة للعلم بذلك تفصيلاً أمّا لنقص ركن أو لفعل المنافي.

وأمّا التقدير الثاني وهو العلم اجمالاً بفوت سجديتين أمّا من ركعة أو ركعتين فتارة يكون هذا العلم الاجمالي ثنائي الأطراف بان يحتمل فوت السجديتين من احدى الركعتين بالخصوص أو فوت سجدة واحدة من كل واحد منها، واخرى يكون العلم الاجمالي المذكور ثلاثي الأطراف بان يحتمل فوتها من كل من الركعتين أو فوت سجدة واحدة من كل منها، والفرض الأول يرجع الى فرضين لاحالة اذ الركعة التي يحتمل فوت السجديتين منها بالخصوص تارة تكون هي السابقة واخرى تكون اللاحقة فتكون الفروض المعلم الاجمالي بلحاظ كيفية أطرافه ثلاثة، وكل واحدة منها من ناحية موضع الشك المقرون بالعلم الاجمالي ينقسم الى ثلاثة شقوق ايضاً لان الشك المذكور أمّا أن يحصل في محل السجدة من الركعة اللاحقة أو بعد تجاوز محله الشكي أو بعد تجاوز محله الذكري بالدخول في الركن أو فعل المنافي المطلق فتكون الصور تسعة:

الصورة الأولى - ان يعلم وهو في حال الجلوس قبل التشهد بفوت سجديتين من الركعة التي بيده أو سجدة منها وسجدة من الركعة السابقة وهنا تجري قاعدة التجاوز لاثبات السجدة الثانية من الركعة السابقة ولا تعارض بشيء لكون الشك في سجدي الركعة التي بيده في المحل بل يقطع بعدم اتيان السجدة الثانية منها ايضاً فلاموضوع للقاعدة في شيء منها فيجب الا تيان بها احدهما للعلم التفصيلي بوجودها والاخرى لاصالة الاشتغال أو استصحاب عدم الا تيان بها لكون الشك فيها في المحل وهذا ينحل العلم الاجمالي اما بوجوب قضاء سجدة عن الركعة السابقة أو وجوب الا تيان بسجدة ثانية لهذه الركعة فتجري القاعدة لنفي وجوب قضاء السجدة السابقة أو سجود السهو لها بلا محذور.

الصورة الثانية - نفس الصورة مع فرض حصول الشك بعد الدخول في التشهد، وحكمه نفس الحكم المتقدم للعلم بزيادة التشهد فلا تجاوز حتمية فتجري البيان المتقدم فيه، فهذه الصورة ملحقه بالأولى موضوعاً ايضاً بالدقة.

الصورة الثالثة - نفس الصورة مع فرض حصول الشك بعد الدخول في الركن أو فعل المنافي بعد السلام - بناء على ما هو الصحيح من عدم البطلان بترك الركن بمجرد السلام ما لم يفعل المنافي - وهذا ايضاً لا اشكال في فوت السجدة الثانية من الركعة الملاحقة على كل حال وانما يدر امر السجدة الأخرى الفاتئة بين أن تكون أولى الملاحقة أو ثانية الأولى وحينئذ فذقان تجريبان القاعدة في حل منهما لصديق التجاوز بالنسبة إليهما معاً ونعرضهما ثم التساوق ولزوم الأعادة، ولكن قد عرفت فيما سبق ان الأصل المصحح لا يعارضه الأصل المتمم وفي المقام القاعدة الجارية عن السجدة الأولى للركعة الملاحقة مصحح للصلاة بحسب الحنفية اذ لو كانت هي الفاتئة فقد بطلت بترك الركن بخلاف القاعدة الجارية عن ثانية الركعة السابقة وقد تقدم ان المتمم لا يمكنه ان يعارض المصحح ولا بأس بالتعرض لمبنى هذه القاعدة تفصيلاً فنقول يمكن ان يذكر لها احد وجوه:

الوجه الأول - توقف الأصل المتمم على جريان الأصل المصحح اذ لولا احراز

صحة الصلاة من ناحية الركن المشكوك لم تجر القاعدة في غير الركن اذ لو اريد به نفي وجوب الاعادة فالمفروض ان ترك غير الركن لا يترتب عليه الاعادة على كل حال فلا اشتغال بالاعادة من ناحية تركه وان اريد به نفي وجوب القضاء أو سجود السهو فهما فرع ان يكون ترك غير الركن أو عدم امتثال أمره في صلاة صحيحة فتكون صحة الصلاة مأخوذة في موضوع الحكم بالقضاء أو السهو وعندئذ يقال بانه يستحيل ان يكون الأصل المتمم مع الأصل المصحح لان ما يتوقف على شيء يستحيل ان يكون معارضاً معه كما حقق في محله من علم الأصول.

وهذا البيان غير تام لوضوح ان ما يتوقف على صحة الصلاة ترتب وجوب القضاء أو سجود السهو على فوت غير الركن لا جريان القاعدة والأصل المتمم فيه بل مفاد الأصل المتمم نفي وجوب القضاء بنفي احد جزئي موضوعه وهو جاري في نفسه سواء كان الجزء الآخر للوجوب وهو صحة العمل من سائر النواحي منتفياً أم ثابتاً كما هو الحال في جريان الأصول النافية في اجزاء الموضوعات المركبة، نعم في فرض العلم بانتفاء الجزء الأول لا يجري الأصل النافي في الجزء الثاني لعدم الشك في انتفاء الحكم إلا ان المفروض عدم العلم بانتفاء الجزء الأول بحسب الفرض فلا توقف بين الأصلين نفسيهما.

الوجه الثاني- ما ذكره المحقق العراقي (قده) من عدم معارضة الأصل المتمم للأصل المصحح من جهة العلم تفصيلاً بعدم الاتيان بتجري الأصل المتمم - غير الركن - على طبق أمره أمّا لعدم الاتيان به رأساً أو للاتيان به في صلاة فاسدة ومع هذا العلم لا تجري فيه قاعدة التجاوز حتى تعارض مع جريانها في مورد الأصل المصحح - الركن - لان موضوعها احتمال الاتيان بالمشكوك في صلاة صحيحة وهو منتف في المقام فتجري القاعدة في الركن بلا معارض ويجريانها فيه يترتب صحة الصلاة فيجب الاتيان بغير الركن مع بقاء محله وقضائه بعد الصلاة مع عدم بقاء محله ان كان مما له القضاء فان احتمال عدم وجوبه حينئذ انما هو من جهة احتمال فساد

الصلاة وهذا الاحتمال مرتفع بقاعدة التجاوز الجارية في الركن الحاکمة بصحة الصلاة ظاهراً^١.

وبلاحظ على هذا الكلام:

اولاً - ان احتمال تحقق المشكوك في صلاة صحيحة محفوظ فيما اذا كان الجزء الركني المشكوك متأخراً عن الجزء غير الركني المشكوك ولم يدخل بعد في ركن آخر ولم يصدر منه المنافي كمن علم اجمالاً قبل اكمال السجدين بترك الركوع أو القراءة فان احتمال تحقق القراءة في صلاة صحيحة متجه في حقه لصحة صلاته قبل اكمال السجدين.

وثانياً - ان اشتراط احتمال تحقق المشكوك في صلاة صحيحة في جريان القاعدة ان كان وجهه اخذ صحة الصلاة من سائر النواحي في موضوع القاعدة فهذا دور محال اذ لازمه توقف جريان القاعدة في كل جزء مشكوك على جريانها في الجزء الآخر المشكوك وهو توقف من الطرفين المحال، وانما المأخوذ في جريان القاعدة عن كل جزء مشكوك ان يترتب عليه الأثر في نفسه من ناحيته بحيث لو فرض احراز سائر الأجزاء بالوجدان او بالتعبد لترتب الأثر عليه بنحو القضية الشرطية وهذا حاصل في المقام حيث يترتب عليه التأمين عن وجوب القضاء والسهو من ناحية نفي احد جزئي موضوعه وهو ترك الجزء غير الركني. وهذا ظهر وجه المناقشة فيما جاء في كلمات بعض الاعلام من أن جريان القاعدة وترتب الأثر بالنسبة الى نفي وجوب القضاء أو سجدي السهو متوقف على احراز صحة الصلاة من غير جهة المشكوك فيه لتكون مؤمنة من ناحيته وفي المقام حيث ان صحة العمل من غير جهة المشكوك فيه غير محزنة فلا تجري القاعدة فيه - أي في

الجزء غير الركني- وتجري في الطرف الآخر- أي الركن- بلامعارض^١.
وان كان وجهه انه مع عدم احتمال تحقق الجزء المشكوك في صلاة صحيحة
يقطع بعدم الأثر وعدم صحة الصلاة من ناحيته فالمفروض ان الجزء المشكوك غير
ركني فلا يكون الاخلال به مبطلاً للصلاة وهذا يعني ان الأثر المراد ترتيبه بجريان
القاعدة في الجزء غير الركني ليس هو تصحيح الصلاة بل نفي وجوب القضاء
والسهو وكذلك نفي وجوب العود وبقاء اشتغال الذمة بامره اذا كان محل التدارك
باقياً ومثل هذا الأثر لا يقطع بعدمه بل هو محتمل لاحتمال صحة الصلاة، تماماً
كما اذا لم يكن يعلم اجمالاً بترك احد الجزئين فيكون موضوع القاعدة في الجزء غير
الركني بلحاظ نفي هذا الأثر تماماً في نفسه غاية الأمر حيث يعلم اجمالاً أمّا
ببطلان الصلاة ووجوب الاعادة أو وجوب القضاء والسهو يكون جريان القاعدة
في الجزء غير الركني معارضاً مع جريانها في الجزء الركني بملاك العلم الاجمالي
فيتساقطان معاً.

الوجه الثالث - عدم جريان القاعدة في الجزء غير الركني ليعارض القاعدة في
الجزء الركني لعدم تمامية موضوع الأثر الذي يراد اجرائه بلحاظه فيه، توضيح
ذلك : ان الأثر المطلوب من ذلك ان كان نفي العود على الجزء غير الركني
وتداركه، فالمفروض القطع بعدم وجوبه اذا كان متقدماً على الركن المشكوك أمّا
للإتيان به أو للدخول في الركن والقطع بوجوبه اذا كان متأخراً عنه اما لعدم
الاتيان به أو لترك الركن قبله فيكون على تقدير الاتيان به زيادة في غير محله.

وان كان الأثر المطلوب نفي وجوب القضاء والسهو فلان وجوبها اما ان
يكون مترتباً على عدم امتثال امر ذلك الجزء أو عدم الاتيان به في الصلاة، فعلى
التقدير الأول يقطع بعدم امتثال أمره على كل حال لكونه ارتباطياً لا استقلالياً
فهو يعلم بعدم امتثاله تفصيلاً اما لبطلان الصلاة رأساً بترك الركن أو لعدم

الاتيان به فلاموضوع للقاعدة بلحاظ هذا الأثر أيضاً. وعلى التقدير الثاني لا بدّ وان يكون الموضوع لوجوب القضاء والسهو عدم الاتيان بالجزء غير الركني في صلاة صحيحة لا مطلقاً ولو كانت فاسدة لوضوح عدم وجوبها اذا كانت فاسدة ولوترك فيها غير الركن والمفروض القطع بعدم الاتيان به في صلاة صحيحة وانما يحتمل فساد صلاته زائداً على ذلك من ناحية الركن وهو منفي بجريان القاعدة في الركن.

ان قلت: الموضوع لوجوب القضاء عدم الاتيان به في صلاة صحيحة بنحو القضية المعدولة أي الاتيان بصلاة صحيحة وعدم الاتيان بالجزء غير الركني فيها وهذا لا يقطع به وانما المقطوع به عدم الاتيان به في صلاة صحيحة بنحو الأعم من السالبة بانتفاء الموضوع والمحمول الذي يجتمع مع عدم الاتيان بصلاة صحيحة اصلاً وهذا ليس موضوعاً لوجوب القضاء أو السهو، وانما الموضوع مركب من جزئين عدم الاتيان بالجزء غير الركني في صلاة وكونها صحيحة - على نحو التركيب - وكل واحد من الجزئين محتمل الثبوت في نفسه وليس شيئاً منها مقطوع الثبوت، وعليه فكما ان القاعدة في الركن المشكوك فيه تثبت صحة الصلاة وعدم وجوب الاعادة فيتنقح الجزء الأول لوجوب القضاء أو السهو - اذا امكن احراز جزؤه الثاني بالوجدان أو بالتعبد - كذلك القاعدة في الجزء غير الركني المشكوك فيه تنفي الجزء الثاني لوجوب القضاء أو السهو وحيث يعلم اجمالاً أنّ بوجوب الاعادة أو وجوب القضاء والسهو يقع التعارض والتساقط بين مجرى القاعدتين ولا وجه لتقديم احدهما على الآخر.

قلت: لاموضوع لجريان القاعدة بلحاظ الجزء غير الركني في المقام لان المطلوب من ذلك نفي تنجيز وجوب القضاء والسهو والتأمين عنه من ناحية الشك في الجزء الثاني من موضوعه المركب - وهو عدم الاتيان به وتركه في هذه الصلاة - مع ان المصلي يعلم بانه لا ينتفي هذا الوجوب من ناحية هذا الجزء من موضوعه المركب ويشترط في التأمين أو التنجيز لحكم من ناحية موضوعه ان يكون ثبوته - في

تنجيذه- أو انتفائه- في التأمين عنه- محتملاً من ناحية ذلك الموضوع لان التعبد بالموضوع يرجع روحاً الى التنجيز أو التأمين للحكم من ناحية ذلك الموضوع وبمقدار استتباعه له فاذا كان يعلم بعدم استتباعه للتأمين من ناحيته فلامعنى لاطلاق دليل التعبد لذلك الموضوع وان كان مشكوكاً في نفسه وكان انتفاء الحكم المترتب عليه محتملاً أيضاً من ناحية أخرى لان دليل التعبد ليس في مقام التعبد الاعتباري بالموضوع نفيّاً أو اثباتاً من حيث هو لقلقة اعتبار بل بلحاظ استتباعه للجري العملي بلحاظ الحكم المترتب عليه فاذا كان يعلم بعدم الاستتباع المذكور لم يكن مشمولاً لاطلاق دليل التعبد لاحالة، وفي المقام حيث يعلم بعدم انتفاء الحكم بوجوب القضاء والسهو من ناحية الجزء الثاني للموضوع أعني ترك الجزء غير الركني في صلاة صحيحة بل أمّا ينتفي هذا الوجوب من ناحية انتفاء الجزء الأول لهذا الموضوع وهو صحة الصلاة أو لا يكون منتفياً فلامعنى لشمول اطلاق دليل القاعدة التعبدية - وهي قاعدة التجاوز في المقام - للجزء غير الركني الذي يعني التعبد بانتفاء الجزء الثاني لوجوب القضاء والسهو والتأمين عن حكمه من ناحيته.

وهذا هو الوجه الفني في عدم جريان الأصل المتمم حينما يكون معارضاً مع الأصل المصحح ولعله هو روح مقصود المحقق العراقي (قده) وان كانت عبارة التقريرات قاصرة عن أدائه.

وعليه فلا تجري القاعدة الآ في الجزء الركني وأمّا الجزء غير الركني فالجاري فيه استصحاب عدم الاتيان به المثبت لموضوع وجوب القضاء والسهو بل وجوب العود عليه أيضاً اذا كان العود ممكناً.

ومنه يظهر ان عدم المعارضة بين الأصل المتمم والأصل المصحح أنّها هو من جهة عدم تمامية موضوع جريان الأصل المتمم في مورد جريان الأصل المصحح فلامعارضة لعدم وجود أكثر من أصل واحد هو الأصل المصحح لانه يجري الأصل المتمم في نفسه ولكنه لا يمكنه أن يعارض الأصل المصحح لتوقفه عليه كما

تصوره جملة من الأعلام، ثم اثار جملة من الاعتراضات بناء على مسالك العلية في منجزية العلم الاجمالي والتي لا تخلو من مناقشات وايرادات تتضح بمراجعة بحثنا الاصولية فراجع وتأمل^١.

الصورة الرابعة - ان يعلم وهو في حال الجلوس قبل التشهد بفوت سجدتين منه أمّا كِلتاهما من الركعة الأولى أو احدهما من الأولى والأخرى من الثانية، وهذا يعني انه يعلم بفوات سجدة واحدة من الركعة الأولى يقيناً وأنما يشك في فوت ثانية الأولى أو أولى الثانية - أعني فوات سجدتين من الأولى أو سجدة واحدة من الثانية - فتجري القاعدة في ثانية الأولى بلامعارض لان الشك في أولى الثانية شك في المحل فيأتي بسجدة ثانية لاصالة الاشتغال أو استصحاب عدم الاتيان بل وللعلم بانه لم يمثل أمر السجدة الثانية من الركعة الثانية أمّا وحدها أو مع الاجزاء الأخرى السابقة لبطلان الصلاة كما لا يخفى وجهه، ويقضي أيضاً سجدة بعد اكمال الصلاة مع سجود السهولان موضوعه يتنقح بعد جريان القاعدة في ثانية الركعة الأولى وبذلك ينحل العلم الاجمالي بوجوب الاعادة أو وجوب القضاء والسهو فتأمل جيداً.

الصورة الخامسة - نفس الصورة مع فرض تجاوز المحل الشكي كما اذا علم بذلك وقد دخل في التشهد، والحكم في هذه الصورة نفس الحكم في الصورة السابقة وهو جريان القاعدة عن ثانية الأولى ووجوب العود والاتيان بسجدة للركعة الثانية وقضاء أولى الأولى مع السهو بعد اكمال الصلاة. ولايتوهم معارضتها مع القاعدة في ثانية الثانية اذ لاموضوع لجريانها حيث يعلم بكون التشهد الذي دخل فيه ليس مأموراً به فيكون زيادة، أمّا لبطلان الصلاة أو لعدم اتيانه بثانية الثانية، وكذلك يعلم المصلي بعدم امتثاله لأمر ثانية الثانية، أمّا ضمن عدم امتثال الكل - لو كان السجدتان المتروكتان من الأولى معاً - أو ضمن عدم امتثاله بالخصوص

فيجب عليه العود ولا موضوع لجريان القاعدة، وهذا يعني انه لا تجاوز بحسب الحقيقة للمحل الشكي فهذه الصورة ملحقه بالسابقة موضوعاً أيضاً بحسب الدقة.

الصورة السادسة - نفس الصورة مع فرض الدخول في الركن أو فعل المنافي كما اذا حصل له العلم المذكور بعد ان دخل في ركوع الثالثة أو احدث بعد السلام، وحكم هذه الصورة حكم الصورة الثالثة المتقدمة من حيث جريان القاعدة في ثانية الأولى أعني الركن وعدم معارضته بالقاعدة في أولى الثانية لكونها أصلاً متمماً فلا يصلح لمعارضة الأصل المصحح فيحكم بصحة الصلاة وبالتالي لزوم قضاء سجدتين بعد اكمالها للعلم بتركها والسهو لذلك أيضاً.

هذا اذا كان الموضوع للقضاء والسهو عدم الاتيان وأما اذا كان عدم الامتثال لامر الجزء فهو مقطوع به تفصيلاً أما للبطلان أو لعدم الاتيان كما تقدم.

الصورة السابعة - ان يعلم وهو في حال الجلوس قبل التشهد بفوات سجدتين منه اما من الركعة السابقة أو اللاحقة أو احدهما من السابقة والأخرى من اللاحقة - وهذا علم اجمالي ثلاثي الأطراف كما انه من حيث الحكم علم اجمالي بوجوب الاعادة أو وجوب الاتيان بسجدتين أو وجوب الاتيان بسجدة وقضاء سجدة والسهو بعد اكمال الصلاة - وهنا تجري القاعدة في سجدتي الركعة الأولى تارة بلحاظ مجموعها أعني الركن - وهو أصل مصحح - وأخرى بلحاظ واحد منها - وهو أصل متمم - ولا يعارض بشيء لعدم جريان القاعدة في شيء من سجدتي الركعة الثانية لكون الشك فيها في المحل بل وللعلم بعدم امتثال الأمر باحدهما على الأقل أمّا لبطلان الصلاة أو لعدم الاتيان بها، وأما الأخرى فهو وان كان يحتمل امتثال أمرها إلا ان الشك بالنسبة اليها في المحل فيجب الاتيان بها على كل حال وهذا ينحل العلم الاجمالي المذكور فلا تجب الاعادة ولا قضاء سجدة من الأولى لجريان القاعدة لاحراز كلتا سجدتيها بحسب الفرض بلا معارض.

الصورة الثامنة - نفس الصورة مع فرض الدخول في التشهد وحكمه نفس الحكم السابق للعلم بزيادة التشهد على كل حال وعدم وقوعه امتثالاً لأمره بل

ولزوم العود على سجدة لعدم امتثال أمر السجدة الثانية من الركعة الثانية على كل حال أمّا لبطلان الصلاة أو لعدم الاتيان بها ومع لزوم العود تكون هذه الصورة بالدقة ملحقة بالصورة السابقة حكماً وموضوعاً.

الصورة التاسعة - نفس الصورة مع فرض الدخول في الركن أو فعل المنافي بعد السلام وهنا تجري القاعدة في ثانيتي الأولى والثانية أعني عدم ترك مجموع السجدين - الركن - لافي الأولى ولا في الثانية - وهو الأصل المصحح بحسب الحقيقة - وأما أولى الأولى وأولى الثانية فيجب قضاؤهما وسجود السهو لهما، أمّا اذا كان الموضوع لذلك عدم امتثال أمرهما فللعلم بعدم امتثال ذلك أمّا للبطلان أو لعدم الاتيان بهما، وأما اذا كان الموضوع لذلك عدم الاتيان بهما في صلاة صحيحة فلانه اصل متمم فلا يمكن ان يعارض الأصل المصحح حيث يعلم اجمالاً بكذب احد الاصلين المتممين في كل من الركعتين مع الأصل المصحح في الركعة الأخرى، بل في المقام يوجد علم اجمالي بكذب احد الاصلين المتممين ايضاً ألا ان هذا لايعني حصول علم اجمالي صغير في ضمن دائرة العلم الاجمالي الكبير - كما قيل - لان كل واحد من الاصلين المتممين في كل واحدة من الركعتين يعارض الأصل المصحح في الركعة الأخرى والأصل المتمم فيها بمعارضتين مستقلتين فليس المقام من موارد انحلال العلم الكبير بالصغير، نعم المقام مورد لقاعدة أخرى نقحناها في علم الأصول في بحث انحلال العلم الاجمالي بالتكاليف بما في أيدينا من الاخبار والامارات، حاصله انه كلما كانت لدينا فئتان من الحجج والأصول كل واحد من افراد إحدى الفئتين يعارض فرداً من الفئة الأخرى ولكن كانت افراد إحدى الفئتين متعارضة في نفسها للعلم الاجمالي بكذب بعضها كانت الفئة التي لايعلم بكذب بعضها حجة بتمام افرادها فيؤخذ بها ولايسقط شيء منها بما يقابلها من افراد الفئة الثانية المتعارضة فيما بينها وهذه النكته تنطبق في المقام حيث يعلم بالتعارض بين الاصلين المتممين في كل من الركعتين سواء كان الاصلان المصححان جاريين فيها أم لا أي بقطع النظر عن الاصلين المصححين،

فالمتممان هما الفئة التي يعلم بكذب بعضها بخلاف المصححين فيجريان بلا محذور وتفصيل ذلك متروك الى محله من علم الأصول وهذه نكتة أخرى لعدم جريان الأصل المصحح في خصوص هذه الصورة.

ثم ان كل هذا لا فرق فيه بين حصول العلم في الأثناء بعد الدخول في الركعة أو حصوله بعد الفراغ وفعل المنافي.

وقد اتضح من استعراض هذه الصور التسع ان حكمها وضابطها هو ان القاعدة وعدم جريانها فيها واحد حيث توضح انه كلما كان الشك قبل المحل المذكور أي قبل الدخول في الركعة أو فعل المنافي بعد السلام وعدم الاعتناء بما يحتمل فواته من سجدي الركعة التي بعده لكونه من الشك في العمل وتجري القاعدة فيما يحتمل فواته من الركعة السابقة سواء كان ركعة أو سجدة به أم لا فنفني وجوب قضاؤه أو السهو عنه لعدم المعارض به من دواعي كون العلم الاجمالي ثنائي الأطراف أو ثلاثيه، وكلما كان الشك بعد دخول المحل المذكور ايضاً أي بعد الدخول في الركعة أو فعل المنافي بعد السلام يعني بعد سجدتين والسهولهما مع الحكم بصحة الصلاة بقاعدة التجاوز. أم لان موضوع القضاء عدم امتثال الجزء غير الركني وهنا يعلم بعدم امتثال أمر السجدة الواحدة من كل من الركعتين فبعلم بتحقيق الجزء الثاني لموضوعه بعد احراز جزئه الأول وهو صحة الصلاة بالقاعدة، أو لاحراز ذلك باستصحاب عدم الاتيان لو كان موضوعه عدم الاتيان به في صلاة صحيحة بعد أن لم تكن القاعدة المتممة جارية فيه، ومنه يظهر ان كبرى عدم معارضة الأصل المتمم للأصل المصحح انما تحتاج اليها في خصوص هذه الفرضية الفقهاء لموضوع وجوب القضاء دون الفرضية الأخرى، وفي شيء من الصور التسعة لا وجه للمحكم بالبطلان كما صدر من السيد (قده) في العروة وغيره من المحققين.

الصورة العاشرة: وهي ما اذا علم اجمالاً بفوت سجدتين من إحدى الركعات الثلاث المتقدمة، وفرقها عما تقدم انه هنا اذا لم يكن يعلم بفوات سجدة

من الركعة التي هو فيها ولم يتجاوز محلها الذكرى على كل تقدير جرت قاعدة التجاوز في نفسها ومع قطع النظر عن المعارضة في كلتا سجدي الركعة التي هو فيها اذا كان قد تجاوز محل الشكي لها كما اذا كان في التشهد حيث لا يعلم فيه بزيادة التشهد اذ لعله قد ترك سجدة من كل واحدة من الركعتين السابقتين فتكون صلاته صحيحة وتشهده في محله ايضاً فيقع التعارض في خصوص هذه الفرضية بين قاعدة التجاوز في سجدي الركعة التي هو فيها وقاعدة التجاوز في سجديات الركعتين السابقتين، والأولى تنفي وجوب العود عليهما والثانية تنفي وجوب القضاء وحيث يعلم اجمالاً أمّا بوجوب العود على سجدة هذه الركعة - كلتاها أو احدهما على الأقل - أو بوجوب القضاء بعد فرض جريان الأصل المصحح في عدم ترك سجدين معاً من ركعة واحدة - أعني الركن في الركعتين السابقتين لكونه أصلاً مصححاً - فيقع التعارض بين جريان القاعدة بلحاظ الركعتين السابقتين لنفي وجوب تسميها بقضاء السجدة والسهو وبين جريانها بلحاظ الركعة التي بيده لنفي وجوب العود على سجودها وبعد التساقط حكم بعض الأعلام بوجوب العود والاتيان بالسجدين وقضاء سجدين ايضاً بعد اكمال الصلاة لمنجزية العلم الاجمالي المذكور واصالة عدم الاتيان بهما ولا منافاة له مع العلم بعدم فوت أكثر من سجدين بعد عدم استلزام جريان الأصول للمخالفة العملية^١.

الآ ان الصحيح: عدم وجوب قضاء السجدين لان المصلي يعلم باتيانه بسائر السجديات الواجبة عليه ماعدا السجدين وانما يشك في ايقاعها في محالها بالترتيب المعترف شرعاً فتجري قاعدة الفراغ فيها بعد فرض اتيانه بالسجدين المتبقيتين بالوجدان، وهذا التطبيق لقاعدة الفراغ لا يكون ساقطاً بالمعارضة مع قاعدة التجاوز في سجدي الركعة التي بيده لانه يجري بعد اكمال العمل واحراز الاتيان

بذوات السجدة الواجبة في الصلاة، هذا مضافاً الى أنه بناء على تعدد القاعدتين- الفراغ والتجاوز- لأبأس بالرجوع الى اطلاق دليل قاعدة الفراغ في احد طرفي العلم الاجمالي بعد سقوط اطلاق دليل قاعدة التجاوز بالتعارض والاجمال الداخلي في الطرفين على ماحققناه في محله من علم الأصول، على انه لو كان المصلي يحتمل فوات السجدة معاً من الركعة التي بيده وجاء بها فسوف يعلم تفصيلاً بعدم وجوب أكثر من قضاء سجدة واحدة عليه امّا لبطلان الصلاة بالسجدة أو لتحقق احدى المتروكتين وتداركها في الأثناء فلا يحتمل قضاء سجدة عليه أصلاً، وهكذا يتضح عدم الفرق بين حكم هذه الصورة التي تكون اطراف التردد ثلاث ركعات والصور السابقة التي كانت اطراف التردد فيها ركعتين من حيث انه اذا كان الشك المقرون بالعلم الاجمالي حاصلًا بعد الدخول في الركن وفوات المحل الذكرى جرت القاعدة المصححة في الصلاة ووجب قضاء ما علم اجمالاً فوته من السجدة واذا كان قبل ذلك وجب العود والاتيان بكل ما يحتمل تركه من سجود الركعة التي بيده ولا قضاء عليه الا بالنسبة لما يقطع بفواته من الركعتين السابقتين، نعم وجوب العود هناك كان من باب عدم جريان قاعدة الفراغ لكون الشك في المحل والعلم بزيادة التشهد أو أي جزء غير ركني مترتب دخل فيه بينما يكون هنا من باب التعارض والتساقط الا ان هذا لا يوجب فرقاً بعدما عرفت من جريان قاعدة الفراغ بالنحو المتقدم فلا تصل النوبة الى اصاله عدم الاتيان بالسجدة الثانية من الركعتين السابقتين لكي يثبت وجوب القضاء، واما سجود السهو فيجب الاتيان به لالقصان السجدة حيث قد عرفت احراز السجدة الواجبة بذاتها بالوجدان وبترتيبها بقاعدة الفراغ، بل باعتبار زيادة التشهد أو القيام اذا كان حصول العلم الاجمالي بعد الدخول فيه حيث يعلم بعدم وقوعها امثالاً للأمر امّا لبطلان الصلاة أو لكونها زيادة فاذا كان موضوع السهو مركباً من جزئين، الاتيان بصلاة صحيحة وان يكون قد جاء ضمنها بفعل مسانخ لاجزاء الصلاة بقصد الجزئية مع عدم كونها جزءاً ومتعلقاً للأمر أمكن احراز ذلك

بضم التعبد الى الوجدان حيث يحرز صحة الصلاة المأتي بها بالقاعدة ووقوع تشهد أو قيام غير مأمور به ضمنها بالوجدان، نعم اذا كان السهو مرتباً على عنوان الزيادة المنتزع تكويناً من صحة صلاة قد وقع فيها فعل مسانخ لاجزاء الصلاة بلا أمر به لم يمكن اثبات ذلك بضم التعبد المذكور الى الوجدان الآ بنحو الأصل المثبت والملازمة العقلية فلا يجب السهو من ناحية الزيادة كما لا يجب من جهة النقيصة. ونكتفي بهذا المقدار من تطبيقات القاعدة على موارد العلم الاجمالي.

والحمد لله أولاً وآخراً..

